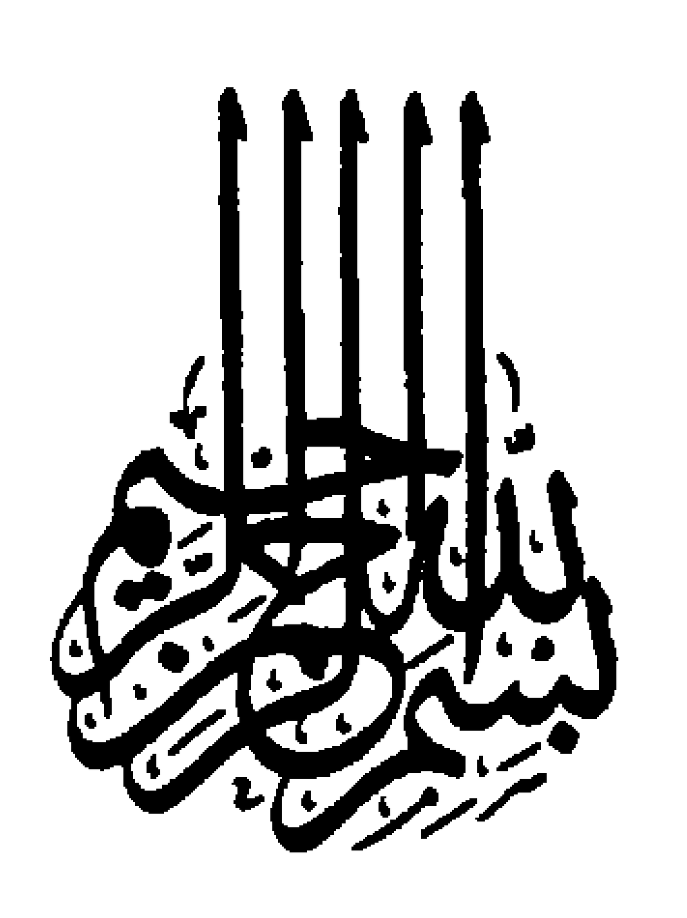


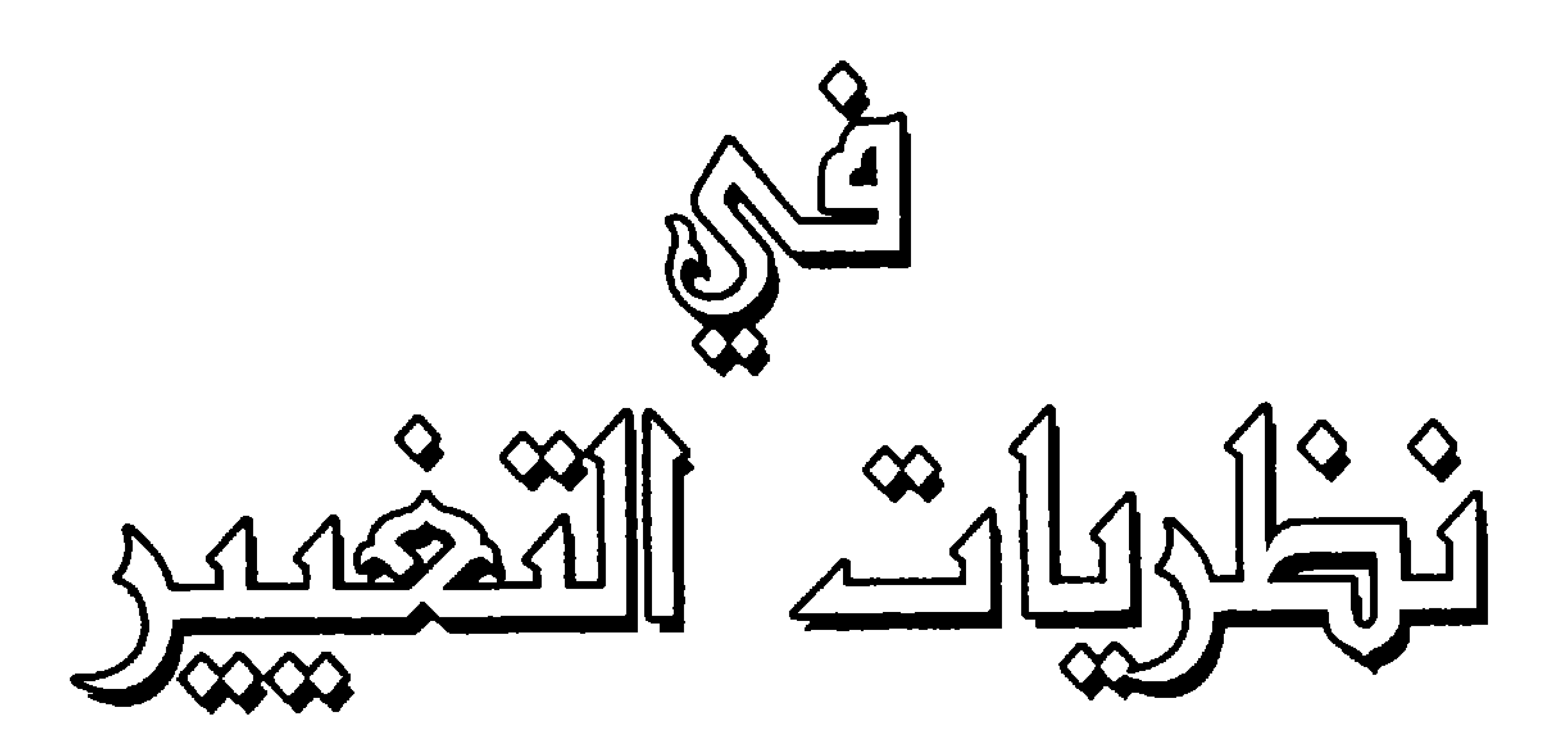


منير شفيق

في نظريات التغيير

في
نظريات التغيير





تاليف

منير شفيق





الطبعة الأولى

1415هـ - 1994م

الطبعة الثانية

(مزيدة ومنقحة)

1426هـ - 2005م

ISBN 9953-29-861-0

الناشران

المركز الثقافي العربي

المغرب: 42 - الشارع الملكي (الأحباس)
ص.ب: 4006 - هاتف: 2303339 - فاكس: 2305726
البريد الالكتروني: markaz@wanadoo.net.ma
لبنان: بيروت - شارع جاندارك - بناية المقدسي
ص.ب: 5158 - 113 - هاتف: 352826 - فاكس: 343701

الدار العربية للعلوم

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 860138 . 785107 . 785108 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 5574 - 13 - بيروت - لبنان
البريد الالكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

المحتويات

تقديم

إن التأمل العميق في أوضاع الأمة العربية الإسلامية، وفي أوضاع العالم عموماً، بل حتى نظرة سريعة إلى تلك الأوضاع، يدفع إلى الاستنتاج أن الأوضاع العربية والإسلامية والعالمية بحاجة إلى تغيير جذري، وهذا ما جعل علماء الأمة ومفكريها وسياسييها، والأمر كذلك بالنسبة إلى وضع العالم ككل، يسعون بهذا الشكل أو ذلك للإسهام في عملية التغيير المنشودة، بل هي في الحقيقة عملية إنقاذ من الكارثة، فكانت هنالك اجتهادات واجتهادات وقامت حركات وأحزاب وجماعات، واحتدت نقاشات، واندلعت صراعات، وما زالت المعركة حول التغيير مستعرّة. أولاً بين الساعين إليه من جهة وبين معارضيه من قوى السيطرة العالمية أو من قوى حاكمة محلية من جهة أخرى، وثانياً فيما بين الساعين إليه بل حتى بين الفرد ونفسه، والحركة وذاتها، الأمر الذي يجعل البحث في موضوع التغيير ملحاً بالرغم من أنه موضوع بحث طُرِق كثيراً وقُتِل بحثاً. ولكنه بَقي كالأرض الصحراوية العطشى التي لا تروى من السقيا، فكلما سقيت طلبت المزيد وزادت عطشاً، وهذا الأمر مفهوم ما دام التغيير المنشود لم يتحقق. وما دامت الحاجة إليه تزداد يوماً بعد يوم، وذلك مع تفاقم أوضاع العرب والمسلمين من حيث ازدياد التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية عموماً للدول الكبرى أو من حيث ازدياد حالة التجزئة والضعف والتخلّف العلمي وازدياد مظاهر الشلل والانحطاط، ومع تدهور أوضاع العالم عموماً من حيث ازدياد الظلم العالمي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتفاقم التدهور الأخلاقي والقيمي، وتعاظم المخاطر على الطبيعة والبيئة وحياة الإنسان والحيوان والنبات.

بكلمة أخرى، ما دامت المشاكل الأساسية التي يعاني منها العرب والمسلمون لم تجد لها حلولاً، أو في الأقل لم توضع على طريق الحل فالتغيير على أساس المرجعية الإسلامية سيظل موضوعاً راهناً يتطلب، بدوره، أن تبحث كيفية تحقيقه عملياً. فالعدو الصهيوني ما زال يغتصب الأرض

المباركة ـ فلسطين ـ والدول الكبرى ما زالت تتحكم بمصائر الأمة في السياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة والتسلح والصناعة والتقنية، ومشاكل التجزئة والانقسامات والفرقة تزداد وحدة وعمقاً. ثم لا تسل عن الاستبداد وألوان القمع وكم الأفواه وشراء الضمائر وإفساد النفوس، وتخريب العائلة، وتدمير الأخلاق وسرقة الأموال العامة، ورشوة النخب مما يزيد من البطالة والغلاء والنزول تحت هامش الفقر. أما هجرة العقول والأيدي الماهرة فقد راحت تزداد ازدياداً مريعاً. فهذه المشاكل تصرخ طلباً للحلول قطرياً وإقليمياً وعالمياً، وإن الحلول المقدمة حتى الآن لم توقف ذلك الصراخ أي لم تثبت أن الحلول المنشودة وإن كان بعضها حقق إنجازاً ما في هذا المجال أو ذاك ولكن بقي متواضعاً إذا ما قيس بعظم تلك المشاكل، وما هو مطلوب لحلها. وهذا ما يجعل الساعين للتغيير يعانون من أزمة بدورهم، ذلك بسبب عدم نجاح مساعيهم، مما يفرض على أغلبهم أن يعيدوا النظر فيما انتهجوا من سبل لتحقيق الأهداف ليتأكدوا من أن ما طرحوه بالأمس وساروا عليه قد أثبت أنه متجه إلى تحقيق الأمل المنشود أو في الأقل يبدو واعداً حتى في حدوده الدنيا. وهو ما ينبغي للمهتمين بمسائل التحرر والاستقلال والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية والنهضة أن يفعلوه كذلك.

ومن هنا كان لا مفر من أن يطرق موضوع التغيير مجدداً. وإذا كان ثمة جوانب كثيرة تحتاج إلى معالجة فيما يتعلق بهذا الموضوع إلا أن هذا الكتاب سيتناول بعضاً من تلك الجوانب وهي المتعلقة بالشروط والأساليب الموصلة إلى الحل أو الهدف ولم يتطرق إلى تلك الجوانب، على أهميتها القصوى، والمتعلقة بالحلول نفسها، أو الأهداف المراد تحقيقها.

كان هذا الموضوع محطاً لاهتمام المؤلف طوال الأربعين عاماً الماضية، ولهذا فهو ثمرة، أو خلاصة، لمجموعة من المجهودات والدراسات والترجمات السابقة. وهذا ما جعله يخرج على صورة خلاصات أكثر منه على صورة بحث أكاديمي للموضوع. فقد لوحظ أن ثمّة مجموعة من القوانين أو الخلاصات المستنتجة من التجارب العالمية المعاصرة في التغيير هي في الواقع مسبوقة في السيرة النبوية الشريفة، وفي ما تلاها من تجارب تغييرية إسلامية طوال خمسة عشر قرناً. ولهذا فإن التأصيل في موضوع التغيير يشكل معاصرة حقيقية

لإشكاليات الوضع الراهن وتحدياته، ولعله مثال صارخ للخلل الذي يرزح تحته المتغربون حيث يستقون دروسهم من تجارب أقل خصباً وثراءً بينما يتركون وراءهم تلك الينابيع في القرآن والسنة والتجربة الإسلامية التاريخية.

تبقى مسألة تحتاج إلى التشديد عليها هنا، وهي ضرورة التعاطي وهذا الكتاب بروح نقدية لأن موضوع التغيير ذو أبعاد كثيرة ومتداخلة، ولا يمكن استهلاكها بكتيّب وإنما تحتاج إلى جهد متواصل وبحث دائم، والأهم يجب أن يظل حاضراً في الذهن بأن كل حالة تغيير، مهما كان شأنها، تحتاج دائماً إلى إبداع وتجديد في التقاط خصوصيتها، وما يحيطها من عوامل وظروف، وما تحتاج إليه من تحديد للهدف وأسلوب للمعالجة.

والله من وراء القصد

محرم 1415 ـ تموز(يوليو) 1994

المؤلف

الفصل الأول

الباب الأول

ثوابت التغيير ومتغيراته

1 - - عقيدة التوحيد.
- محاربة الشرك والكفر ومواجهة العنف والإغراء.
- لكل نبي عدو.

2 - - حول الأهداف الوسيطة.
- في الأهداف الوسيطة المعاصرة.

3 - - تعدد الأساليب وتنوعها

4 - - في الثابت والمتغير.
- الثابت واختلاف المسارات.
- التغيير والتركيز على الثابت.

الباب الثاني

حول أساليب التغيير

1 - - من القصص القرآني.
- من السيرة.
- أسلوب المرحلة المكية.
- الأسلوب في مرحلة المدنية.

2 - - في اختيار أسلوب التغيير.
- حول شرعية أساليب التغيير.
- الإمساك بالجوهر لا بالشكل.
- في مواجهة الدول الكبرى.
- الإيمان بالغيب والسنن الموضوعية.

الباب الأول

ثوابت التغيير ومتغيراته

ـ 1 ـ

إن نظرة متأملة في قصص الأنبياء والرسل عليهم السلام.. كما نزّلها الرحمن في القرآن الكريم، ثم وقفة أمام سيرة خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد ﷺ وهو يقود أعظم عملية تغيير في التاريخ الإنساني قديماً وحديثاً ومستقبلاً، لتدلنا على عدد من الحقائق، أو السنن، المتعلقة بإحداث تغيير على أساس الإسلام. ولعل أولى تلك الحقائق، أو السنن، أن ثمّة ما هو ثابت، وما هو متغير، في كل تغيير. فهنالك ما هو ثابت مشترك فيما بين جميع عمليات التغيير التي قادها أنبياء الله ورسله عليهم السلام، ومن ثم لا بد من الأخذ به في كل تغيير يقوم على أساس الإسلام، وأن هنالك ما هو متغير فيما بين جميع تلك العمليات التغييرية، ومن ثم لا بد من ملاحظته ومراعاته في كل تغيير يقوم على أساس المرجعية الإسلامية.

ويمكن أن تلحظ تلك الثوابت والمتغيرات في كثير من عمليات التغيير الإسلامية، عبر التاريخ الإسلامي طوال الخمسة عشر قرناً الماضية. وسيكون الأمر كذلك اليوم وغداً.

عقيدة التوحيد:

إن الثابت الأول المشترك في عمليات التغيير التي حمل لواءها الأنبياء والرسل عليهم السلام كان حمل عقيدة التوحيد ـ الدعوة إلى الله تبارك وتعالى،... عبادة الله وحده لا شريك له... عبادة خالصة، وتقوى الله، وإطاعة الله، والإيمان بقدرته ورحمته، واستغفاره، والإيمان بعقابه، وثوابه وجنّته

وناره، وبالغيب وبالرسل، والملائكة، وبالكتب المنزلة... والانصياع لأوامر الله تبارك وتعالى حراماً وحلالاً، نهياً ووجوباً: ﴿فاتقوا الله وأطيعون﴾ (الشعراء: 131)، ﴿اعبدوا الله ما لكم من إله غيره أفلا تتقون﴾ (المؤمنون 32) ﴿يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير﴾ (النور: 45)، ﴿إن الله له ملك السماوات والأرض يحيي ويميت﴾ (التوبة: 116)، ﴿وإن الساعة آتية لا ريب فيها، وإن الله يبعث من في القبور﴾ (الحج: 7)، ﴿.... فالحكم لله العلي القدير﴾ (غافر: 12)، وما إلى هنالك من ثوابت في أساسات عقيدة التوحيد.

محاربة الكفر والشرك ومواجهة العنف والإغراء

ثم تمضي دعوة التوحيد جنباً إلى جنب مع عملية محاربة الكفر والشرك، لا سيما الشرك بمختلف تجلياته أكان شركاً في العبادة أم في أتباع ألوان هوى النفس، أم شركاً عبر ارتكاب الكبائر والمظالم والفواحش. مما يتطلب أن يستمسك بالكتاب بقوة استمساكاً بالثوابت والمبادىء... وعدم الرضوخ لإرهاب وترغيب، أو دحض وتكذيب، أو تهجير وتعذيب: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾ (مريم: 11) ويقول تعالى أيضاً ﴿كذبت قبلهم قوم نوح والأحزاب من بعدهم، وهمّت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليُدْحضوا به الحق، فأخذَتْهُم، فكيف كان عقاب﴾ (غافر: 5) أي لا مفر لأعداء التغيير من مقاومته، سواء أكان التغير إيماناً بالله وحده لا شريك له وبغيبه ورسله وكتبه وملائكته وجنّته وناره أم كان إقامة لحكم الحق والعدل ورفع المظالم والاعتداء والاستغلال أم كان تحريراً للأمة، أم كان عوداً، أو تثبيتاً، للأخلاق الحميدة واتباع الحلال واجتناب الحرام ودفع الفساد والإفساد والانحلال والفاحشة، أي لا مفر لأعداء التغيير من استخدام العنف أسلوباً في القضاء على الدعوة. ومن ثم لا مفر من أن يتحلى أصحابها بالصبر واحتمال الأذى من إهانة، أو تعذيب، أو قطع أرزاق، أو نفي في الأرض، أو تقتيل. ولا مفر لأعداء التغيير من السعي لشراء الضمائر، وإفساد السرائر بالمغريات، سواء أكان سلطاناً وجاهاً أم حكماً، أو وظيفة، أو وزارة، أو سفارة، أو موقعاً علمياً، أم كان مالاً ورفاهاً، أم كان أمناً وسلامة وعيشاً في الوطن وبين الأهل. ولهذا لا مفر لأصحاب التغيير من أن يرتفعوا على ذلك كله، ويركلوه بأقدامهم متحلين بأعلى درجات الثبات على العقيدة

والمبدأ. ولا بد من الصبر والصمود والإصرار، وذلك حتى تخذل كل أساليب أعداء التغيير.

وتعج آيات القرآن الكريم في قصص الأنبياء ومن خلال مخاطبة رسول الله ﷺ، بتأكيد الثوابت التي تتطلبها كل عملية تغيير رسالية وهي تواجه واحداً من السنن التي لا مفر منها، وهي تعرّض أهل التغيير الرسالي إلى الابتلاء والقمع والأذى. ومن ثم لا بد من ثوابت التحصن ضد ذلك ومواجهته، وقد جاء بالقرآن الكريم ﴿لا يضركم كيدهم شيئاً إن الله بما يعملون محيط﴾ (آل عمران: 120) ﴿ألا أن قالوا اقتلوه أو حرّقوه فأنجاه الله من النار﴾ (العنكبوت: 24) ﴿. . . . فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين﴾ (الحجر: 94) ﴿لَتُبْلَوَنَّ في أموالكم وأنفسكم، ولتَسْمَعُنَّ من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم، ومن الذين أشركوا أذى كثيراً، وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور﴾ (آل عمران: 186) ﴿. . . أم حسبتم أن تدخلوا الجنة، ولمّا يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله، ألا إن نصر الله قريب﴾ (البقرة: 214) ﴿وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله، وما ضعفوا وما استكانوا، والله يحب الصابرين﴾ (آل عمران: 146).

لقد أوذي الرسول ﷺ، كما أوذي الأنبياء عليهم السلام، وأوذي أصحابه رضي الله عنهم، وعندما شكا خباب بن الأرت إلى رسول الله ما يلقاه من عذاب اكتوى به جسمه قال ﷺ «لقد كان قبلكم ليمشط بمشاط الحديد دون عظامه من لحم أو عصب ما يصرفه ذلك عن دينه» (صحيح البخاري).

أما في المقابل فلما عرض عتبه بن ربيعة على رسول الله ﷺ المال والجاه والسلطان على أن يترك ما جاء به، وكذلك اجتمعت كل أشراف قريش لتعرض المال والجاه والسلطان كان ردّه ﷺ: «ما بي ما تقولون، ما جئت بما جئتكم به أطلب أموالكم، ولا الشرف فيكم، ولا الملك عليكم، ولكن الله بعثني إليكم رسولاً، وأنزل عليّ كتاباً، وأمرني أن أكون لكم بشيراً ونذيراً. . .»[1].

(1) تهذيب سيرة ابن هشام ـ عبد السلام هارون ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ص 66.

بكلمة، إن الثابت الأول المشترك، أو الثوابت المشتركة، هو التوحيد ومحاربة الكفر والشرك، ومن ثم الثبات في وجه مختلف الضغوط والإغراءات، فالهدف الكلي المرجو تحقيقه هو أن تكون كلمة الله هي العليا في كل مناحي الحياة.

لكل نبي عدو

من بين ما هو مشترك في المتغير أو هو ثابت ـ متغير، في آن واحد، أن كل نبي، أو رسول، واجه قومه بقضية أساسية سلّط النار عليها وطالب بإصلاحها. أو قل إن كل دعوة تغييرية واجهت نمطاً معيناً من أعداء الله، ونمطاً معيناً من الكفر والشرك والمظالم، والمفاسد. أي نحن هنا إزاء ثابت يحمل طبيعة متغيرة، ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين﴾ (الفرقان: 31) وكان هذا العدو يبرز دائماً بعد أن يبلغ بالرسالة ويدعى إليها فيأخذ على عاتقه محاربتها والكيد لصاحبها وأتباعها، فيكون هو دائماً البادىء بالحرب والعداوة وإغلاق باب الحوار والجدال الحسن ومنع الرسالة من أن تمضي سلمياً وتقنع الناس بالحسنى. فقد واجه أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام قومه بما يعبدون من أصنام جعلوها آلهة، فخاض معركة التوحيد جنباً إلى جنب مع تسليط النار ضد عبادة تلك الآلهة، ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم..﴾ (الأنبياء: 57) أما لوط عليه السلام فركّز في نقد قومه على إتيانهم الفاحشة: ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين﴾ (الأعراف: 80) أما كليم الله موسى عليه السلام فواجه فرعون الطاغية الذي سِمَتُه الأساسية ﴿أنه طغى﴾ (طه: 24)، ﴿... وإذ أنجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يقتّلون أبناءكم ويستحيون نساءكم، وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم﴾ (الأعراف: 141) وواجه هود عليه السلام قومه عاد بجحودهم ﴿وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله، واتَّبعوا أمر كل جبار عنيد﴾ (هود: 59) وحاول صالح عليه السلام أن يذكّر قوم ثمود الذين نسوا آلاء الله بعد أن بوّأهم في الأرض إثر عاد فاتخذوا من جبالها بيوتاً، ومن سهولها قصوراً، فعاثوا في الأرض مفسدين، ﴿... فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (الأعراف: 74) وكانت دعوة شعيب عليه

السلام إلى أهل مدين: ﴿إذ قال لهم شعيب ألا تتقون﴾ (الشعراء: 177) فراحوا يخسرون في الكيل ويظلمون الناس: ﴿أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين، وزنوا بالقسطاس المستقيم، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (الشعراء: 181 ـ 183)...

وبعث الله عيسى ابن مريم عليه السلام بعد أن اختلف أحبار إسرائيل وكهنتها في التوارة، وراحوا يحرّفون الكلم عن مواضعه، ليصحّح ويكمل ويهدي ويبشّر ويردع الكهنة وينصر المستضعفين،.. ﴿ولما جاء عيسى بالبينات قال قد جئتكم بالحكمة ولأبيّن لكم بعض الذي تختلفون فيه، فاتقوا الله وأطيعون﴾ (الزخرف: 63)... ﴿وإذ قال عيسى ابن مريم يا بني إسرائيل إني رسول الله إليكم مصدقاً لما بين يدي من التوراة ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد، فلما جاءهم بالبينات قالوا هذا سحر مبين﴾ (الصف: 6)...

أما خاتم النبيين والرسل عليه وعليهم الصلاة والسلام فقد واجهت دعوته للتوحيد ملأ قريش وأصنامها، ﴿تبت يدا أبي لهب وتب، ما أغنى عنه ماله وما كسب سيصلى ناراً ذات لهب وامرأته حمالة الحطب في جيدها حبلٌ من مسد﴾ (المسد) ثم تكرر الأمر مع يهود في المدينة، ثم مع الجاهلية عموماً ثم كانت المعركة مع أكبر دولتين عظميين... دولة الروم ودولة الفرس، ويجب أن يشار هنا إلى أن عملية التغيير الإسلامي بقيادة محمد بن عبد الله ﷺ لا تشكل أعظم تغيير فحسب وإنما هي أشمل عمليات التغيير وأكملها وأغناها، وأكثرها توثيقاً من حيث التفاصيل.

نخلص مما تقدم إلى ملاحظة ثلاث سنن واجهت عمليات التغيير الرسالية: الأولى وهي البدء بدعوة الجميع، وفي مقدمتهم أصحاب الأمر إلى قبول الرسالة وتبنّيها، وقد اتسم الرسل والأنبياء عليهم السلام بالروح السمحة، وبحب هداية الجميع، وباستخدام الجدال الحسن، يقول الله تعالى: ﴿وقال الذي آمن يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد﴾ (غافر: 38)، ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (النحل: 125)، ﴿قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا﴾ (هود: 32) ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ (العنكبوت: 46).

أما في الثانية فيلحظ في المقابل أن الصراع في الميدان العقدي والفكري

والثقافي لا مفر منه، فالخصم لا بد من أن يدعم دعواه بالحجج وبالتكذيب والتشهير، وهنا لا بد من أن تحتدم المواجهة في هذه الميادين.

ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق﴾ (غافر: 5)، ﴿ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق﴾ (الكهف: 56).

وتأتي الملاحظة الثالثة ليشهد الابتلاء والقمع والإيذاء، فيغلق الطغيان ميادين الجدال بالحسنى، وليفرض الدخول في مستويات أخرى من الصراع، وهنا تتوزع خيارات وأساليب الرد ولكن مع الامتلاء حزناً وأسى لرفضهم الهداية، ويقول الله جلّ وعلا مخفّفاً من ذلك على قلوب الرسل والأنبياء والمؤمنين: ﴿إن تحرص على هداهم فإن الله لا يهدي من يضل﴾ (النحل: 37) ﴿إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب﴾ (غافر: 28) ﴿إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ (الأحقاف: 10) وكذلك بالنسبة إلى القوم الفاسقين وهكذا.

إنه لأمر هام أن يلاحظ في هذا السياق أن المظلومين في الصراع هم دائماً في جانب أهل التغيير الرسالي، أما الأعتداء فيه فهو دائماً من جانب الطرف المقابل، وهو أمر له أبعاده الكثيرة المهمة على مستوى العقيدة والمبدأ (الدعوة بالتي هي أحسن وفتح باب الهداية للجميع) كما على مستوى السياسة، (في عملية التعبئة وعزل الخصم) كما على مستوى تحمل المسؤولية، والعواقب حين يدخل الصراع إلى تلك المستويات التي تتضمن الويلات والكوارث والقتل والتضحية بالأنفس والأموال والأهل والأمن.

وتبقى في هذا الصدد نقطة تحتاج إلى تأكيد وهي ضرورة التفريق بين كل ما يحمل سمة الثابت وما يحمل سمة المتغير، فكل ما يتعلق بالعقيدة والعبادات والمرجعية والحلال والحرام ومختلف التعاليم الأساسية يدخل ضمن الثوابت ـ المبادىء، أما ما يتعلّق بخصوصية وضع ما في الزمان والمكان من جهة السلطة والعلاقات والتركيبات الاجتماعية وموازين القوى وأشكال الصراع فهذه كلها تدخل ضمن المتغيرات، لكن التعامل وإياها يجب أن يظل مرتبطاً بالهدف الكلي وبالمرجعية الإسلامية، وهو يحسن معالجتها وإنزال النص على واقعها المتغير.

* * *

_ 2 _

حول الأهداف الوسيطة

يلحظ من متابعة قصص الأنبياء عليهم السلام أن ثمّة أهدافاً وسيطة في كل حالة، وهذه الأهداف تأخذ شكل محاربة عدو بعينه، ومحاربة مظاهر شرك بعينها، ومحاربة ألوان محددة من المفاسد والمظالم، أو بعبارة أخرى واجهت كل دعوة رسالية نمطاً محدداً من العقبات التي كانت تحول دون تحقيق الهدف الكلي. . . وهو هدف انتصار عقيدة التوحيد، وإنه هدف جعل كلمة الله هي العليا في كل مناحي الحياة ـ أي الحكم بما أنزل الله، ومن ثم شكّلت هذه العقبات أهدافاً وسيطة لا بد من إزالتها حتى يكون بالإمكان العبور إلى تحقيق الهدف الكلي، فوجود أهداف وسيطة لتحطيم عدو بعينه، أو إزالة فساد بعينه، أو رفع عقبة بعينها، يشكّل ثابتاً في كل عملية تغيير ولكنه ثابت يتجلى بألوان متعددة في كل حالة، ومن ثم فهو متغيّر في الآن نفسه، الأمر الذي يدرجه في باب المتغير كذلك. مما يجعل كل عملية تغيير تحتاج إلى أن تحدد «الأهداف الوسيطة» أو قل العدو الأول الذي يواجه عملية التغيير، أو الأوضاع الأكثر حاجة إلى كشفها وتسليط النار عليها: حالة طغيان، أو حالة فساد أو فتنة، أو حالة انحراف عن الكتاب واختلاف فيه الخ.) ويمكن أن تكون في زماننا تحريراً من استعمار أو استيطان واغتصاب، أو تحقيقاً لعدالة اقتصادية، أو تأميناً لحرية الرأي وحق الانتخاب والاحتكام لصناديق الاقتراع، وتنظيم الشورى، ويمكن أن يكون توحيداً لأمة مجزأة، أو تجديداً للفقه وتطويراً للفكر وإنهاضاً للأمة.

بكلمة أخرى، يمكن أن يسحب هذا المتغير في العصر الراهن على نظام سياسي بعينه أو على التبعية لغرب أو شرق، أو تغريب وفساد، أو ضياع أرض من أراضي المسلمين كما هو حاصل لفلسطين، أو رفع الاستبداد والمظالم ووقف المفاسد وهدر الأموال.

هذا ويمكن أن تطرح هذه الإشكالية بكلمات أخرى، أي القول بضرورة التفريق بين تحديد الهدف الكلي وتحديد الأهداف الوسيطة، فالهدف الكلي

سهل التحديد لأنه ثابت في القرآن والسنة، ولا تقوم خلافية حوله فيما بين المنطلقين من قاعدة الالتزام بالقرآن والسنة، ولكن تحديد الأهداف الوسيطة قد لا تكون مدعاة خلافية في عموميتها كذلك، إلا أن تحديدها بدقة وتحديد الأولويات من بينها قد يتحوّل إلى تعدد في الاجتهادات، وإذا ما وقعنا على خلافية في هذا الصدد فسببها الاختلاف في تحديد الأولويات في ما بين الأهداف الوسيطة، لأن كلاً من الأهداف الوسيطة، وتحديد الأولويات من بينها مصدرهما الواقع المحدد فيما الهدف الكلي مصدره النص المحكم.

فعلى سبيل المثال، إذا قلنا أن الهدف الكلي هو جعل كلمة الله هي العليا في حياة المسلمين على مستوى الأمة كلها، أو في بلد بعينه، فهذا الهدف لا خلاف حوله بين الدعاة إلى الإسلام، ولكن إذا قلنا أن الهدف هو محاربة «فرعون ما» في بلد ما، أو تغيير نظام ما، أو الهدف التعاون مع الحكم واستخدام أسلوب النصح، أو الهدف بناء قواعد ومرتكزات اجتماعية، وثقافية واقتصادية إسلامية بعيداً عن التدخل بالسياسة، أو إذا طرح موضوع الوحدة بين دولتين أو أكثر، أو إذا اعتبرت السيطرة الخارجية وموالاة الأعداء، أو مقاتلة دولة الاغتصاب الصهيوني، أو مقاومة غزاة، أو إذا حدد الهدف تغيير حكم استبداد، أو جور، أو فساد، أو مواجهة علمنة معادية للإسلام، أو إذا كان المطلوب إيجاد حالة تعددية تحترم حرية الرأي والمعتقد، وتحتكم إلى صناديق الاقتراع، وتصون حقوق الإنسان، أو إذا قلنا أن الأمة تعاني من انحطاط عام في فهم عقيدتها والتمسك بها، أو في أخلاقها، أو في انتشار الفاحشة بألوانها المتعددة، أو من جمود في فكرها وفقهها، فإن ذلك كله لا يعني أن ثمة اتفاقاً حولها جميعاً. وتزيد الخلافية حين تقوّم أهمية كل هدف منها وخطورته. أما من جهة أخرى فإن كل ذلك يعني أن من غير الممكن تحقيق الهدف الكلي ما لم يعالج هذا الهدف أو ذاك، أو أكثر، من الأهداف الوسيطة، فإذا كانت الأمة في حالة تجزئة إلى دول تقوم في ما بينها الأسوار العالية، وإذا كانت بعض ديار الأمة الإسلامية تابعة للدول الكبرى، أو إذا كانت ممزّقة متحاربة تشل بعضها بعضاً، أو كانت بعض أقطارها تحت احتلال أجنبي، ولا سيما إذا كانت الأرض المباركة أرض الإسراء والمعراج تحت سيطرة الدولة العبرية، وإذا كانت أوضاع الأفراد في حالة انحطاط عام فكيف يمكن أن يتحقق الهدف الكلي في

ظل كل هذا، الأمر الذي يعني أن هنالك عدداً لا يحصى من العقبات التي يجب أن تزال من الطريق وهنالك عدد من الأمور يجب أن تُصلح في أوضاع الأمة حتى يكون بالإمكان تحقيق الهدف الكلي، فهل كان من الممكن أن يحدث التغيير الإسلامي ما لم يسقط حكم قريش الجاهلي، وما لم تكسر شوكة يهود في المدينة، ويشتد ساعد المسلمين ويدخل الناس في دين الله أفواجاً؟

إختيار الهدف ذي الأولوية

على أن مجموعة هذه الأهداف الوسيطة غير ممكنة التحقيق دفعة واحدة، ولا بأسلوب واحد، وليست هي نفسها بالحدة ذاتها على مستوى كل بلد وكل حالة، ومن ثم لا مفر من أن تحدد أولويات في كل حالة وتعالج الأهداف المختلفة على مستويات مختلفة، وعلى أقدار مختلفة من حيث التركيز، وأن هذا التحديد لا ينبع من أفضلية مبدئية لهدف على هدف لأنها جميعاً من ناحية المبدأ يجب أن تواجه وتعالج وتغير، ولكن الأفضلية تنبع من تحديد حجم كل عقبة ودورها في الحالة المعينة. فعلى سبيل المثال وجود دولة الاغتصاب الصهيوني في فلسطين لا يمكن أن يوضع بمستوى الصراع ضد هذا الجانب أو ذاك من الانحراف الداخلي. فالأولوية هنا لا بد من أن تعطى لمحاربة العدو المجرم (العدو رقم 1) وتأتي معالجة القضايا الأخرى على مستويات متفاوتة دون إهمالها ولكن مواجهتها في حدود وأحجام لا تتعارض ومحاربة العدو المحدد. ولهذا إذا قام أحد الدعاة واعتبر أن نشر الدعوة الإسلامية أو تصحيح العقيدة أو الفكر، أو إصلاح الفرد يجب أن يكون شغله الشاغل ولم يلتفت إلى محاربة العدو في فلسطين وجعله في الحد الأدنى من مشاغله يكون قد قدم نظرية محددة في تحديد الأولويات في ما بين تحقيق الأهداف الوسيطة. ومن ثم فلا بد من أن ينشأ هنا اجتهادان ينجم عن كل منهما اتجاه قائم بذاته، علماً أن الاتجاهين حين يركزان على عقبة محددة أكثر من غيرها لا ينكران، من حيث المبدأ، أو نظرياً، أهمية معالجة ما اعتبره كل منهما في مستوى أدنى. فالذي يعطي الأولوية للجهاد ضد العدو لا ينكر أهمية القيام بنشر الدعوة أو تصحيح العقيدة، أو الفكر أو إصلاح الفرد إلا أنه يعالج ذلك ضمن حدود التركيز على أولويته، والاتجاه الذي يعطي الأولوية لتصحيح العقيدة لدى الناس لا ينكر ضرورة مواجهة العدو

غير أنه يخضع ذلك لما حدده لنفسه من أولويات، ولكن في الحالتين نكون أمام اتجاهين وأسلوبين مختلفين، ومن ثم أمام نتيجتين مختلفتين على أرض الواقع. وإن مثل هذا الاختلاف في تحديد أولوية الهدف الوسيط يحدث في مواجهة عملية التغيير في كل مكان.

ومن هنا لا تحدد الأولوية بمقياس التفضيل في ما بين الأهداف الوسيطة من الناحية الشرعية، أو المبدئية، ولا من ناحية الأهمية في مجرى التغيير الشامل على الجملة، لأن جميع هذه الأهداف إسلامية وشرعية ولا بد من إنجازها، ولهذا يأتي تحديد الأولوية مرتبطاً بحجم العقبة المعينة وخطورتها ودورها وأهميتها في المكان والزمان والمعطيات المحددة.

الأهداف الوسيطة المعاصرة

وتتضح هذه الصورة أكثر لو وضعنا أمامنا قائمة بالأهداف الوسيطة التي لا بد من تحقيقها أو العقبات التي لا بد من تذليلها من أجل تحقيق الهدف الكلي: مثلاً عقبة السيطرة الأجنبية، وتجزئة الأمة، ووجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، ونفوذ الدول الكبرى في الديار العربية والإسلامية، والدور الأمريكي الأشد نهباً لبلاد العرب والمسلمين، والأشد دعماً للعدو الصهيوني، والأشد تدخلاً في أوضاعنا الداخلية، أو عقبة تغلغل التغريب والعلمنة بأوساط أعداد المثقفين والحكام، وتعميم أنماط الحياة المتغربة، أو انتشار البدع والأفكار المضللة، والتقاليد البالية في جوانب من حياة الأمة، وإفساد النفوس بالخنوع والكسل والجهل وعدم الأمانة والجشع، والشهوات، وانتشار أماكن الفحش والرذيلة أو مواجهة الموروث من عصور الانحطاط في الفكر والفقه وأنظمة الحكم. وغير ذلك مما يصعب إحصاؤه حين نأتي للتفصيل، الأمر الذي يوجب أن يعرف من أين نبدأ في إزالة العقبات وتحقيق الأهداف. وهذا يقود إلى تحديد سلم الأولويات، ومستويات المعالجة وأساليبها سواء أكانت على مستوى الهدف ذي الأولوية، أم الأهداف والعقبات الأدنى فالأدنى من حيث الأولوية.

ولهذا فإن الخطأ في تحديد الأولويات يقود إلى الدوران في المكان لأن العلة الأساسية، أو الممسكة بالعلل كلها (العدو رقم 1، الفاحشة الأساسية)

أو الممسكة بالوضع كله بقيت دون أن تمس، ومن ثم تهدم كل ما نبني. وتعود إلى إشاعة كل رذيلة. فإذا كان المسعى هو إصلاح أخلاق الفرد، أو نشر التعليم، واكتساب العلوم، أو تصحيح الفكر، أو العقيدة، أو الإنهاض الثقافي بينما بقي الممسك بالوضع في مكانه أكان استعماراً، أم فرعوناً، أم حكماً عاتياً، أم نفوذاً أجنبياً، واستمر بإعادة إنتاج كل أسباب إفساد أخلاق الفرد من المدرسة إلى الاعلام إلى تشجيع أنماط حياة التغريب إلى حماية مصادر الفحش، وإذا استمر بتخريب التعليم وتسميمه، وبتهجير الأحرار والعقول، بسبب طغيان أو فساد داخلي أو إغراء خارجي، واستمر بمحاربة الصحوة الإسلامية وحركات التحرير والوحدة بكل أساليب القمع والترهيب والترغيب وتمكّن من تحريك آلة إعلامه الجهنمية لتشويه الفكر والثقافة، وإفساد العقيدة وإذا أضيف التطبيع مع العدو الصهيوني إلى كل ذلك فكيف يمكن أن يكتب النجاح لتلك الأولوية التي هي في الواقع، ليست بالأولوية من جهة دورها، لأن الشرط في أن تُحدد تحديداً صحيحاً هي أن تكون قادرة على تفكيك الحلقات الأخرى والإمساك بالوضع ككل. ومن ثم يصبح الإنهاض الفكري والثقافي، مثلاً، جزءاً من عملية أكبر هي إنجاز الهدف ذي الأولوية، لأن إنجازه يفتح الباب على مصراعيه للنجاح في إنجاز الأهداف الوسيطة الأخرى مما يعني تحقيق الهدف الكلي.

وبهذا نكون قد وجدنا الترجمة العملية لقوله تعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين﴾ (الفرقان: 31) وحددنا الفاحشة[1] التي سيركز عليها وهي في العادة مرتبطة بذلك العدو ومحمية من قبله وتحت رعايته، فالطغيان وهو الفاحشة التي تحتاج إلى تركيز أكبر حين يكون الوضع في مواجهة الإفساد والفواحش مثلاً، وهكذا بل إن الفواحش نفسها قد تقود إلى تحديد العدو حين يحدد حاميها المحرض عليها.

إن الأمر لكذلك حين تحدد عملية إحداث التغيير في صفوف الناس المدعووين إلى مواجهة العدو رقم 1، والفاحشة التي تحتاج إلى تركيز أكبر عليها.. وهنا، وضمن هذا الإطار، يمكن أن تحدد أساسيات للتركيز مثل

(1) تستخدم كلمة فاحشة بمعناها السياسي والاقتصادي والثقافي وليس بمدلولها الأخلاقي فقط.

تصحيح العقيدة، أو محاربة الكسل والتواكل، أو الانقسامات والنزاعات الداخلية، والتحلّي بالسمات المناسبة لأسلوب التغيير المحدد، فالأمر قد يحتاج أحياناً إلى التركيز على الصبر والشجاعة في حالة مواجهة القهر والكبت، وقد يحتاج إلى التركيز على الإقدام والروح الهجومية في حالة تبني أسلوب صدامي، وقد يحتاج إلى رفع النشاطية والعمل الدؤوب في حالة تبني أسلوب لا عنفي يعتمد على العلنية وكسب الرأي العام، وقد يكون المدخل لتعبئة الناس لنصرة التغيير هو مواجهتهم بالعقيدة إن كانوا مشركين أو مواجهتهم بتصحيح مفاهيمهم إن كانوا مسلمين.

وهكذا نلحظ أهمية تحديد الأهداف الوسيطة عموماً، ثم أهمية وضع سلم الأولويات على مستوى جبهة الأعداء، ونوع الفاحشة، وعلى مستوى جبهة الناس والعاملين النشيطين من أجل التغيير، ومن ثم نلحظ أن الخطأ في ذلك أي في تحديد الأولوية وفقاً لكل حالة لا يقود إلى الإمساك بالشروط الواجب توفيرها من أجل إحداث التغيير، وإنما قد يقود إلى التخبّط، والدوران، في المكان، وعدم إنجاز الأهداف.

بكلمة أخرى، لو عدنا إلى تجارب الأنبياء جميعاً، وإلى تجارب التغيير المختلفة، لوجدنا تأكيداً على أن تحديد الهدف الوسيط سنة جارية، أما كيف يحدد، وكيف يكون الخطاب نحوه، وكيف يعامل، وكيف تراعى ثوابت الإعداد والتهيئة في إطاره فذلك بابه مفتوح، بل أبوابه مشرّعة، وليس له قالب واحد، ولا يقتحم من باب واحد بعينه فقط. فالمهم حسن الاختيار وفقاً للظروف والزمان، والمكان، ومن ثم يحكم على ذلك الاختيار من خلال نتائجه وثمراته وأكله.

على أن التوفيق في تحديد سلم الأولويات من بين الأهداف الوسيطة يقود فوراً إلى إشكالية أخرى لا تقلّ أهمية، وهي كيفية تحقيق الهدف، أي كيفية مواجهة العدو وكيفية معالجة سلم الأولويات، بمعالجة كل هدف بما يستحقه وضمن حدوده وحجمه، أي إشكالية أسلوب التغيير ـ الاستراتيجية والتكتيك.

* * *

ـ 3 ـ

تعدد الأساليب وتنوعها

أما الثابت ـ المتغير الآخر فهو اختلاف الأساليب أو تعدد الأساليب التي اتبعها الأنبياء والرسل عليهم السلام في تحقيق الأهداف الوسيطة أو قل في إصلاح بيت الداء أو إزالة العقبة، أو العقبات الكأداء. فكان لكل نبي أو رسول من الأنبياء أو الرسل عليهم السلام أسلوب خاص محدد في إدارة الصراع ضد العدو الرئيس، أو لإزالة مفسدة منتشرة، أو في تصحيح انحراف محدد. وذلك وفقاً لظروف الزمان، والمكان. والمقصود هنا بالأسلوب هو ما يرادف بالمصطلح الغربي الذي أصبح مصطلحاً دارجاً استخدمه كثير من الإسلاميين: «الاستراتيجية والتكتيك» أي تعددت الاستراتيجيات ومن ثم التكتيكات التي استخدمت في إدارة الصراع من حالة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر، ومن ظرف إلى آخر. فإذا كان الثابت المشترك فيما بين جميع أنبياء الله ورسله الدعوة للتوحيد ونبذ الكفر والشرك. وكان يستلزم ذلك مواجهة عدو بعينه في كل حالة، وذلك من أجل إجلاء كلمة الحق، إلا أن الأساليب أو قل أشكال المواجهة وإدارة الصراع تعددت وتنوعت. فأبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام حطّم الأصنام خلسة ليكشف زيفها وعجزها عن الدفاع عن نفسها، وقد دعم بذلك موقفه وحجته في مواجهة المشركين. ولكن أسلوبه في المواجهة مال إلى التحدي المعنوي الكبير بتحطيم الرمز مستخدما طريقة غير عنيفة في مواجهة قومه، حتى أنه اضطر إلى اعتزال قومه حين فرضوا المواجهة العنيفة وهاجر ليقيم حكم الله في مكان بعيد عنهم، فقد جاء في القرآن الكريم: ﴿قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم، لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني ملياً، قال سلام عليك سأستغفر لك ربي إنه كان بي حفيّا، واعتزلكم وما تدعون من دون الله﴾ (مريم: 46 ـ 48). أما لوط فكان أسلوبه الانسحاب من قريته بعد أن بلّغ الرسالة، ولم يجد هناك إلا قلوباً غلفاً حتى امرأته: ﴿فأسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم، ولا يلتفت منكم أحد، وأمضوا حيث تؤمرون...﴾

(الحجر: 65).

وكان أسلوب نوح بناء الفلك، وهو عمل مادي تقني، ﴿واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون، ويصنع الفلك، وكلما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه قال إن تسخروا منا فإنا نسخر منكم كما تسخرون﴾ (هود: 37 ـ 38).

أما قصة ذي القرنين فبليغة في هذا المجال: ﴿قالوا يا ذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً، قال ما مكنّي فيه ربي خير فأعينوني بقوة اجعل بينكم وبينهم ردماً، اتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله ناراً قال اتوني أفرغ عليه قطراً﴾ (الكهف: 94 ـ 96)، وكان من سمات ذي القرنين كما جاء في التنزيل الحكيم: ﴿فاتبع سبباً﴾ (الكهف: 85) وتفسيرها اتبع سبب التمكين واتخذه موصلاً إلى مقصده: (تفسير الجلالين) أي استخدم الآلة والتحصين في المواجهة العسكرية. أما يونس عليه السلام... ﴿إذ أبق إلى الفلك المشحون فساهم فكان من المدحضين، فالتقمه الحوت وهو عليم، فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون فنبذناه بالعراء وهو سقيم، وأنبتنا عليه شجرة من يقطين وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون فأمنوا فمتعناهم إلى حين﴾ (الصافات: 140 ـ 148) فيونس أبق إلى الفلك المشحون، ولقي الأهوال حتى خرج من بطن الحوت، بمكرمة إلهية ليجد نفسه عارياً وحيداً سقيماً... ثم ذهب إلى قوم من مائة ألف أو يزيدون حيث نجحت دعوته هناك، فقد جمع أسلوبه بين الأعداد المادي، والصبر مع التسبيح عند الابتلاء الشديد، والمكرمة الإلهية وأخيراً الانتقال إلى أرض صالحة لتقبل الدعوة فبلغ فيها التمكين.

وما كان أمام أيوب عليه السلام غير الصبر على البلاء ﴿...إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أوّاب﴾ (سورة ص: 44). فالصبر هنا كان أسلوب أيوب عليه السلام فاستحق النصرة والإنقاذ.

ونال يوسف عليه السلام التمكين من خلال النشأة في بيت فرعون ثم بما أوتي من خلق وعلم حيث ارتفع بذلك من السجن إلى سدّة فرعون حاكماً

ممكناً ﴿قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾ (يوسف: 55) إن أسلوب الاعتماد على العلم والإيجابية حتى المشاركة في الحكم مع الخصم من موقعه ذاك، أي العمل من أعلى هرم السلطة، إن يأتي بأهله إلى أرض مصر: ﴿وجاء بكم من البدو...﴾ (يوسف: 100).

ويمكن بهذه المناسبة أن يلحظ أسلوب نبي الله يعقوب عليه السلام حين أرسل أولاده إلى مصر: ﴿وقال يا بني لا تدخلوا من باب واحد، وادخلوا من أبواب متفرقة، وما أغني عنكم من الله من شيء، إن الحكم إلا لله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون..﴾ (يوسف: 67) إنه أسلوب متعدد الخيارات في آن واحد، ولكنها انتظمت في اتجاه واحد هو الذهاب إلى مصر... بل إلى نقطة واحدة فكان من الممكن أن تتعدد خيارات المحاولة حتى تصيب أحداها.

أما أسلوب موسى عليه السلام فقد بدأ بدعوة فرعون وآله إلى دين التوحيد، ولما لقي صدوداً، ولما كان فرعون طاغية لا يستطيع المستضعفون قهره تحول الأسلوب (الاستراتيجية) إلى تدبير الانسحاب بقومه خلسة. ﴿إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم إنه كان من المفسدين﴾ (سورة القصص: 3) بل ما كان هذا الأسلوب لينجح ضمن تلك الظروف لولا تدخل الغيب بمعجزة كبرى: ﴿فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر...﴾ (الشعراء: 63) فانشق البحر: ﴿وأنجينا موسى ومن معه أجمعين﴾ (الشعراء: 65) وكان فرعون وجنده من المغرقين حين التأم شق البحر من جديد.

وكانت استراتيجية داوود عليه السلام هي ملاقاة جالوت وجنوده، في ميدان القتال، إنه أسلوب العنف مقابل العنف: ﴿قال عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا...﴾ (البقرة: 246) وتحقق الهدف الوسيط بقتل جالوت وهزيمة جنده ﴿فهزموهم بإذن الله وقتل داوود جالوت وأتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء..﴾ (البقرة: 251) وكان التحضير المسبق كله، بمختلف جزئياته (التكتيك) لخدمة هذه الاستراتيجية القتالية... ﴿وألنا له الحديد أن اعمل سابغات وقدر في السرد، واعملوا صالحاً إني بما تعملون بصير﴾ (سبأ: 10، 11). أما سليمان عليه السلام فقد جاء ملكه بالوراثة وقام بدعوته التوحيدية من موقع الملك الذي يملك جيشاً وسلطاناً وعلماً: ﴿وورث سليمان

داوود، وقال يا أيُّها الناس عُلّمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء إن هذا لهو الفضل المبين﴾ (النمل: 16) وعلى لسان سليمان ﴿إرجع إليهم فلنأتينّهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنّهم منها أذلةً وهم صاغرون﴾ (النحل: 37) إنه أسلوب من يملك الدولة والسلطان أستراتيجية إعداد العدة وتجييش الجيوش والحرب.

وجاء (كلمة الله) عيسى بن مريم عليه السلام بالإنجيل مصدّقاً ما بين يديه من التوارة وكان صدامه مع كهنة بني إسرائيل في ظل احتلال عسكري روماني فاتبع أسلوب الإقناع بالبينات والحجة القوية، وقد وهبه الله القدرة على اتيان المعجزات بمشيئته تعالى حتى إحياء الموتى وإشفاء المرضى. ﴿وأتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس...﴾ (البقرة: 87). وقد اتجه بدعوته إلى العالمين بادئاً بجمهور بني إسرائيل، مما جعل الكهنة يكيدون له، ويحرّضون الرومان عليه، فأحبط رب العالمين مسعاهم فلم يسمح بقتله وصلبه، فرفعه إليه: ﴿ومكروا ومكر الله؛ والله خير الماكرين، إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إليّ ومطهّرك من الذين كفروا﴾ (آل عمران: 55 ـ 56)، وبهذا كانت دعوته ذات طابع لا عنفي متجهة إلى الجمهور، وقد نشرها بعد ذلك الحواريون من أصحابه، ﴿وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها﴾ (الحديد: 27).

أما أسلوب العملية التغييرية العظمى التي قادها محمد بن عبد الله، المتحرك بالقرآن والوحي وخاتم النبيين والمرسلين ﷺ، في إدارة الصراع ضد ملأ قريش وأصنامهم، وشركهم، ثم ضد شرك اليهود في المدينة، وضد الجاهلية العربية، ثم في فتح مكة، ثم في التوجه نحو العالم كله، فقد حمل أعلى درجات العمق والشمول، بل إن عملية استقاء الدروس والعبر سواء أكان من القرآن الكريم، أم من سنة رسول الله ﷺ حول مسألة الثابت والمتغير في التغيير فذات ثراء لا ينضب لها معين. فنحن هنا أمام بينة يقينية تفصيلية حول ما جاء فيها، وإزاء تجربة مكتملة بما عرفته من اختلاف المراحل والأطوار التي مرّت بها، وتعدد الحالات والظروف التي واجهتها، وقد قدمت لكل منها الحلول المناسبة، ففي هذه العملية الكبرى استخدمت عدة أساليب، أسلوب الدعوة والجدال بالتي هي أحسن وحتى احتمال الأذى والصبر والاضطرار إلى

الهجرة، وكان ذلك هو الأسلوب الأنجح في إدارة الصراع في المرحلة المكية الأولى، ثم كان أسلوب الانتقال إلى بناء القاعدة الآمنة أو نواة الدولة في المدينة حيث أُذن بالقتال وارتفعت راية الجهاد بالسيف والسرايا والحسم في المعارك القتالية، بينما امتلأت هذه المرحلة بعقد تحالفات وانفراط تحالفات، وبمعارك جانبية غير المعركة الرئيسية مع الملأ القريشي في مكة كما حملت في طيّاتها كل شروط بناء الدولة في نواتها الأولى... وعرفت هذه التجربة الانتصارات والهزائم في القتال... وبلت الوفاء بالعهود كما بلت الغدر والخيانة، وعرفت حالات من الاستقامة والصدق غير المتناهيين كما عرفت حالات النفاق والشقاق والنكوص على العقبين، ودخلت في مرحلة التوازن شبه الاستراتيجي الذي دشّنه صلح الحديبية وما حمله من اتفاق، وهي مرحلة عليا في استراتيجيات الصراع يتقرر، عادة، في أثنائها النصر المبين أو الهزيمة التامة. وأن أسلوب العمل في هذه المرحلة شديد التعقيد في ظل الصلح والمهادنة وشروط الاتفاق... فقد اعتمد على بذل أقصى الجهود في التعبئة العامة استعداداً للجولة الحاسمة. وتطلب أقصى درجات اليقظة تجاه تحركات العدو، وتحالفاته وسياساته وتعبئته العسكرية... إنها مرحلة أسلوب التطويق والحصار المتبادلين بلا استخدام مباشر للقتال والجيوش.

ثم يتحوّل هذا الأسلوب في هذه المرحلة إلى ما يسمى اليوم استراتيجية الهجوم العام، فكان اكتساح الخصم اكتساحاً حتى دون أن يجرؤ على الدخول في معركة أمام الجحافل الزاحفة، فقد انهارت قواه من الداخل، وتشققت صفوفه، وازداد حصاره من الخارج، فبدأ بالتخبّط ليسرع في إنهاء الالتزام ببنود صلح الحديبية، أي ليذهب بقدميه وبفعل يديه، نحو نهايته.

* * *

في الثابت والمتغير

حملت طريق التغيير في رسالات التوحيد جميعاً، كما لاحظنا، ثوابت مشتركة لكنها حملت في الوقت نفسه، خصوصيات ـ متغيرات وتعدداً ـ وفقاً لكل حالة وتبعاً لزمانها ومكانها وظروفها، فالهدف الكلي واحد، الدعوة لله وحده لا شريك له، وثمة مبادىء وثوابت أخرى تعتبر من الثوابت... وسيأتي

ذكر بعضها لاحقاً. أما الأهداف الوسيطة، أو نقاط التركيز في التحريض ضد العدو فتختلف باختلاف الوضع المعطى والعدو المحدد، كما أن الأسلوب المسمى في الغرب «الاستراتيجية والتكتيك» أي أسلوب الوصول إلى تحقيق الهدف، فقد اختلف أيضاً وفقاً لكل حالة تبعاً للزمان والمكان والظروف. ومن ثم فإن إدراك هذه الموضوعات يساعد العقل الساعي إلى التغيير في زماننا وذلك مع ضرورة أن يميّز بين ما هو ثابت، وما هو متغير، فلا يتمسك بالثابت غير مراع للمتغير، ولا يجعل من متغير ثابتاً فيقع في التقليد البليد، والقياس الغلط.

كما يساعد ذلك على عدم الوقوع في براثن المتغير وما يقتضيه من مراعاة الظروف والزمان والمكان متخلياً عن الثوابت، مما يقود إلى التمييع بحجة التجديد في مراعاة المتغير، وتكون النتيجة ابتعاداً عن تحقيق التغيير المنشود حين يفقد ثوابته فتضل بوصلته.

ثوابت الأعداد والتهيئة والأولوية

لا يكفي إبراز الثابت الأول وهو الخاص بعقيدة التوحيد. . . . الدعوة لله تبارك وتعالى وحده وعبادته وحده. . والإيمان بملائكته وكتبه ورسله، وغيبه، وجنّته وناره، وقدرته الخالقة المتحكمة المقررة، وإطاعة أوامره ونواهيه، وحلاله وحرامه، وفي المقابل محاربة الكفر والشرك والاستعاذة من الشيطان الرجيم إذ ثمة ثوابت ومبادىء أخرى، لامفر من توفرها في كل دعوة. وهذه، أيضاً، من ثوابت الدين لا متغيراته حتى لو اختلفت في بعض النواحي من رسالة إلى رسالة مثل الحلال والحرام أو الحدود، فقد أخطأ على سبيل المثال، الأستاذ محمد أبو القاسم الحاج حمد حين اعتبر «أن الثابت في التشريع هو مبدأ العقوبة أو الجزاء أما الأشكال التطبيقية لهذا المبدأ فموكولة لكل عصر على حسب أوضاعه وأعرافه وقيمه، وبهذا يستوعب القرآن متغيرات العصور ويبقى كما أراد صالحاً لكل زمان ومكان»[1] ، ويرجع السبب في هذا الخطأ حين استنتج من اختلاف بعض الحدود فيما بين بعض الرسالات أن الثابت هو مبدأ العقاب لا نوعه دون أن يلحظ أن القرآن والسنة ختما مسيرة الرسالات والأنبياء وقررا

---

(1) «العالمية الإسلامية الثانية» دار المسيرة، بيروت، 1399هـ، 1979م، ص 279.

عدداً من الثوابت، ومنها الحدود. ومن ثم يصبح التعطيل هنا إبطالاً وتحويراً في نص محكم، فالقرآن الكريم والسنة يمكنهما أن ينسخا أحكاماً سابقة ولكن أحكامهما غير قابلة للنسخ وينطبق هذا على مختلف ما انتهى الإسلام إليه من أركان الدين والعبادة والأخلاق والأحكام، فهذه كلها ثوابت لا ينسحب عليه ما نتناوله هنا من المتغيرات...

على أن ثمّة ثوابت أخرى يجب أن يلقى الضوء عليها هنا بسبب ارتباطها بعملية التهيئة لإحداث التغيير، أو لكونها شروطاً من شروط التغيير، وتدخل في هذه الثوابت المبادىء أو المنطلقات أو المسلمات الإسلامية التي ترد باستمرار في كتابات الساعين إلى التغيير وحواراتهم مثل لا تغيير دون الإيمان بالله تبارك وتعالى والاتكال والاعتماد عليه وطلب رضاه والعمل خالصاً لوجهه وفي سبيله، والتقيد الصارم بأوامره في شؤون المعاملات والأخلاق كما في شؤون العبادة، أو مثل ليس هنالك من حل جذري إذا لم يتخذ القرآن والسنة المصدرين المرجعين الأساسيين في إقامة الحكم وفي تكوين الفكر والنظر إلى الحياة والإنسان وشؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، بل لا تغيير ولا نهضة ولا ثورة إذا اختلط ذلك بأفكار التغريب ومعاييره وأخلاقياته اختلاط الحابل بالنابل، أو مثل لا تغيير إلا تحت قيادة إسلامية حقيقية تتصف بالصفات التي يجب توفرها في القيادة الإسلامية من سلامة في العقيدة والتقوى والإيمان ومن خلوص في النية لله، والصلابة في التمسك بثوابت الدين، لكن مع اشتراط تحلّيها بسمات أخرى مطلوبة أيضاً كالقدرة على إنزال النص إلى الواقع والتجديد في الاجتهاد في معالجة المستجدات كحسن إدارة الصراع والارتفاع إلى مستوى التحديات التي تواجه الأمة، أي لا بد لها إلى جانب حسن الفقه من أن تتحلّى بحسن إدارة الصراع ضد الأعداء بكل ما يتطلبه ذلك من فهم لشؤون العصر من سياسة وثقافة وإعلام وأحوال اجتماع وعمران وموازين قوى وألوان المكائد والمؤامرات، وإن من بين تلك الثوابت القول أن لا تغيير من دون القيام بنشر الدعوة والتوعية وإيصال فكر التغيير وبرنامجه إلى الناس، ولا تغيير من دون الاهتمام بشؤون التعليم والتربية والناشئة، ولا تغيير من غير توفير القدرة على بناء المسلم الذي يعكس الإسلام عملاً في كل مناحي حياته، أو تربية صفوة من المؤمنين تقدر على تحمل مسؤولية التغيير وأعبائه، وهكذا

ثمّة الكثير من الثوابت التي تعتبر قواعد عامة لا مفر منها لكل تغيير يقوم على أساس الإسلام.

الثابت واختلاف المسارات

ولهذا ترى العاملين في حقل التغيير الإسلامي لا يختلفون عند الحديث العام عن الثوابت لأن ما من ثابت منها إلا وله مرجعه في القرآن أو السنة، أو الفقه الإسلامي، والتجارب الإسلامية فيما بعد، ولكنهم يختلفون فيما بينهم، أو يتمايزون بعضهم عن بعض في مدى التركيز على هذا الثابت أو ذاك من مجموع تلك الثوابت الإسلامية، فترى عالماً من العلماء، أو حركة من الحركات، أو جماعة من الجماعات، يُركّز على ثابت أكثر مما يُركّز على ثابت آخر، فيفرّع عنه، ويفصّل فيه ويصبح مركز تشكيل الجماعة وبنائها، فعلى سبيل المثال كأن يركز على فهم العقيدة بصورة خاصة ويقلل إلى هذا الحد أو ذاك في الاهتمام أو التركيز على الثوابت الأخرى أو يركّز على التربية الشمولية للفرد أكثر من سواها، أو يركّز على تصحيح الأفكار والمفاهيم أو على الجوانب الثقافية، أو على التعليم وامتلاك العلوم، أو على شؤون الحكم والسياسة. وبديهي أن هذا الاختلاف في التركيز أو في إعطاء الأولوية لجانب أكثر من سواه يؤدي إلى تمايز في البناء العام للجماعة وفي كيفية تعاطيها في إدارة الصراع وشؤون العصر. فعلى سبيل المثال إن التركيز على جانب الإحسان في الإسلام تركيزاً مكثفاً قاد البعض إلى سلوك طريق الصوفية وفلسفتها، وإن التركيز على جانب تنقية العقيدة من الانحراف والبدع تركيزاً مكثفاً قاد إلى نشوء المدرسة السلفية، وأن التركيز على شؤون التربية أو الشمول في التعامل مع هذه الثوابت في بناء الفرد قاد إلى نشوء المدرسة الاخوانية، كما أن التركيز على الدعوة إلى الإسلام ونشره بالقدوة والوعظ والإقناع قاد إلى نشوء حركة التبليغ والدعوة، كما أن التركيز على شؤون السياسة أو الثقافة قاد ويقود إلى نشوء حركات أو مدارس لكل منها طابع معين كذلك، وهكذا. وينطبق هذا على اتجاهات الجهاد والقتال ضد احتلال. وكذلك بالنسبة إلى نشوء اتجاهات تكفير المجتمع واللجوء إلى العنف والهجرة، أو المفاصلة.

إن هذا كله أمر طبيعي في التعاطي ومسألة التغيير على أساس الإسلام،

لأن اختلال وضع الأمة، أو وضع الإسلام في الأمة، وصولاً إلى ما وصل إليه الوضع الآن يجعل من المشروع البحث عن سبب الداء أو الخلل، ويجعل من المشروع الإمساك بثابت من ثوابت الدين واعتبار فقدانه أو نقصه، أو عدم سيادته في حياة الأمة، يشكل السبب الرئيسي في عدم قدرتها على النهوض، أو على معالجة أمراضها، أو في ما حل بها من خلل. فكل ثابت من هذه الثوابت من القوة إلى حد يسمح بأن يأتي من يعتبر الافتقار إليه يشكل السبب الاساسي للعلة، وإن الإمساك به يفتح باب التغيير، وأن من الممكن أن تعزّز أية وجهة نظر حول كل ثابت من هذه الثوابت بالكثير من النصوص في القرآن والسنة وبناء الجماعة الإسلامية الأولى وفي الفقه الإسلامي والتجربة التاريخية الإسلامية، ومن شواهد الواقع الراهن والتجربة المعاصرة. فمن البديهي أن من الممكن القول، إفتراضاً لو أن جميع المسلمين اتسموا بذلك الثابت لتغيّر الحال وحل الأشكال، أي لو أمكن تصحيح عقيدة جميع المسلمين أو إعادة تربيتهم أو تصحيح أفكارهم. أما من جهة أخرى، وكما مر سابقاً فإن تركيز كل طرف على أي ثابت لا ينكر عموماً أهمية الثوابت الأخرى أو في الأقل من ناحية الإقرار النظري، مما يزيد من الإقناع به. فالتركيز على تصحيح العقيدة، مثلاً، سيقدم باعتباره غير مهمل للبناء الروحي إلى حد الإحسان والتقوى، وينطبق هذا على كل مدرسة حين تهتم بتركيز على جانب وإهمال الجوانب الأخرى، ولا يشذ عن ذلك إلا من بلغوا حد الغلو والإنحراف، الأمر الذي يسمح بالقول أن الإمساك بثابت من الثوابت واعتباره مفتاح القضية مسألة مدعومة بالنص المحكم ومدعومة بعدم التنكر للثوابت الأخرى، ومدعومة بالفرضية الحسابية التبسيطية القائلة أن تحلي الأمة كلها به سيغير الأحوال (من دون أن يلاحظ أن هذه الفرضية غير واقعية).

التغيير والتركيز على الثابت

1 ـ إذا كان هذا الثابت أو ذاك، مما مر ذكره، يشكل شرطاً ضرورياً لا مفر منه في إحداث التغيير، فهذا لا يعني أنه وحده يفي بكل الشروط الواجب توفيرها من أجل التغير المنشود، أو بكلمة أخرى إن كان هذا الثابت أو ذاك يشكل ضرورة فيجب ألا ينفي ذلك ضرورة توفير شروط أخرى

أو حتميّتها كذلك. كما لا يضعه تلقائياً في موضع الأولوية. فثمّة شروط عدة لا بد من أن تتكامل حتى يحدث التغيير، فالذين لا يلحظون هذه النقطة يؤسسون جل عملهم على ثابت أو أكثر، بل ربما عليها مجتمعة فيحسبون أنهم سائرون على طريق التغيير بينما تكون سنن التغيير التي وضعها رب العالمين في المجتمع تتطلب شروطاً أخرى إضافة إلى ما اعتبر ثابتاً من ثوابت التغيير الإسلامي، وذلك مثل ضرورة توفير بعض الشروط المتعلقة بما سمي بالمتغير أو الثابت ـ المتغير، الأمر الذي يؤدي بهم، والحالة هذه إلى أن يستنفذوا عمراً أو أجيالاً دون أن يقتربوا من لحظة أحداث التغيير الإسلامي على مستوى الأمة، أو حتى على مستوى قطر واحد. لأن التغيير لا يقوم على الثوابت فقط لأن هنالك متغيرات أو ثوابت ـ متغيرة كحسن تحديد الأهداف الوسيطة، ونوع العقبات، أو تحديد الأسلوب المناسب للتغيير وتوفير ظروف محددة وفقاً لكل حالة.

إن ما يجب أن يلحظ هنا هو القوة الهائلة التي تتمتع بها الثوابت مجتمعة ومنفردة في الإقناع بحسميتها في الوصول إلى التغيير، ذلك بأنها مجتمعة ومنفردة، صحيحة في الإقناع بأهميتها في الوصول إلى التغيير، فهي مجتمعة، ومنفردة، صحيحة وضرورية وحتمية بلا ريب ويمكن الاستشهاد على ذلك بآيات من القرآن الكريم أو أحاديث من السنة، أو أحداث من السنة، أو الفقه والتجارب الإسلامية. ولهذا يمكن أن تقوم دائماً، نظرية كاملة حول ثابت أو أكثر من تلك الثوابت لتتشكل وراءها حركة دعوة كبيرة، ويُعمل على أساسها عشرات السنين دون أن تختل تلك النظرية حتى لو تتالى الفشل إثر الفشل لأن الثابت أو الثوابت التي ركز عليها، وأغفل ما عداها، هي دائماً صحيحة ولا يمكن أن يثبت خلاف ذلك، ولكن لا يلحظ أن الفشل تتالى أثر الفشل لا بسببها وإنما لعدم توفر شروط أخرى، والمقصود بالفشل هنا عدم تحقيق الهدف الكلي، أو الهدف الوسيط، أما أن يقتصر التغيير على عدد محدد من الناس فذلك لا يحل المشكلة الأساسية لأن ذلك العدد من الناس سيظل جزءاً صغيراً بالنسبة إلى الأمة مهما كبر، وسيظل عرضة للتضاؤل وذهاب ريحه إن بقي في حالة الاستضعاف.

2 ـ إن سنن الله سبحانه وتعالى في إحداث التغيير في الإنسان

والمجتمعات لا سيما مع تكاثر الناس وتعاظم تدافعهم وازدياد تشابك مختلف مجالات حياتهم العقدية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، لا يمكن أن تفهم من خلال جانب واحد من جوانبها، ولا يمكن أن تفهم إلا فهماً مركباً شمولياً، أي أنها سنن على درجة عالية من التعقيد والتشابك والتداخل والاختلاط ولا يمكن فك رموزها إلا من خلال فهم متعمّق للقرآن والسنة من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال عندما نقول إن الأمة لا تنهض إلا إذا آمنت بالله واتكلت عليه نكون قد أكدنا ثابتاً لا بديلاً عنه، فالإيمان بالله والاتكال عليه تبارك وتعالى ركنان أساسيان من أركان التحرك باتجاه التغيير الإسلامي، وإذا قلنا إن النهضة لا تكون إلا باعتماد الإسلام أساساً مرجعياً للفكر والعمل والأخلاق والمعاملات والسياسة، وإذا قلنا أن النهضة لا تكون إلا بتصحيح الفكر وتجديد الفقه أو بنبذ التغريب الفكري والحضاري، أو إذا قلنا أن النهضة أو التغيير لا يكونان إلا بقيادة إسلامية حقيقية مؤمنة مجاهدة خالصة النية لله، سليمة العقيدة، أو إذا قلنا لا بد من أن يتشكل وراء تلك القيادة تنظيم، أو جماعة طليعية، أو تيار مجاهد، فإننا لا نكون قد أمنّا كل الشروط التي تؤدي إلى التغيير وإنما بعضها... بل إذا أحسنّا التعامل وكل ثوابت الإعداد والتهيئة فإننا لا نكون قد أمنا كل شروط التغيير وإنما القسم الأساسي والأولي منها فقط، أو نكون قد أسسنا عملنا بداية، على أساس سليم وأركان متينة، ولكن ذلك إذا لم يكمل بتوفير شروط أخرى للتغير، وعلى التحديد تلك التي لها علاقة بما نوّه عنه سابقاً (أ) تحديد الهدف الوسيط (ب) تحديد الأسلوب (نظرية التغيير الاستراتيجية والتكتيك)، فالإنجاز يبقى محصوراً في جوانب معينة في العملية التغييرية وهي بناء جماعة أو تنظيم أو تيار، وهو أمر يجب ألا يقلل من شأنه. ولكنها جوانب تظل دون مستوى التغيير المنشود، ـ أي جعل كلمة الله هي العليا في حياة الأمة، أو قبل ذلك تحقيق الأهداف الوسيطة، بإزالة العقبات، التي تحول دون تحقيق الهدف الكلي... أي إزالة عقبات السيطرة الخارجية، والطغيان والتجزئة والتبعية، والتخلف والتآكل الداخلي، فالذين يحصرون نشاطهم في الدعوة لله ونشرها، أو تصحيح العقيدة أو الفكر، أو في تعميم مكارم الأخلاق، على سبيل المثال يؤدون إنجازات جليلة ولا ريب فيها إلا إنها لا تحقق ذلك الهدف الكلي ولا هدفاً واحداً من الأهداف الوسيطة لأن

المطلوب هو إحداث التغيير على مستوى القطر وعلى مستوى الأمة وليس على مستوى جزء من الناس هنا وهناك، أي التغيير الذي يمس كل مناحي الحياة من الدولة إلى المؤسسات والجماعات وصولاً إلى الأفراد... ومن هذا البلد إلى الأمة وإلى العالم..

ويمكن أن يلحظ هنا أن عشرات المحاولات التي تشكلت عبرها جماعات وحركات إسلامية خلال المائة سنة الماضية، وعلى طول الديار الإسلامية قد أسست عملها تركيزاً على هذا الثابت أو ذاك، أو على الثوابت عموماً دون أن تلتفت إلى ما هو متغير وتعطيه نصيبه من الدراسة والتمحيص ولا بد من استثناء بعض المحاولات التي تنبهت إلى هذا الأخير أيضاً. وربما يلحظ المرء أن كثيراً من النقد الذي توجهه جماعة إلى أخرى يمس، في أغلبه «إغفال هذا الثابت أو ذاك في عملها أو عدم التركيز على هذا الثابت أو ذاك. فإذا كان من المشروع التصحيح الذاتي من خلال ثوابت التهيئة والإعداد، وإذا كان من المشروع أن تتعدد الاجتهادات من حيث التركيز الذي يعطى لهذا الثابت أو ذاك، فإن من الضروري الانتباه إلى أن أمر التغيير لا ينحصر باستيفاء شروط الثابت دون استيفاء شروط المتغير أي تحديد الهدف الوسيط، والأسلوب في التغيير وبلوغ التمكين، وهو ما ينبغي أن يسلّط عليه قدر أكبر من الضوء.

طبعاً ثمة عدد من علماء الأمة ومفكريها وثمة بعض الجماعات، لم يغفلوا تناول موضوع هذا المتغير أيضاً، بل هنالك عدد من الذين تعاطوا وهذا الامر ضمن الوعي الكامل له، إلا أن الحاجة ما زالت ماسة إلى تحويل المزيد من الانتباه إليه، وهذا ما يُسوّغ ما تقدم من بحث حول موضوع الثابت من أجل الوصول إلى اهتمام أكبر بالمتغير كذلك، وهذا أمر طبيعي ما دامت المشاكل الأساسية التي تواجه المشروع التغييري الإسلامي المعاصر لم تحل بعد. بل ربما ما زالت متفاقمة وتزداد تفاقماً، كأن العمل الإسلامي ينحت في جبال من الصخر، الأمر الذي يتطلب التركيز على الثوابت من جهة ولكن يتطلب من جهة أخرى العودة إلى هذا الواقع المعاصر المستعصي من أجل فهمه جيداً، وإدراكه بكل أبعاده. فيفهم فهماً عميقاً ودقيقاً حتى يحدد المتغير الذي يؤدي إلى تكامل عملية الإعداد والعمل بالثوابت وصولاً إلى التغيير المنشود.

ولعل من غير الممكن التحرك بالإسلام في سبيل الله ما لم نمسك بسنن

التغيير في الواقع الذي نعيشه في عصرنا هذا فنميّز بين الثوابت الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان ولكل الحالات كالإيمان بالله والاتكال عليه والعمل بتعاليم القرآن والسنة أحسن العمل من جهة، أما من جهة أخرى فلا بد من أن يفهم الواقع على مستوى كل بلد إسلامي وعلى مستوى الأمة الإسلامية كما على مستوى العالم، فهماً عميقاً ودقيقاً وصحيحاً، ومن ثم معرفة سنن التغيير المناسبة لمعطيات هذا العصر بما تحمله من متغيرات ومن سمات خاصة أو خصوصية، وأن أول خطوة في هذا الطريق تتطلب ألا نجعل من ثوابت التصحيح الذاتي أو البناء الذاتي كل الحل، وإن كانت أولى شروط الحل، فالاستمساك بها أعظم استمساك ضرورة قصوى، ولكن مع ذلك لا بد من إدراك الحاجة الماسة إلى معرفة الواقع المحلي والإسلامي والعالمي معرفة دقيقة لنعرف كيف نتحرك بالثوابت والمتغيرات في هذا العصر، وكيف نوفّر أو نراعي، الشروط الضرورية لإحداث التغيير في ذلك الواقع وفقاً لظروف كل بلد، وكل حالة ووفقاً للظرف الإسلامي العام.

* * *

الباب الثاني

حول أساليب التغيير

ـ 1 ـ

من القصص القرآني

عندما ندقق بالأسلوب الذي اتبعه إبراهيم عليه السلام سنجده ينبع من حالة وضع محدد يتمثل بقوم عددهم محدود، وسيدهم والد إبراهيم عليه السلام، وهم لا يخالفون له أمراً وغير قابلين، بأغلبيتهم لأن يحرّضوا ضده أو يثوروا عليه، لهذا اعتمد الأسلوب الرسالي هنا، على المواجهة الفردية الشجاعة بتحطيم الأصنام والاستمساك بوحدانية خالق الكون والدعوة إلى عبادته وطاعته، أما بعد ذلك فكان طريقه مسدوداً أمام الدعوة بالنسبة إلى خصوصية الحالة التي واجهتها الرسالة لدى أولئك القوم، فكان الحل هو الهجرة بمن آمنوا معه وبناء خط جديد أو شق طريق جديد تتفرع من أصله رسالات السماء.

أما لوط عليه السلام فقد كان حال قومه مستعصياً على الدعوة كذلك فقد انتشرت الفاحشة فيهم وحق عليهم القول ليصبحوا من الهالكين، فكان الأسلوب هنا بعد دعوتهم وإعطائهم فرصة النجاة هو الهجرة بمن آمن معه لشق طريق جديد مستقل. وهو أسلوب حكمته محدودية القوم حجماً وعدداً وأثرت فيه حالهم التي استشرت فيها الفاحشة، وكان الأفق مفتوحاً لبداية مستقلة جديدة.

من هنا يمكن القول إن في مثل هذه الحالات ـ حالة إبراهيم ولوط عليهما السلام ـ كان التغيير من داخل القوم ومن خلالهم محالاً ولا مجال لمسيرة عنفية أو لا عنفية من أجل إحداث التغيير فيهم، فالمطلوب تبليغ الرسالة

والتحذير من الشرك المستشري، وإنقاذ من يمكن إنقاذهم ولو كانوا قلة، ثم ترك الساحة وهجرتها بمن آمن لفتح طريق جديد ولتشكيل أمة جديدة.

أما أسلوب النبي موسى عليه السلام فقد نبع بدوره من خصوصيات حالة أخرى، تتمثل بوجود بني إسرائيل مستضعفين في مصر تحت سلطة حكم فرعون وطغيانه، فكان لا بد من حوار فرعون ومساجلة سحرته، أي محاولة معالجة الوضع من فوق لتحقيق تغيير أشمل، لكن سرعان ما تبين أن الجدار الفرعوني لا يخترق ولا يُستمال ولا يُحيّد ولا يُكسب، حتى بعد أن كسب المعركة عقدياً وفكرياً وسياسياً حين لقفت عصاه عصي السحرة فكان لا بد من الخروج ببني إسرائيل خلسة، وباستخدام تكتيكات التمويه حتى يكسب بعض الوقت قبل اكتشاف أثرهم واللحاق بهم، فالمواجهة كانت تعني الهلاك بل كان فشل الفرار يعني الهلاك كذلك.

وكان لا بد من التوجّه نحو الصحراء لكي يمتنع اللحاق بهم ويُتاح الوصول إلى أرض فلسطين لتبنّى فيها الرسالة، بل إن كل هذه الاستراتيجية ما كانت لتنجح لولا معجزة شق البحر وإنزال الكارثة المائية بفرعون وجنوده. وقد كادوا أن يمسكوا بالهاربين.

أما أسلوب عيسى بن مريم عليهما السلام فقد حكمه حال بني إسرائيل في فلسطين وسط أقوام آخرين، والأهم تحت حكم روماني مباشر متمكن، وكان أحبار بني إسرائيل قد حرّفوا الكلم عن مواضعه وتمادوا في التسلّط على رقاب الناس وكانت أفعالهم مما يندى له الجبين.

لقد كان الطريق الوحيد هو اتباع أسلوب سلمي في الدعوة يعلن نبذه للعنف ويبتعد عنه بكل سبيل. وكان لا بد من الإتعاظ بأمثلة كثيرة سبقت في حينه حاولت التمرد على الرومان إما بالسلاح، وإما بالكلام الشديد فانتهت بالسحق ولم تجد آذاناً صاغية لدعواها، ولم تستطع أن تكسب حتى بعض الوقت. وما كانت تجربة يحيى عليه السلام ببعيدة عهد.

لكن على الرغم من كل هذه الاحتياطات التي استخدمها هذا الأسلوب سرعان ما وجد نفسه في صدام مع كهنة بني إسرائيل. ووجد الرومان يتربصون به الدوائر على الرغم من محاولة تجنبهم وعدم التعرض لسلطانهم، بل تأكيد

دفع الجزية للقيصر، لكن أحبار بني إسرائيل استمروا يقاومونه بكل وسيلة بما في ذلك تحريض الحاكم الروماني على قتله.

لقد كان طريق الانتصار مسدوداً ضمن تلك المعادلة، بل كان الوقت المتاح للدعوة محدوداً جداً، وما كان هنالك من سبيل بتبنّي أسلوب الهجرة. أما كسب جمهور الناس فمهما بلغ به النجاح، ما كان من الممكن أن يحسم الصراع في مواجهة كهنة بني إسرائيل. لأن فلسطين كانت مستعمرة للرومان وحسم الصراع لا يكون والحالة هذه إلا بالعمالة للرومان، او بالحرب ضد الرومان وهزيمتهم. فكانت الاستراتيجية هنا تقضي بإرساء القواعد للدعوة الرسالية، وكسب قاعدة شعبية لها وبناء نواة من الحواريين (التلاميذ) لحمل الرسالة والانتشار بها بعد أن تكون قد تعززت بما قدّمه المسيح عليه السلام من معجزات وما أعطى من قدوة.

ولهذا حين أزفت لحظة رفع المسيح إلى الله كانت تلك الاستراتيجية التي لم يتح لها العمل إلا لسنوات قليلة جداً، قد حققت ذلك الهدف المتواضع وهو بالنسبة إلى أسلوب التغيير الإسلامي على سبيل المثال، لا يتعدى المرحلة المكية الأولى أو حتى بعضاً منها، ومن ثم كان انتشار الدعوة مرهوناً بحملها إلى الأمم كافة خارج فلسطين وتخليصها من ذلك الطريق المسدود ضمن تلك المعطيات أي كهنة إسرائيل وأتباعهم والحكم الروماني الخانق والأرض الصغيرة الضعيفة بسكانها.

على أن هذا الانتشار نفسه تم بتنوّع في الأساليب كذلك وفقاً للبلدان والأعصر. فمنه ما تم بتغيير قاعدي، ومنه ما تم بتغيير فوقي من خلال رأس السلطة مثلاً تبني هيلانة وابنهاالامبراطور الروماني قسطنطين للمسيحية في أوائل القرن الرابع وتحويلها إلى دين رسمي للأمبراطورية بعد تطويعها وفقاً للروح الرومانية.

من السيرة

أما التجربة الإسلامية التي قادها الرسول ﷺ فهي المثل الأكثر دقّة وغنى وخصباً في إعطاء الدليل على هذا المتغير أي الأسلوب ـ الاستراتيجية والتكتيك

ـ ومدى تأثّره في المعطيات المتعلقة بالزمان والمكان والعدو والناس وموازين القوى والظروف وهكذا.

لقد شاءت الإرادة الربانية أن ينزل القرآن على النبي محمد ﷺ وأن تكون أرض الدعوة وفضاؤها، بادىء ذي بدء هي شبه الجزيرة العربية. فكانت تلك الأرض من ناحية تكوينها الداخلي مشكّلة من قبائل وأعراق عربية توزعت في بعض المدن في البادية من حول الشريط الحضري إلى جانب الأعراب الذين راحوا يتنقلون في قلب الصحراء، وكانت هنالك القبائل المحاذية للدولة الرومانية ـ الغساسنة مثلاً ـ عقدوا معها تحالفات، وأخرى محاذية للدولة الفارسية ـ المناذرة ـ مثلاً ـ وعقدوا معها تحالفات.

وكانت مكة ويثرب والطائف والقبائل عموماً في حالة من الاستقلالية وفي منأى عن التدخل الفارسي أو الروماني (تدخل الدول الكبرى) وكانت بلاد الحبشة في الجنوب نقطة صراع روماني ـ فارسي تتطلع إلى صداقة شبه الجزيرة العربية.

وكانت طريق التجارة الدولية تمر من بلاد المشرق عبر الجزيرة العربية إلى الهند وإفريقيا والعكس، وهذا ما جعل تجارة مكة والمدينة وأهل الجزيرة العربية عموماً على اتصال حضاري دقيق والحضارات المختلفة والسياسات الدولية المختلفة، وكان اتصالهم بالمسيحية واليهودية عن قرب بل كانت هنالك قبائل عربية مسيحية أو يهودية كذلك. ولهذا يخطىء من يفهم من كلمة الجاهلية نقيضاً لامتلاك المعارف السياسية وفنون القتال، أو أحوال الأمم أو شؤون الاقتصاد العالمي (التجارة الدولية أساساً). فالجاهلية هي وصف ينطبق على حالة الشرك في العقيدة وعلى حالة العصبية القبلية المقيتة، وعلى بعض التقاليد والعادت وعلى الظلم، والفاحشة. بكلمات أخرى كانت هنالك جملة سمات تميّز الوضع في الجزيرة العربية من حيث تركيبته السكانية وتقسيماته الجهوية ومعارفه وأخلاقه وموازين قواه الداخلية اللامركزية، ومن حيث علاقاته الدولية ودوره في الاقتصاد العالمي والصراع الدولي.

وكان هذا كله يعني أن الرسالة الربانية هنا يمكن أن تنجح تحت قيادة حاملها عليه الصلاة والسلام أي إقامة الدولة وتوحيد الأمة والانطلاق إلى

العالمية بالفتح ونشر الدعوة، كما بنشر الدعوة بلا فتح عسكري كذلك.

أسلوب المرحلة المكية

ومن هنا كانت شروط التغيير المنشود متوفرة أولاً مع توفر الوحي ونزول الرسالة وثانياً من حيث العوامل الموضوعية والذاتية على مستوى شبه الجزيرة العربية وعلى مستوى المحيط من حولها ثم العالم.

وقد حدد الهدف الوسيط بتحطيم أوثان مكة وإسقاط الشرك وإقامة الدولة وتوحيد الأمة ومن ثم الإطاحة بالدولتين العظميين والانتقال إلى موقع السيادة العالمية أي تحقيق العزة للإسلام في العالمين.

أما الأسلوب ـ الاستراتيجية والتكتيك ـ فقد جاء مراعياً لمعادلة النفوذ فيما بين القبائل عموماً، كما راعى بادىء ذي بدء معادلة النفوذ وميزان القوى الداخلي في مكة فيما بين أفخاذ قريش.

لقد أُمر الرسول ﷺ أن يجهر بالدعوة ويتحدى ملأ قريش ودينهم وكان آمناً أن ما من أحد يستطيع أن يقتله أو يقدمه إلى محاكمة. فبعد رعاية الله كان من ورائه عزوة تحميه حتى لو لم توافقه، وكان على الآخرين احترام ذلك. وكانت من أخلاق قريش وقبائل العرب عموماً أن يقبلوا الاستجارة ويحموا صاحبها، وقد أفاد أسلوب الرسول منه في المرحلة المكية، كما سنرى فيما بعد تحت عنوان التحالف في السيرة. فأسلوب المواجهة في مكة حمل كل بصمات مجتمعها والوضع المحيط بها. وقدم نموذجاً حياً لكيفية التعاطي وواقع محدد وفقاً لسماته ومراعاة لها. هذا من ناحية الحمايات الأولى التي توفرت للدعوة، بعد رعاية الله تبارك وتعالى، وهي ما زالت غضّة طرية، أو ضعيفة ومستضعفة، لكن كان لهذه الحمايات سقف وهو السماح بالأذى لكن دون القتل، وكان السماح لكل أشكال التحريض المتبادل لكن ضمن سقف كذلك، أي مضى الأسلوب هنا ضمن معادلة معينة في الصراع.

على أن هذه المرحلة أخذت تبلغ نهاياتها عندما لم يعد بالإمكان أن يؤخذ من مكة أكثر مما أخذ، أي تحدد السقف الذي يمكن أن تبلغه الدعوة في نموها فيها، ومن هنا بدأ نشاط الرسول عليه الصلاة والسلام يصبح حثيثاً بطلب

النصرة ودعوة مراكز قوى أخرى منافسة لقريش من أجل تبنّي الدعوة أو التحوّل إلى قاعدة آمنة تحميها، وقد تأكدت حدود السقف المكي عندما قررت قيادة قريش أن تهدر دم النبي ﷺ وتخرج على قانونها، أو عرفها السابق. بل حتى مع هذا القرار كان عليها أن تفرّق دمه الطاهر فيما بين سيوف أفخاذها كافة تقريباً.

هنا نضجت شروط الهجرة من مكة إلى يثرب وقد عاهدت الرسول ﷺ على النصرة. ولعل هذا العهد كان سبباً مهماً من أسباب أخذ قريش لقرار القتل، والإسراع به.

لو توقفنا لتأمل أسلوب التغيير في المرحلة المكية في مختلف مراحله سنجد أننا أمام أسلوب جاء نتاج جملة من الشروط المعقّدة والمركبة اتّسمت بها أوضاع مكة الداخلية والأوضاع العربية والدولية من حولها، وإن في مقدمة ما يجب أن يلاحظ سمة اللامركزية في توزّع النفوذ والسلطة وفي اتخاذ القرار ضمن معادلة معينة لا يوجد فيها حاكم فرد أو جيش تحت قيادة واحدة. وهذا كان ينطبق على مكّة نفسها كما ينطبق على شبه الجزيرة العربية كلها.

أما المسرح فكان مستقلاً عموماً عن التدخل الدولي المباشر أي كان دور العامل الداخلي في تقرير ميزان القوى حاسماً.

ولهذا فإن التعامل والمرحلة المكية وما أتّبع فيها من أسلوب في التغيير يتطلب رؤية ذلك ضمن مجموعة المعادلات السابقة: نوع السلطة وأشكال تركيبتها مثل استقلالية المدن والقبائل، وإلى جانبها سمات العقلية السائدة والأعراف المساعدة والمكوّنة لعلاقات البشر فيما بينهم ولأشكال الصراع. فعلى سبيل المثال، هل يمكن في ظرف آخر ومكان آخر أن يطبّق أسلوب الاستجارة في تأمين الحماية بينما ليس للاستجارة فيه مكان. الامر الذي يتطلب أن يحمل أسلوب التغيير في مرحلته الأولى سمات مختلفة حتماً، غير تلك التي عرفها أسلوب الرسول عليه الصلاة والسلام وذلك بسبب المتغير في المعطيات.. فالتأسي بالسنة هنا يكون بالتقاط الجوهر لا الشكل، أي التقاط كيفية التعاطي والعوامل الذاتية والموضوعية ـ الداخلية والخارجية للبلد المعني. فعندما يحدد أسلوب تغيير ويقسّم إلى مراحل، وتسمى المرحلة الأولى المرحلة المكية،

يجب أن يؤخذ ذلك بالمعنى الرمزي والعام ويفهم في الجوهر ولا يؤخذ بالمعنى الحرفي والخاص أو يقلّد في الأشكال.

الأسلوب في مرحلة المدينة

ويمكن أن يُفهم المقصد هنا فهماً أعمق حين نتابع أسلوب الرسول ﷺ في مرحلة المدينة، أو مرحلة نواة الدولة أو مشروع الدولة، أو القاعدة المحررة، والتي واجهت الحصار وصدت محاولات الإبادة، ونشطت في الغزوات وعقد التحالفات وصولاً إلى صلح الحديبية الذي مثل شبه التوازن الاستراتيجي، ومنه الانتقال إلى مرحلة الإعداد لبدء الهجوم العام مرحلة فتح مكة. سنجد في هذه المرحلة أن أسلوب التغيير على مستواه الاستراتيجي العام أو تكتيكه اليومي ومعالجاته التفصيلية قد تعامل والظروف المحددة في يثرب تعاملاً دقيقاً بل في منتهى الدقة. وهذا ما عكسته صحيفة المدينة ومن بعد ذلك جملة الغزوات والمعارك التي عرفت منذ الهجرة حتى صلح الحديبيه، ومن ضمن ذلك ما جرى من تحالفات وصراعات وما ووجه من صعوبات. إنها مرحلة شديدة الغنى والتنوع إلى حد يسمح للمرء بالقول إنها احتوت كل ما يمكن أن تحتويه أساليب التغيير من قوانين ـ طبعاً لا من جهة الشكل وإنما من حيث الجوهر. وإذا بدت هنالك حالات قريبة من بعضها بعضاً في تجربتين فإنه من الضروري أن تلاحظ الفروق بين شكلين متشابهين طُبقا على واقعين مختلفين زماناً ومكاناً ومعطيات وظروفاً. إن وجود حالة الاستقلالية للمدن والقبائل في شبه الجزيرة العربية، أو عدم وجود حكم مركزي، وجيش مركزي، مع اتساع في الرقعة الجغرافية، وابتعاد عن التدخل الدولي هو ما أثر في تحديد أسلوب كل من المرحلة المكية ومرحلة المدينة والفتح، وكان وراء ظواهر النصرة والهجرة وبناء نواة الدولة ـ والانطلاق ـ لاستكمال عملية نشر الدعوة والتحرر، ثم الفتح عالمياً.

* * *

في اختيار أسلوب التغيير

أما من جهة أخرى فإن من الممكن أن يفهم من قصص الأنبياء عليهم

السلام كما من التغيير الإسلامي الأول أن أساليب التغيير تعددت في تحقيق الأهداف الوسيطة، وذلك وفقاً لكل حالة بعينها ولما يحيط بها من ظروف ومعطيات، وهذا يعني أن اختيار أسلوب التغيير له علاقة مباشرة، وحية، بالهدف المحدد الذي يراد تحقيقه فأسلوب مواجهة طاغية كفرعون غيره في مواجهة كهنة إسرائيل في ظل احتلال الرومان لفلسطين، وهذا وذاك غيرهما في مواجهة مشركي قريش، فالعدو المجرم في كل حالة له سمات محددة من حيث سماته وسلطانه وقوته، ومن حيث طروحاته وحلفائه، ومن حيث ظروف الزمان والمكان والمعطيات المختلفة بما في ذلك اختلاف سمات المخاطبين لحمل رسالة التغيير. ومن ثم كان على أسلوب المواجهة أن يأخذ كل ذلك بعين الاعتبار حتى يختار الأسلوب الأنسب والأكثر نجاعة من أجل إحداث التغيير. وهذا ما يسمح بفهم أَعمق لماذا اختلفت الأساليب في التغيير في نهج الأنبياء والرسل وفقاً لمعطيات كل حالة. أي يجب أن نبحث عن المنطق في اتباع كل أسلوب هنا في دراسة الظروف المحيطة بالرسالة في حينه عدواً، وفاحشة، وشعباً، ومكاناً، وزماناً، وظروفاً محلية وإقليمية ودولية.

أما الأسلوب الذي يستخدمه العدو رقم 1 في مواجهة التغيير فلا بد من أن يترك بصماته على أسلوب التغيير نفسه، فإن ترك الأمر يمضي بالحسنى فسيحكم ذلك أسلوب التغيير باختيار الحسنى قطعاً، علماً أن هذا خياره الأول أصلاً، ولكن إذا فتح الباب أمام أسلوب العنف والقمع والإيذاء الشديد فسيخلف هذا بصماته على أسلوب التغيير، لكن ليس بالضرورة أن يكون رد الفعل من جنس الفعل نفسه، فأحياناً يكون على النقيض كمثل ما حدث في المواجهة بين إبني آدم ﴿لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين﴾ (المائدة: 28) أما في حالة أخرى ﴿واصبر على ما يقولون واهجرهم هجراً جميلاً﴾ (المزمل 10).

ويكون رد الفعل أحياناً من جنس الفعل على قاعدة «السن بالسن والعين بالعين» أو وفقاً لقوله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (البقرة: 194) وأحياناً: ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا﴾ (البقرة: 190) أما في ظروف أخرى ﴿ولا يجرمنكم شنأن قوم على ألا تعدلوا﴾ (المائدة: 8) وهكذا يترك العدوان بصماته ولكن تتعدد أشكال ردود

الفعل وأساليب المواجهة تعدداً يكاد لا يحصر بسبب تعدد الحالات وصعوبة حصرها، فهي متطاولة الامتداد عمقاً وسطحاً، طولاً وعرضاً، وزماناً ومكاناً، وبشراً وجغرافيةً وبيئة ومحيطاً.

ومن هنا يمكن القول إذا كان حال العدو وسياساته مؤثرين في اختيار الأسلوب الذي سيواجه به إلا أن ثمة عوامل أخرى، هي في الغالب أكثر تأثيراً في تحديد أسلوب التغيير واختياره، فهي تمتد من المكان وحجمه وطبيعته الجغرافية ومن الناس وحالهم وعددهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وتقسيماتهم الداخلية، إلى موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية، وإلى الظروف الخاصة والعامة عند لحظة التغيير، بل ثمة عوامل أخرى كذلك.

ومن هنا فإن المسألة شديدة التعقيد والتركيب وتحتاج إلى درجة عالية من الدقة في حساب العوامل المختلفة وتوزينها عند اختيار الأسلوب الأنسب في التغير، وهذا ما يفترض التعمق في مراجعة الأساليب التي استخدمها الأنبياء والرسل عليهم السلام لا سيما ما تجلى منها في التجربة الإسلامية الأولى بقيادة الرسول ﷺ. ومن هنا يبين خطأ الذين يستسهلون هذا الأمر ويتعاملون معها بسطحية ومن دون تعمق وتدقيق فيذهبون إلى المهالك ويلحقون بالأمة، شر الأضرار.

حول ميزان القوى

بيد أن ثمة عنصراً أساسياً يفرض نفسه في تحديد أسلوب العمل التغييري عند انسداد الأبواب وتفاقم الظلم والقهر وكبت الأنفاس هو ضرورة الإدراك الدقيق لميزان القوى وظروف الصراع محلياً وإقليمياً ودولياً. فإذا كان صاحب الأمر يحقر كل نصح أو معارضة ويضيق بالمشورة، ولا يريد إشراك الجماعة بالأمر فهذا لا يعني أن يحصر الخيار في كل الحالات في مواجهة ذلك بأسلوب العنف أو الثورة تحت حجة أنه فرض ذلك فرضاً. لأن طبيعة ميزان القوى السائد، والظروف القائمة قد يؤديان إلى فشل ذريع لأسلوب العنف، ومن ثم يكون الحاكم محرّضاً أو مستفزاً لخصومه ومستدرجاً لهم إلى اتباع أسلوب العنف حتى يتخذ من ذلك ذريعة لتصفيتهم. ولهذا لا يجوز أن يكون رد الفعل عنيفاً لمجرد أن الحاكم فرض ذلك، لأن قرار اللجوء إلى العنف يحتاج إلى

توفر شروط أخرى تحقق شرعيته وتضمن نجاحه، فشرط الشرعية ضروري مثلاً، لكن شرط النجاح أشد ضرورة لأن اللجوء إلى العنف فالفشل يعود بالكوارث ويزيد من تدهور الأوضاع. ولهذا حرص علماء الأمة، وبعد تجارب تاريخية مريرة، على التعامل وهذا الموضوع تعاملاً حذراً جداً وغلب عليهم ألا ينصحوا في الخروج، وندر ما وصلوا إلى حد إباحته، وكانت الإباحة إما في ظروف حتمت ضرورة مواجهة غزو خارجي، ومنع التفريط والإهمال في ذلك، وإما في حالات انسداد كل الممكنات الأخرى مع توفر شروط النجاح. وقد راحت الحركة الشعبية العفوية تملأ الشوارع تُلح باتخاذ موقف. وبكلمة، ما لم تلحظ شروط النجاح جيداً فاللجوء إلى السلاح يؤدي إلى المهالك وتعميم الضرر.

ومن هنا يمكن القول أن طبيعة الهدف المحدد تؤثر في نوع أسلوب العمل التغييري، أو أشكال الجهاد، ولكن ذلك لا يعني أن يقود حتماً إلى أسلوب بعينه أو إلى لون معين من أشكال المواجهة دون غيره. ولهذا إذا صح القول إن طبيعة سياسات السلطات الحاكمة تؤثر في الأسلوب المقابل إلا أنها يجب ألا تكون المؤثر الحاسم فيه، فإذا كانت ذات تأثير، لا محالة، إلا أن ذلك التأثير يجب أن يخضع لحسابات ميزان القوى ودراسة حال السلطة وحال الناس، والظروف الخاصة والعامة، واتجاهات تطورها. وهذه الأخيرة مجتمعة يجب أن تكون أكثر حسماً في تحديد أساليب التغيير للوصول إلى الهدف.

على أن لكل أسلوب مراحله وإجراءاته المحددة في تجسده على الأرض، وبهذا تحدد سمات كل مرحلة كما يحدد نوع الشعارات وأشكال التعبئة والتحريض والمواجهات الجزئية، ونوع التنظيم والعلاقات بالناس. فيرشّد العمل بوعي مسبق، دون إغفال لتعميق هذا الوعي مع امتلاك التجربة واستقاء العبر. كما لا يسمح بأن يخلط بين أسلوب وآخر، خلطاً متخبطاً، فيصبح العمل التغييري مختبراً يجرب فيه على البشر، فإن لم ينفع يجرب أسلوب آخر، وكأن شيئاً لم يكن. فهذا أمر يحتاج إلى أعلى درجات الأمانة والحرص لأنه «تجربة» بأرواح الناس. مما يتطلب العقل الراشد والحس المرهف للأوضاع، والجهد المضني في اكتشاف نظرية العمل لاختيار الأسلوب الأنسب، وإلا فإن الارتجال والضحالة والتبسيطية تقود إلى كوارث في عملية التغيير، وذلك نتيجة جهلنا للسنن، أو قلة حرصنا على حياة الناس، أو عدم إدراكنا لخطورة العمل في

مجال التغيير، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالأساليب العنيفة. ذلك أنها حين لا تكون في مكانها تهدر الدماء وتزهق الأرواح سدى، وتضيع الفرص السانحة وتنتكس الأوضاع أكثر.

أما الأمر فيما يتعلق بالأساليب غير العنيفة فلا يقل خطورة من حيث الجوهر، وإن لم يسبب بهدر الدماء وإزهاق أرواح إنسانية. ذلك أنه يتسبب بإضاعة فرص ثمينة للتغيير مما يعني استمرار ذل الأمة لعشرات السنين القادمة، وهذا فيه من الكوارث الكثير الكثير كذلك فهنالك كارثة بالقتل الفردي السريع وهنا كارثة بالقتل الجماعي البطيء.

لعل من آفات اختيار أسلوب التغيير بهذ الشكل أو ذاك تتركز في الفهم الجزئي التبسيطي لآية من الآيات أو تجربة من التجارب، أو تدخل الهوى إما خوفاً، وحماية مصالح معينة، وإما فقداناً للصبر واندفاعاً وراء نزوات مغامرة مغالية. فعملية التغيير تحتاج إلى الكثير الكثير من المعرفة والدراية في القرآن والسنة وفي سنن الله وتجارب التغيير كما تحتاج إلى امتلاك حس خاص لاكتشاف ما يجب عمله وكيف يعمل ومتى يعمل!. وهذا مستوى غير مستوى المعرفة والعلم فهو ليس مثل التفسير والشرع والتدريس أو إعطاء فتوى بقضية فقهية. إنه عملية ترقى إلى مستوى إلى الاكتشاف حيث لا بد من أن يجتمع العلم والمعرفة مع معرفة السنن مع التقاط سمات واقع معقد مركب جديد ليس له من شبيه حتى لو تشابه مع غيره من بعض النواحي.

شرعية الأشكال التغييرية واختيارها

وهذا ما يوصل إلى مقولة حاسمة في هذا الصدد وهي أن ثمة خيارات عدة من بين وسائل العمل التغييري لتحقيق هدف بعينه سواء أكان شاملاً أم محدداً. أما المقولة الحاسمة الثانية فهي أن تلك الخيارات في أساليب العمل التغييري تكاد تكون متساوية من حيث شرعيتها وجواز استخدامها ما عدا حالات استثنائية تخالف الشرع ولا يقبل بها الإسلام، فأساليب العمل التغييري يمكن أن تكون عنيفة وغير عنيفة ويمكن أن تكون باللسان والقلم والنصح، ويمكن أن تكون بتحريض الناس لممارسة الضغوط، أو تكون بالتظاهر والاضراب والعصيان

السلمي وغير السلمي، فليس هنالك أسلوب يمكن أن يقال عنه مرفوض من حيث المبدأ أصلاً، ويمكن إدانته بحد ذاته من حيث أتى. فالحاكم، على سبيل المثال، إن كان ممن يشاور ويقبل بالإصلاح يمكنه أن يسن القوانين الزاجرة عن فعل منكر، أو من أجل فرض نفع عام أو القيام بإصلاح، ويمكنه أن يحصر ذلك بالإقناع وترك الأمر لقناعة الناس، وهذا ما يشجع أهل الرأي والمشورة على أن يعارضوا بالنصح والإرشاد والإقناع دون اللجوء إلى تحريك الناس أو ممارسة الضغوط الأشد. أما إذا لم يترك مجالاً إلا بإيصال الوضع حتى الانفجار بسبب إرهاق الناس بالظلم والتضييق على الأرزاق وانتشار الفساد والفضائح، أو بسبب التفريط في حرمة أرض الوطن وسيادته خضوعاً أو موالاة للأعداء. فهذا يشجع على اختيارات العمل السري والانتفاض والعصيان وغير ذلك، وهو ما أجازه الشرع في كثير من الحالات ومارسه العلماء.

ولكن إذا كانت مختلف خيارات أساليب التغيير مقبولة شرعاً وجائزة من حيث المبدأ إلا ما تعارض مع النص أو أنكره الشرع بإجماع، فإن اختيار هذا الأسلوب أو ذاك يجب أن يخضع لحساب عسير لأن القول بجواز استخدام أسلوب من الأساليب لا يعني جواز استخدامه في كل مكان وزمان وظروف.

أما من جهة أخرى فلا يجوز حصر الخيار بالنصح والإقناع وعدم اللجوء إلى أساليب أخرى، من بينها الإضراب والتظاهر والعصيان وربما العنف في كل الظروف والأمكنة والأوضاع. فقد تنشأ هنا، بسبب ضعف المعالجة، حالات الغلو والانحراف، وتقع البلاد في الفتنة والفوضى حين يتولى أمر التغيير غير أهله، وهو ما يفرض على المؤهلين له أن يتولوه ويحسنوا قيادته، في وقت كان مناسباً لذلك أو في الأصح في ظل ميزان قوى وظروف خاصة وعامة مناسبين. وهنا ـ يجب أن يحضر مثال العز بن عبد السلام بقوة.

وبهذا نصل إلى المقولة الثالثة والحاسمة وهي أن العمل التغييري لا يستطيع أن يحصر نفسه بأسلوب للعمل بعينه ويجعله صالحاً لكل زمان ومكان وظروف لأنه إذا أخطأ في الخيار فشل في تحقيق الهدف، وربما أسهم في زيادة سوء الأوضاع بسبب ما يمكن أن يترتب من نتائج على صراع لم يخض بالأسلوب الناجع. ولم يقد قيادة دقيقة صحيحة.

الإمساك بالجوهر لا بالأشكال:

إن مسرح التغيير الإسلامي في شبه الجزيرة العربية اختلف جوهرياً عن مسرح التغيير في تجارب من سبق من الأنبياء عليهم السلام. وهذا ما جعل خاتم الرسل والنبيين عليه الصلاة والسلام من جهة أساليب التغيير بل من جهة كل الجوانب التي تمس إشكاليات التغيير، يقدم تجربة ذات غنى غير محدود. وقد احتوت داخلها على أهم القوانين التي لها علاقة بهذه الإشكاليات. ولعل من أهمها وفي مقدمتها أنها تعلمنا كيف نتعاطى وما يحيطنا من ظروف ومعادلات وموازين قوى تعاطياً سليماً ومبدعاً فنكشف الأسلوب الأنسب والأكثر ملاءمة ونحن نمسك الكتاب بقوة.

على أن الإمساك بهذا المنهج والجوهر يحمل معه نماذج حية وتفصيلية لتطبيقات عملية شديدة الغنى. وهذا ما يجعل سيرة الرسول ﷺ أسوة في كل مجال لا من ناحية بناء المسلم النموذج فحسب ولا من ناحية العبادة والمسلك والأخلاق والمبادىء فحسب ولا في ما حملته من أوامر ونواه فحسب وإنما أيضاً من حيث تعليمنا كيف نتعاطى وتنوع الحياة والظروف والمتغيرات تعاطياً مبدعاً يراعي سنن الله في كل مجال من المجالات في الصحة والزراعة والصناعة أو في العلوم والتكنولوجيا أو في الحرب والسياسة والاجتماع، أو في أساليب التغيير، ونحن نمسك بثوابت الدين ونجعل عملنا خالصاً في سبيل الله. والأهم أنها تعلمنا كيف نأخذ بالأسباب ونراعي سنن التغيير بينما نتوكل على الله ونرجو نصرته بالغيب والكرامات.

في مواجهة الدول الكبرى

يمكن أن نلحظ أن قرار الرسول ﷺ حين أرسل إلى إمبراطور الروم أو شاه فارس أو غيرهما من الملوك يعرض عليهم الإسلام أو الجزية أو السيف، ما فعل ذلك إلا مع توفر ظروف وإمكانات ومعطيات ملائمة، أو آيلة بعد حين، تسمح بأن يوضع كل أولئك تحت هذه الخيارات لا محالة. بل إن تجييش حملة مؤتة كان استطلاعاً حياً بالسلاح من جهة، لكن كان من جهة أخرى، بداية لأسلوب عالمي في التغيير، وبداية استراتيجية. بيد أن هذه الاستراتيجية كانت أيضاً تقوم

على معطيات، فمن جهة أصبحت الجزيرة العربية كلها أو هي في طريقها كلها، لتصبح تحت قيادة الدولة الإسلامية. ومن ثم أصبح من الممكن تعبئتها في تجييش الحملات والغزوات على مستوى تحدي جيوش الدول الكبرى.

وكانت الدولتان الكبريان، وهذا ما أثبتته الوقائع فيما بعد، قد نخرهما السوس، وتصلبت شرايينهما من الشيخوخة، وانحطت قواهما الداخلية، وأخذتا تسرعان الخطى في طريق الانهيار. فمن هنا، كان التحدي يقوم على أساس من معطيات ملموسة، أو كان الأسلوب نابعاً من شروط محددة اتسم بها الخصم كم اتسم بها حال الذات. وهذا ما جعل استراتيجية الفتح على الأجندة فور فتح مكة، وبلا إبطاء. ولهذا رأينا جند الروم في معركة اليرموك يربطون بالسلاسل خوفاً من الهرب إذ تبدأ المعركة. ورأينا جند الفرس يحتمون وراء الأفيال وما أن رأوها تضطرب حتى راحوا يولون الأدبار. ويكفي أن نلحظ أن هذا وضع مختلف تماماً عن وضع تلك الجيوش عندما انطلقت لتفتح الأمصار وبناء الامبراطورية، ففي ذلك الوقت، على سبيل المثال في مرحلة يوليوس قيصر كان الجيش الروماني مندفعاً إلى القتال مقداماً لا يخشى الموت، وكان يحارب جيوشاً تفوقه عدة وعدداً.

ولهذا جاء أسلوب المواجهة بالحرب ضد أكبر دولتين عظميين في ذلك الوقت محسوباً جيداً، وهذا ما أثبتته الوقائع والانتصارات. ومن ثم إن تكرار هذا المسار في عصرنا الراهن وضمن معطياته وموازين قواه ليس متاحاً على تلك الصورة، فالأسلوب لا بد من أن يختلف اليوم بسبب اختلاف تلك المعطيات. أما الجوهر فهو الذي يحتفظ به، أي حسن مطابقة ما يختار من أسلوب في التغيير والظروف والمعطيات وموازين القوى والزمان والمكان.

مرة أخرى، إن التشديد هنا على المتغير في التغيير يحميه من الانحراف، كما يسدده التشديد على الثابت في التغيير. وإذا ما تكامل هذان الجانبان تمت عملية التغيير على أحسن وجه، بلا انحراف عن الهدف الكلي أو الأهداف الوسيطة أو العقيدة والمبادىء والثوابت، وبلا جمود في التطبيق العملي حين لا يراعى المتغير لا سيما في أسلوب التغيير، لأن هذا يقود إلى النكوص والتضاؤل والفشل إن لم يؤد إلى الكوارث.

الإيمان بالغيب والسنن الموضوعية

ثمة ملاحظة أخرى في هذا الصدد لها علاقة بما اعتاد عليه المسلمون وهم يتناولون غزوات الفتح مثل معركة اليرموك أو أجنادين. وهنا ترى أغلب المحللين لا يقفون للحظة عند الحديث عما كان عليه جيوش الروم والفرس من حالة الخور والضعف والتآكل، وإذا ذكروا بعض مظاهر ذلك كرواية ربط جنود الروم بالسلاسل أو الفرار الجماعي من المعارك لا يربطون ذلك بقرار المعركة من جانب المسلمين، أي لا يتناولون الموضوع بتحليل دقيق للظروف والمعطيات وموازين القوى. بل إنهم يحاولون دائماً أن يبرزوا أن موازين القوى كانت دائماً في غير مصلحة المسلمين مبرزين نسب العديد والعدة، فقط. وهذا من أجل أن يبرزوا عنصر الإيمان وعنصر نصرالله للمؤمنين، وذلك لكي يثبتوا المسلمين على الإيمان وتعزيزه في أنفسهم.

على أن هذه التعبئة وإن أدت أغراضها من زاوية الإقناع بأهمية الإيمان وضرورة الاعتماد على الله ونصره إلا أنها تركت آثاراً سلبية حين تجاهلت المعطيات الأخرى التي جعلت النصر ممكناً في تلك المعارك. فالإيمان والغيب لا يجوز أن يوضعا ضد السنن التي وضعها الله في الحياة والمجتمع والطبيعة وصراع البشر، لأن ذلك يضر الإيمان بالله والإيمان بالغيب كما يضر بالتعاطي الصحيح وسنن الله في الخلق والمجتمعات.

إن من مزايا الإسلام أنه يقيم التوازن بين العوامل الإيمانية والغيبية في حياة الإنسان وفي مجريات الصراع والعوامل الموضوعية بما في ذلك موازين القوى، ومن ثم فإن التشديد على سنن التغيير الموضوعية والذاتية العامة لا يتناقض والتشديد على دور الإيمان في تعزيز معنويات المسلمين ولا يتناقض ونصر الله متى شاء لجيش المسلمين بعد أن أعد العدة وحسب المعطيات من حوله حساباً جيداً، واختار الأسلوب المناسب للمعركة أو للتغيير، وإلا فإننا سنعجز عن التفسير لحالات الفشل الذي مني المسلمون به ومنذ المراحل الأولى، في بعض المعارك والمواقع كما سنعجز عن التفسير لماذا نزلت الرسالة في ذلك الزمان وذلك المكان ومرت بكل ما حملته عملية الصراع من تعرجات، كما سنعجز عن فهم صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان.

أو بكلمات أخرى لقد وضع رب العالمين في كونه سنناً (قوانين) نظمت حركة المادة فيه، ونظمت حركة الإنسان والمجتمعات والتاريخ وأقامت معادلة في موازين القوى بين العوامل الموضوعية والمادية والمعنوية، والروحية. وجاءت دعوات الأنبياء والرسل لا لتعطّل تلك السنن حتى عندما اعتمد بعضها على الخوارق والمعجزات، فهذه كانت لتؤكد على وجود الله وقدرته لا لتعطل سننه ولا لتتحول هي إلى سنن لا تستقيم الحياة إلا بها.

فقد نزل الوحي ليعزز الإيمان بالله ويحدد الهدف، وليسدد الطريق ويقوّم الأخلاق والمسلك والقيم، ولإقامة العدل ومحاربة الشرك والطغيان، ولكن ذلك عبر من خلال الأنبياء والرسل عليهم السلام، بمعادلة دقيقة مع سنن الكون والحياة، وهو يعبر بعد الرسل من خلال معادلة دقيقة مع سنن الكون والحياة والمجتمعات.

بكلمة، ما جاء الوحي ليعطل السنن الموضوعية والذاتية التي تحكم التغيير والتدافع بين الناس، وإنما جاء ليرشدنا كيف نتعامل وتلك السنن ونحن مؤمنين ممسكين الكتاب بقوة وراجين من الله أن ينصرنا ويمدنا بجند من عنده، فيكون الاختلاف عن غيرنا لا في التعامل والسنن واتخاذ الأسباب (بل علينا أن نبزهم في فهم السنن ومراعاتها واتخاذ الأسباب)، وإنما في الإيمان والتزام القرآن والسنة والدعاء إلى الله ورجاء النصر من عنده. يقول الله تبارك وتعالى ﴿فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون﴾ (النساء 104).

الفصل الثاني

الباب الأول في نظريات التغيير

1 ـ ـ أمثلة ونماذج

2 ـ ـ نظريات الإصلاح والمواجهة المفروضة

ـ الدخول من أبواب متفرقة

ـ نظرية التداول على السلطة

ـ ملحوظات حول أسلوب التغيير

الباب الثاني حول موضوع العنف

1 ـ ـ الموقف من العنف

ـ الإسلام والعنف

2 ـ ـ العنف والاحتلال الأجنبي

ـ العنف والصراع الداخلي

ـ تقليد التجارب الناجحة

ـ العمل من قاعدة حماية

3 ـ ـ في العنف الخارجي

ـ الإرهاب الفردي

ـ في الموقف من سياسة الخصم

الباب الأول

في نظريات التغيير

أمثلة ونـماذج

لعل من الضروري أن تقدم بعض النماذج والأمثلة على المقصود بنظريات العمل التغييري وأشكاله. وذلك لأن من المهم، ومنذ الآن، التأكيد على أن تكرار النموذج الواحد، أو المثال الواحد، غير ممكن، إذ أن الحالات التي يمكن أن تصنف ضمن نموذج واحد حملت في داخلها وفي ما بينها الكثير من الفروق والتنوع والاختلاف. وإذا كان من الممكن وضعها ضمن نموذج واحد أو مثال واحد فذلك بسبب ما هو مشترك، ربما في الجوهر، أو من ناحية الشكل فقط، وهو ما يفترض دائماً رؤية أصيلة لكل حالة مستجدة بعيداً عن أية محاكاة.

أما من جهة أخرى فإن الأمثلة والنماذج أدناه لا تعطي إلا جزءاً من الحالات إذ ثمة حالات لم تذكر إما سهواً وإما اختصاراً أو نقصاً في المعلومات، لكنها على كل حال قد تساعد على إجلاء الصورة. ومن تلك النماذج والأمثلة:

1 ـ نظرية الجهاد المسلح ضد قوات الاحتلال. وتتمثل باللجوء إلى الجبال أو المناطق المحررة كما حدث مع عبد القادر الجزائري، وعمر المختار، وعبد الكريم الخطابي، الذين اعتمدوا نظرية الجهاد في سبيل الله عن طريق قتال العدو، ونجم عن ذلك أسلوب الجهاد المسلح المرتكز على الأرياف ضد قوات أجنبية غازية، وهذه هي «استراتيجية وتكتيك» حرب العصابات، وتمكنت من تحرير مناطق واسعة، ثم جيّشت الجيوش لخوض معارك حاسمة ضد العدو الأجنبي. وهذا نمط من نظرية للعمل نشأ عنها طراز من استراتيجية وتكتيك

محددين (طبعاً ثمة تمايزات بين كل حالة من هذه الحالات وفقاً لظرف الزمان والمكان والعدو) وهذا ما يمكن أن ينطبق على نظرية العمل في أفغانستان حيث اتخذ شكل تحرير المناطق النائية من مراكز قوة الاحتلال السوفييتي والسيطرة عليها والانطلاق منها لتوسع رقعتها حتى السيطرة على طرق رئيسة واحتلال بعض المدن، ولكن مع الارتكاز على قاعدة وراء الحدود ـ منطقة بيشاور في باكستان.

2 ـ أما نظرية العمل التي اتبعها السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في مجلتهما «العروة الوثقى» فقد أخذت شكل التوعية السياسية والتنبيه إلى مخاطر غزو بلاد المسلمين من قبل الاستعمار. وشدّدا على التخلص من النواقص الداخلية التي تشكل ثغرات ينفذ منها ذلك الغزو. ولهذا كانت هذه النظرية تعتمد استراتيجية الجامعة الإسلامية، بزعامة دولة الخلافة العثمانية، وقد ربطت الصراع المحلي ضد الأجنبي بالوحدة السياسية العامة، وركزت تركيزاً خاصاً على هذه الوحدة. وبهذا نكون أمام نظرية عمل هنا تعتمد على حث الحكام على الاتحاد والتنبه إلى الأعداء وتحريض الشعوب على النهضة والمقاومة حيثما احتل العدو أرضاً للمسلمين.

3 ـ وتشكلت نظرية للعمل أخرى بعد زوال دولة الخلافة العثمانية، وبعد أن تمكنت جيوش الاستعمار الغربي من احتلال بلاد المسلمين ومزقتها إلى دويلات وفق مخطط سايكس ـ بيكو. فقد تأسست بعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة لها معادلة دولية في ما بين الدول الكبرى كرستها سلسلة مؤتمرات دولية لتكريس تجزئة بلاد المسلمين على أساس دويلات ضمن مناطق النفوذ الاستعماري (مؤتمر سان ريمو ومؤتمر باريس على سبيل المثال) ففي هذه الظروف كانت نظرية العمل الأساسية هي التي أرسى قواعدها الإمام الشهيد حسن البنا، حيث كان لا بد من العمل في ظل الهزيمة، بل في ظل قوات الاحتلال والنظام العميل، وقد اعتمدت النظرية التربوية التي كانت تحضيراً لمرحلة أخرى أو أكثر، ينتقل فيها العمل إلى الجهاد، وأصابت هذه النظرية نجاحاً كبيراً في مرحلتها الأولى وكادت تجوّف السلطة من الداخل، وانتقلت إلى مستوى العمل الجماهيري العام ثم الجهاد على أرض فلسطين 1948م. ولكن سلطات الملك فاروق وبدعم مباشر، وتخطيط مباشر، من السفارات الاستعمارية عاجلتها بالضربة وقطعت عليها وتيرة ذلك التقدم المتواصل والمتصاعد. ولم تكن

الحركة قد وضعت في حسابها أن تصادم السلطة في ذلك الحين ولم تحدد كيفية إدارة ذلك الصدام، بل لم تكن شروط الصدام متوفرة، وبهذا حدثت نكسة مؤقتة فكان لا بد من الانتقال إلى مرحلة أخرى تتطلب نظرية عمل مناسبة في ظروفها، ولكنها عادت إلى المد من جديد مع فتح النيران على قوات الاحتلال الإنجليزي في القناة، وجاءت ثورة 23 يوليو لتغيّر ظروف مصر تغييراً نوعياً مما أصبح يتطلب نظرية عمل مناسبة. أي أصبح من الضروري أن تحدد كيفية التعامل وسلطة الضباط الأحرار، وقد اختير أسلوب التعاون والدعم على أمل أن تكون للقيادة الجديدة أو بعضها على الأقل توجهات إسلامية، هذا إن لم تلتزم بخط الإخوان أصلاً. ولكن قيادة عبد الناصر قطعت الطريق مع حادث المنشية 1954 ودخلت في حرب قاسية ضد الإخوان وراحت توجه لهم الضربات.

وهكذا تؤكد هذه الأحداث الموضوعة التي تقول لا بدّ من تحديد نظرية في التعامل والسلطة سلباً أو إيجاباً، صراعاً أو تعاوناً، مفاصلة أو نصحاً. أي لا بد من نظرية العمل التي تنبع من ظروف الزمان والمكان في بلد محدد، وضمن معطيات ميزان القوى محلياً وإقليمياً ودولياً.

4 ـ أما نظرية العمل التي اتبعها الإمام الخميني في إيران فقد اعتمدت نظرية التحريض اليومي وعلى مدى طويل ضد رأس النظام وضد النظام عموماً بعد اتهامه بالعمالة لأميركا والصهيونية. ومن ثم تأليب الرأي العام وحشده للدخول في مواجهات جماهيرية: تظاهرات، إضرابات، اعتصامات وصولاً إلى عزل النظام تماماً فتهاويه وتخبطه وعدم قدرة الجيش على مواصلة ضرب الشارع، وأخيراً بلوغ نقطة الاستسلام لثورة الجماهير أو الانتفاضة الشعبية العامة، والتي راح الجند وصغار الضباط ينضمون إليها.

هذه النظرية للعمل طبقت بصورة عفوية، مرات كثيرة بتاريخ مصر. وذلك حين كان النظام يصل إلى حد الأزمة الخانقة لأسباب داخلية أو خارجية أو معاً، فتندفع الجماهير إلى الشوارع. ومن ثم يتدخل العلماء (وأحياناً الأزهر رسمياً). ويأخذ الجند وصغار الضباط وأحياناً بعض كبار الضباط بالتمرد على الأوامر فيقع التغيير، وهذا ما حدث في زمن العز بن عبد السلام أو حين جيء بمحمد علي للسلطة كما حصل ما يشبهه في عدد من الانتفاضات ضد الإنجليز.

وهذا النمط عرفته إيران بصورة عفوية كذلك في ثورتي 1898 (ثورة التنباك) و1905 (ثورة الدستور) فكانتا النموذج للنظرية الخمينية في التغيير.

5 ـ نظرية الثورة التي قادها الإمام محمد بن عبد الوهاب، وقد اعتمدت التحالف مع الأمير محمد بن سعود الذي احتفظ لنفسه بالقيادة العسكرية والسياسية والحكم بينما أمّن لها القاعدة الآمنة، بل قاعدة الانطلاق للتوسع من خلال نشر الدعوة واستخدام القوة المسلحة، وتمكنت فعلاً ضمن معادلة ظروف شبه الجزيرة العربية، والمعادلة الإقليمية (العثمانية ـ المصرية) والدولية أن تحكم حوالي 77 عاماً من 1153 ـ 1233هـ، الموافق 1740 ـ 1817م في كل الجزيرة العربية، بل التوسع باتجاه العراق لكنها ضربت من خلال قوات محمد علي والي مصر وبمباركة السلطان العثماني.

6 ـ أما ثورة اليمن التي قيدت من قبل العلماء ضد الإمام يحيى في أواخر الأربعينيات فقد اعتمدت الثورة على الحاكم الجائر الفرد مطالبة بالدستورية والشورى، وهي أيضاً نظرية للتغيير نابعة من ظروف اليمن سواء أكان على مستوى تقسيماته القبلية وتوازن القوى بينها وبين المركز أم كان على مستوى الاستقلالية أو شبه الاستقلالية الداخلية التي كان يتمتع بها اليمن إقليمياً ودولياً.

7 ـ أما قائمة الثورات المسلحة التي انفجرت في وجه القوات الاستعمارية فكثيرة جداً تكاد تغطي معظم بلاد المسلمين حين تعرضت للغزو الاستعماري المباشر. وقد اتجه أغلبها إلى بناء القاعدة أو قواعد الارتكاز التي جمعت بين الأرياف والمدن والانطلاق منها لشن المعارك وهو نموذج يمكن أن يلمس بثورات كل من عز الدين القسام والحاج أمين الحسيني في فلسطين ومثلها كذلك ثورة الإمام أحمد بن عرفان في الهند، والشيخ شامل في القوقاز وحركة أحمد دجلان في جاكرتا، والطريقة النقشبندية في تركستان الصينية أو ثورة أحمد الشهيد في الهند، والمهدي في السودان.

المهم هنا أن ننبه إلى نظريتي التغيير الأساسيتين اللتين سادتا القرون الماضية في مواجهة الغزو الاستعماري الخارجي فقد كانتا نظرية الجهاد المسلح منطلقاً من قواعد ارتكاز، في الأغلب ريفية، ونظرية الثورة الشعبية العامة

المؤيدة من العلماء والمراكز الدينية الكبرى.

8 ـ نظرية استخدام مختلف أشكال المقاومة ضد الاستعمار المباشر، وقد سادت هذه النظرية في مرحلة تمكن الحكم الاستعماري المباشر بعد ضرب الثورات الأولى التي واجهت جيوش الاستعمار عند دخولها أو بعيد ذلك. فقد بدأت تظهر على السطح أشكال متعددة للمقاومة اللاعنفية والعنفية امتدت من توقيع العرائض ووفود الاحتجاج إلى التظاهر والاضراب، إلى استخدام أشكال من العنف المتفرق وهذا نموذج عرفته أغلب البلدان العربية والإسلامية في مقاومة الاستعمار المباشر ما بين أواخر العشرينيات وأواخر الخمسينيات. فهنالك بلدان أنجزت طرد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أشكال المقاومة الشعبية غير العنفية عموماً، مثل لبنان وسوريا والمغرب، واقترنت المقاومة الشعبية ضد الاستعمار في أواخر المراحل في بعض الحالات بأشكال متنوعة من العنف كما حدث في تونس مثلاً. أما نموذج ثورة التحرير الجزائرية فقد اعتمدت حرب عصابات المدن وحرب عصابات الريف، وبنت الجيش المنظم خلف الحدود، ودعمت ذلك بتعبئة سياسة عالمية لعبت دوراً حاسماً في انتصار الثورة.

ويبدو أن استخدام هذه النظرية في التغيير نجح في حالات الاستعمار المباشر بل عرفت هذه الحالات تجربة قبرص التي سار فيها العمل المسلح والعمل السياسي على خطين متوازيين في آن واحد.

9 ـ وعرفت البلاد التي كانت مرتبطة بمعاهدات مع الاستعمار شكلين أساسيين من التغيير جاء تتويجاً للمقاومة الشعبية غير العنيفة وهما التغيير بقرار من رأس الدولة كما حدث في الأردن حين قرر الملك حسين تعريب الجيش ومن بعد ذلك قرار الحكومة والبرلمان بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، والثاني كان التغيير بالانقلاب العسكري كما حدث في مصر والعراق وليبيا وبلدان عربية أخرى.

10 ـ نظرية العمل القاعدي والسياسي داخلياً وإقليمياً ودولياً من أجل تشكيل رأي عام ضد ما يمارسه النظام المعني من قمع أو إساءات للناس والبلاد وصولاً إلى فرض عزله لكي يُجبر معها على تخفيف قبضة القمع وإطلاق ولو جزء من الحريات السياسية. . . فيكون الهدف الوصول إلى التعدد وإطلاق

حرية الصحافة، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

فهذه النظرية في العمل تشكل تمهيداً لنظرية تغيير تعتمد الأسلوب المسمى اليوم أسلوب التغيير «الديمقراطي».

وهنالك نظريات للعمل ضمن هذا الإطار استخدمت في الاتحاد السوفييتي وعدد من البلدان الاشتراكية حيث كان الاضطهاد قد بلغ حداً صادر كل إمكانية لعمل معارض، أو نشوء معارضة إيجابية ضمن الشرعية. فقد اعتمدت هذه النظرية على الرأي العام الدولي للضغط على النظام، وكان هذا يقتضي من شخصيات مرموقة أن تقدم نفسها ضحايا عن طيب خاطر من أجل تحريك الضمير العالمي، والرأي العام الدولي.

هذه النظرية بحاجة إلى دعم إعلامي وسياسي خارجي حتى تؤتي أكلها في المدى البعيد أو المتوسط. وجاءت أغلب الممارسات المماثلة لاحقاً بالاعتماد على أميركا والغرب مما يوقع التغيير في قبضة القوى الخارجية وأطماعها.

11 ـ ثمة نظريات للمواجهة قد نشأت ضمن إطار الحالات التي لم تترك فيه السلطة مجالاً للتنفس أو التعبير أو التغيير إلا من خلال المواجهات الحادة أو الحامية حين تتوفر الشروط الأخرى، وهذه نادرة التشكل في عدد من البلدان التي تحتاج إلى الصبر والنفس الطويل. ثم هنالك الحالات التي تسمح بالعمل الدعوي وممارسة النصح وهو ما قبلت به كثير من حركات التغيير. وتقوم النظرية هنا على العمل ضمن الشرعية وإصلاح ما يمكن إصلاحه.

أما الحالات التي تقر بالتعدد وحرية الرأي والعمل العلني، وتحتكم إلى صناديق الاقتراع فتضيق فيها إلى أبعد حد نظريات التغيير بالعنف أو المواجهات لتحل مكانها نظريات العمل الاقناعي والتوجه للرأي العام وإجراء الإصلاح والتغيير. إما من خلال مؤسسات قاعدية واجتماعية وإما من خلال مجلس البرلمان (الشورى)، وإما من خلال التفاهم مع الحاكم نفسه. وهذا ما يمكن أن يكون بحد ذاته هدفاً لحركة تغييرية تخوض الصراع من خلال التعددية والانتخابات. وهي بهذا تستطيع أن تتحالف مع قوى اجتماعية كثيرة للوصول إلى مثل هذه المعادلة، ولكن شرط ذلك أن يتشكل رأي عام حاسم في رفض الانقلاب عليها تحت أي سبب من الأسباب. ومن ثم لا بد من أن يقوم ميثاق

داخلي تحترمه الأطراف المعنية جميعاً لقبول التعدد والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول على السلطة أو المشاركة فيها، أما الشرط الثالث فيتطلب من الجيش أو رأس الدولة إن كان ملكاً دستورياً أن يمنعا أي خروج على هذا الميثاق ويحميا مبدأ التداول على السلطة.

قد تكون هذه النظرية في العمل التغييري ذات مستقبل في عدد من البلدان العربية والإسلامية، في السنوات العشرين القادمة، لكنها لن تتحقق من تلقاء نفسها أو من كرم أولي الأمر أبداً. وإنما من خلال معادلة مركبة من الصراع والتضحيات والمساومات وتداخل القوى ذات المصلحة المشتركة فيها، لا سيما بعد أن تصل حالات التأزيم المختلفة خصوصاً حالات القمع والاستبداد ومصادرة إرادة الناس وحقوقهم وحرياتهم مداها وتجر الويلات إثر الويلات أفعالاً وردود أفعال.

إن جعل هذه النظرية الخيار الأفضل والأول للعمل الإسلامي التغييري ـ يمكن إسناده بحجج كثيرة نابعة من الواقع الراهن ومن الشرع، كما يمكن تأصيله بالعودة إلى تجارب الأنبياء والرسل عليهم السلام، فقد كان خيار الانتقال السلمي اللاعنفي في التغيير والقائم على الإقناع وكسب الناس هو المنهج الأساسي الذي تبناه جميع رسل الله وأنبياؤه عليهم السلام، لكن الأساليب المختلفة راحت تتولد نتيجة إغلاق الأبواب أمام هذا الخيار، ووفقاً لكل حالة كما سبق ولحظنا، فكانت الهجرات أو كانت المواجهات والصدامات، أو الحرب. وكان الأمر بالقتال، كما كان حال التجربة الإسلامية، وقد جاء بعد أن سدت الأبواب في وجه نشر الدعوة بالإقناع والجدال بالتي هي أحسن، وتوفر شرط الانتقال إلى مرحلة الهجرة أو القتال أو الإثنين معاً بعد أن أمنت قاعدة الارتكاز والانطلاق ـ يثرب.

12 ـ ويمكن أن تحضر هنا أيضاً نظرية العمل في المواجهة التي تمت بين إبني آدم حيث رفعت نظرية ﴿لئن بسطت إليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين﴾ (المائدة: 28) إنها نظرية التغيير فيما بين أخوين أراد أحدهما أن يطغى على الآخر، أو حتى يقتله. أو قل هي نظرية دقيقة في إدارة الصراع بين الأخوة أو من هم بمثابة الأشقاء في ظروف محددة. وبهذا يكون بالإمكان أن نلحظ كيف فتح القرآن بما قدمه من قصص وما أنزله

على الرسول محمد ﷺ وما تضمنته السيرة من عبر، آفاقاً غير محدودة حول نظريات العمل الممكنة، والمقبولة شرعاً، وجعل كل واحدة منها قانوناً ينطبق على نمط محدد من الحالات أو جعلها منهجاً يمكن الإفادة منه في المعالجات المختلفة التي تواجه البشرية على مر العصور واختلاف البلدان والأزمان والظروف.

13 - ثمة جانب في عمليات التغيير كما النهوض لا يتوقف على قوتك أنت أو فعلك أو جهدك، على أهمية كل ذلك وضرورته شرطاً للتغيير وهو الجانب المتعلق بضرورة أن يدب الخور والفساد والضعف (أسبابه ومظاهره كثيرة) بالقوة المسيطرة التي تقف حائلاً دون التغيير والنهوض. فعلى الرغم من أن هذا الشرط سنة وضعها الله في التغيير إلا أن كثيرين يرفضون الاعتبار بها ومراعاتها إذ يركزون فقط على أنفسهم ودورهم الذاتي. وهو ما قد يدفع إلى سوء تقدير الموقف ومن ثم إلى المغامرات الفاشلة وربما المدمرة.

ثم هنالك بعض آخر على هذه السنة أن هذا يعني أن علينا الانتظار وألا نفعل شيئاً إلى حين يدب الخور والفساد والضعف في القوة المانعة للتغيير أو النهوض. وبالطبع هذا استنتاج متسرع لأن مراعاة هذه السنة تحث على العمل وإن اقتضى أن يكون بنفس طويل واستراتيجية بعيدة المدى..

* * *

ـ 2 ـ

نظريات الإصلاح والمواجهة المفروضة

ان النظريات المتعلقة بالتغيير من خلال إصلاح الفرد أو إصلاح المؤسسات بعيداً عن المواجهة السياسية كثيرة، وهي تبدأ بالقول أن المجتمع لا يصلح إلا إذا صلح الفرد، فإذا بنّينا الفرد المسلم سيقع التغيير لا محالة. لأن أية عملية حسابية بسيطة توصل إلى الموضوعة القائلة إن اقتناع أفراد المجتمع أو أغلبهم، واحداً بعد الآخر، بالخط الذي تطرحه الجماعة سوف يحدث التغيير لا محالة.

هذه النظرة شائعة في الفكر التغييري عموماً وإن اختلفت مدرسة عن أخرى، أو جماعة عن أخرى، بنوع البناء الإسلامي الذي سيبنى عليه الفرد المسلم المنشود. فكان هنالك من طالب بالتربية الشاملة للفرد أي تربيته من كل الجوانب بتثبيت عقيدته وتعزيزه بالإيمان والعبادات والقربات، وبناء الجسد صحيحاً قوياً، وبناء العقل السليم وتسليحه بالوعي في الفقه والسياسة والفكر. وهنالك من ركز على موضوع الثقافة من حيث تصحيح المفاهيم والأفكار المتعلقة بفهم الإسلام والبعض ركز على الثقافة من حيث ضرورة الانفتاح على العصر وتصحيح العقل الحضاري الثقافي وتجديد الفقه وثمة من ركز على الفكر وتصحيح الأفكار. وهكذا تشترك هذه النظريات في عدم إعطاء الأولوية للسياسة وتغيير النظام السياسي، بل تشترك في ما بينها بتجنب الصدام مع السلطة ونقل المعركة مع الفرد في المجتمع أي محاولة تغييره وفقاً لمنظور النظرية المحددة. أما من جهة أخرى فسمتها عدم مخاطبة الجماهير (الناس) وحشدهم معها حول قضايا أو شعارات محددة.

بيد أن هذه النظريات لا تجيب بحد ذاتها عن السؤال كيف يتم التغيير بالنسبة إلى المجتمع ككل أو إلى النظام عموماً؟ أي هل سيظل العمل ينتشر وينتشر حتى يشمل جميع الأفراد ويجتاح النظام أو يجوّفه فيسقط كورقة الخريف

أو بهزة واحدة أو يأتي مسلّماً عاجزاً عن المقاومة، أم ستجد نفسها في مرحلة أعلى من الصراع تتطلب أسلوب مواجهة مختلفة؟ إن إشكالية هذه النظرية تنشأ من كونها تتعامل والمجتمع كمياً باعتباره مجموعة أفراد ولا تتعامل وإياه باعتباره جماعات ومؤسسات وكيانات ذات حركة تختلف أو تتمايز عن حركة الأفراد. وهي لا ترى النظام أو الدولة عنصراً فاعلاً مواجهاً سرعان ما يتحرك بقوة لوقف هذا الانتشار أو الزحف. ولعلها تسعى لتجنب أو تجاهل إشكالية الدولة الحديثة والوضع العالمي المتمثل بوجود مراكز إمبريالية مسيطرة عالمياً، وهي متأهبة دوماً للتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالعملية الحسابية هنا غير واردة وغير ممكنة.

إن تجارب القرن العشرين، على الأقل لم تقدّم مثلاً واقعياً يؤكد صحة هذا التصور، فما من نظام سقط كورقة الخريف، أو بهزة واحدة، أو سلّم عاجزاً مستكيناً، بل أثبتت التجربة أن تلك النظرية يمكن أن تعمل بعض الوقت عملاً منتظماً وتحقق تقدماً كبيراً أو صغيراً في كسب أفراد من المجتمع. ولكن سرعان ما يتحرك النظام ليوقف ذلك، ويسدد لها الضربات مختلقاً الأعذار. وقد يكون ثمة أساس ما لتلك الأعذار مثل اكتشاف مخزن أسلحة أو خلايا عسكرية أو تنظيم سري مسلح. هذا وقد يأتي الرد على شكل ضربات مع عمليات إغراء وترويض وتشتيت وتمزيق للصفوف، أو قد يعبر من خلال الحملات الإعلامية الظالمة وإشاعة الأفكار الفاسدة في صفوف الشباب وغير ذلك، ثم قد تأتي نتيجة تطورات هامة في الوضع تشد إليها انتباه الجماهير، وهي تواجه خلال ذلك الضربات كما حدث في مصر في المنتصف الثاني من الخمسينات، المهم أن المسار الذي خطط له لا بد من أن ينقطع، ويعود السؤال كيف يغيّر الوضع ما دام الخصم لا يتركك تتقدم إلى ما لا نهاية، فرداً فرداً أو موقعاً موقعاً.

فأعداء التغيير أصبحوا أكثر دراية، وأشد حذراً، ولم يعودوا يواجهون منفردين في بلدهم وإنما أصبحوا جزءاً من المواجهة العالمية. أي أنهم يواجهون التغيير ضمن دعم خارجي واسع، وهو دعم مادي وسياسي وإعلامي وربما عسكري أحياناً، وعلى مستوى دولي. وهذا ما يجعل القدرة على التغيير ضمن نظرية القضم فرداً فرداً أو موقعاً موقعاً تحتاج إلى وقفة وتأمل وربما إعادة حسابات. ولكنها تظل نظرية ضرورية للعمل ولها فوائد جمة، في حالة غياب

نظرية عمل أخرى، تثبت على أرض الواقع إنها جديرة بإحداث التغيير، أي إذا كان تقدير الموقف يقول إن الظروف غير مؤاتية لإحداث التغيير ولمدى غير منظور، ومن ثم لم تتوفر رؤية تستطيع اشتقاق طريق آخر للتغيير في مستقبل قريب، فعندئذ تصبح نظرية العمل على مستوى الفرد تربية أو توعية أو تثقيفاً ضمن حدود الشرعية ومن غير صدام بالنظام، هي نظرية الممكن والمتاح ضمن ظروف محددة، وموازين قوى معينة. ولكن من دون أوهام بأنها ستؤدي إلى التغيير أو أنها طريق التغيير. وبهذا تكون حدودها مرسومة ضمن حدود الوعي فتكون وظيفتها الأولى هي أن تبقى الراية الإسلامية مرفوعة، ولو في حدود معينة، وتنثر بذوراً في الأرض عساها تقف على سوقها مستقبلاً فتجد نظرية العمل التي تناسب الظروف من أجل التغيير الجذري مشروعاً أو ممكناً أو حين يصبح على الأجندة. ومن ثم تكون تلكم حدودها ويصبح من الضروري عدم معاملتها باعتبارها نظرية التغيير الشامل ونهاية المطاف.

الدخول من أبواب متفرقة

أما من جهة أخرى فقد دلت التجربة في كثير من الحالات أن أخطر ما يواجه الحركات التغييرية هو وقوع الاضطراب الداخلي في نظريات العمل لما يسببه ذلك من تردد وإرباك، وأحياناً شلل. والأهم ما قد يتركه من آثار سلبية على الموقف الجماهيري والقناعة الذاتية للأفراد في صحة ما يفعل لا سيما عند مواجهة القمع والصعوبات والشدائد وقديماً قال الشاعر:

إذا كنت ذا رأي فكن فيه مقدماً   فإن فساد الرأي أن تترددا

ولهذا من المهم أن تحسم الخلافات ولو على حساب الوحدة الظاهرية، وبعض المظاهر المعنوية حتى يتاح لكل مقتنع بنظرية عمل أن يعطي كل ما عنده ويتحمل مسؤوليته وحده كاملة، ويترك النتائج الواقعية تقول كلمتها الفصل في صحة هذا الاجتهاد أو ذاك.

وإن هذا الأمر كما دلت التجارب في الكثير من البلدان في العالم الثالث، كما في الغرب في مراحل تاريخية سابقة، لا بد له من أن يجد ترجمته على أرض الممارسة من خلال تعدد في البرامج ونظريات العمل والاستراتيجيات والتكتيكات، وهو ما كان يترجم بتعدد الأحزاب والتنظيمات وتعدد أساليبها

واجتهاداتها، وكان الواقع العملي في الصراع لا يرحم، فهنالك أحزاب وتنظيمات انتهت إلى كارثة حين كانت تقديراتها للوضع في غير محلها وتبنت نظريات عمل تغييرية غير ملائمة لظروف الزمان والمكان والمجتمع المعني، وهنالك من انتهت إلى مداورة في المكان تزيد أو تنقص كمياً، وكان هنالك من نجح وثبّت جذوره في الأرض، ولو إلى حين. ولهذا يمكن القول إن تلك التجارب ونخص بالذكر التجارب المعاصرة في أغلب أقطار بلادنا تشير إلى سنة التعدد في المحاولات والاجتهادات وفي نظريات التغيير ضمن ظروف معينة وأحوال محددة لا سيما حين تكون رياح موازين القوى، وكثيراً من شروط نجاح التغيير، تهب بصورة معاكسة، الأمر الذي يزيد من حالة التعدد ومن محاولات طرق أبواب لم تطرق من قبل أو لم تطرق كما يجب!

ولعل الآية الكريمة: ﴿لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة﴾ (يوسف: 67) شديدة الدلالة على مثل هذه الظروف التي تمر بها حالات تغييرية محددة. ولعل المقصود هنا أن الدخول من أبواب متفرقة وبصورة مستقلة تماماً قد يسمح بأن يتحقق الهدف المرجو من خلال إحداها حين لا يكون ذلك الباب واضح المعالم تماماً، وإنما يدور من حوله غموض واختلاط بأبواب أخرى تشكل خيارات بديلة. وهذا ما يفترض أن تحمل وجهات النظر المختلفة، درجة أعلى من التسامح في مواجهة مخالفيها أو أضدادها، وهي تتشدد في الاستمساك بوجهة نظرها وصحة موقفها ونقدها لوجهة النظر الأخرى. لأن هذا الاستمساك ضروري كما سلف ولحظنا، على نجاح نظرية العمل المقترحة التي يجب أن تكون متماسكة وتحمل بثقة عالية حتى تكسب صدقيتها وتؤتي أكلها... وهذا ما ترشد إليه الآية الكريمة: ﴿ادخلوا عليهم الباب فإذا دخلتموه فإنكم غالبون، وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين﴾ (المائدة: 23) فما أن يستقر الرأي على نظرية عمل تغييري، مهما يكن نمطها، وهو الدخول عليهم من ذلك الباب، فلا بد من الإقدام وعدم التردد والتوكل على الله عسى تكون في ذلك الغلبة.

إذن نحن هنا أمام ضرورة الاستمساك بنظرية للعمل محددة بالنسبة إلى كل جماعة أو قيادة، لكننا أمام تعدد في الاجتهادات وأمام تفهم «الدخول من أبواب متفرقة» موضوعياً ولو لم يعجبنا ذلك حرصاً على الوحدة أو وحدة الموقف

والتوجه «ولا تزر وازرة وزر أُخرى» عند الغرم، والله يضع الغنم حيث يشاء. ولعل من الأمثلة البليغة في هذا المجال قصة أبي بصير رضي الله عنه فقد هاجر بعد صلح الحديبية إلى المدينة، وكان من شروط الصلح أن يعاد إلى مكة كل من يهاجر إلى المدينة بعد ذلك الصلح، فاضطر الرسول ﷺ أن يسلم أبا بصير لمشركي قريش وفقاً للاتفاق، لكن أبا بصير أخذ مبادرة مستقلة من عنده وعلى مسؤوليته فغافل حارسيه وقتلهما في الطريق وبدأ من هناك يشن حرب عصابات ضد قريش، وقد راح ينضم إليه كل من أراد الهرب من مكة فأزعج قريشاً إزعاجاً شديداً حتى أصبحت ترجو من الرسول ﷺ أن يأخذ المتمردين إلى المدينة. وكان الرسول ﷺ قد لحظ أهمية مبادرة أبي بصير فعلق عليه إطراءً.

يعطي هذا المثال نموذجاً لضرورة الدخول أحياناً من أكثر من باب واحد، ولكن هذا الدخول ما تم من خلال اتفاق تآمري، لا سمح الله، من قبل رسول الله ﷺ بالنسبة إلى ما تعهد به، فلم يوعز عليه الصلاة والسلام إلى أبي بصير أن يفر ويبني قاعدة مسلحة مقاتلة، على أسلوب حرب العصابات، فلو فعل ذلك لازدوج التعهد ولكان الضرر أشد من النفع. أما أن يحدث ذلك بصورة مستقلة عنه وبتحمل كامل للمسؤولية من قبل أبي بصير فقد تحقق أكثر من هدف في آن. فمن جهة بقي العهد مسؤولاً ولهذه المسألة في السياق الإسلامي أهمية مبدئية وسياسية من الدرجة الأولى، ويكون قد تحقق من جهة أخرى تجريب أسلوب لم يجرب من قبل فإن فشل فضرره محدود على صاحبه. وإن نجح عم خيره على عملية التغيير كلها. أما من الجهة الثالثة فخيار أبي بصير يدل على أن ثمة أكثر من خيار أمام المرء دائماً وكان شرط ذلك التجرؤ على المبادرة والمخاطرة متوكلاً على الله.

لكن من البدهي أن تعدد الخيارات لا يعني أنها جميعاً قابلة للتطبيق، بعد التأكد من سلامتها من الناحية الشرعية. لأن اختيار الأسلوب مشروط بموازين القوى وظروف الزمان والمكان. ولهذا يصل إلى حد الحرام اللعب بهذه القضايا خصوصاً، حين يتعلق الأمر بالدماء.

نظرية التداول على السلطة

يمكن أن يلفت الانتباه هنا إلى أن الأدوار التي راح الجيش يلعبها في

التغيير في عدد كبير من بلدان العالم الثالث ومن ضمنها البلدان العربية والإسلامية لا بالنسبة إلى إحداث تغيير في الحكم السياسي فحسب وإنما أيضاً في محاولة التحرر من الاستعمار، وبناء الدولة الحديثة من النمط الغربي، وإنجاز الإصلاح الزراعي ومحاولة بناء نظام اقتصادي تتحكم به الدولة ويتراوح بين النمط الرأسمالي والاشتراكي جعل بعض المنظرين يعتبرون أن الثورة والتغيير في العالم الثالث يمران من خلال الجيش وبقيادته. لكن هذه النظرية بدأت تتراجع بلا انتظام حتى الانهيار مع انهيار النظام الاشتراكي السوفييتي. لقد رزحت أغلب البلدان التي قادها العسكريون في العالم الثالث تحت الديون الخارجية والركود الداخلي والتراجع الاقتصادي في كل الميادين فضلاً عن الاختناق السياسي بسبب أزمة الحرية السياسية وحقوق الإنسان، الأمر الذي أعاد موضوع البحث عن نظرية التغيير إلى الواجهة من جديد وفي مقدمتها نظرية اعتماد الأسلوب الديمقراطي التعددي والذي يسمح بالتداول على السلطة من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وهي النظرية الأخيرة الآن بالنسبة إلى الكثيرين ممن كانوا يتبنون نظرية التغيير من خلال الجيش أو بقيادته ومن ثم من خلال نظرية الحزب الواحد في الحكم «والديمقراطية الموجهة» و«الاقتصاد الموجه».

أما اليوم فقد راح هؤلاء يجدون الدعم الخارجي لهذه النظرية من خلال الدول الغربية الديمقراطية التي اعتبرت أن نظام الديمقراطية هو الأفضل بعد أن تهاوى أمامه النظام الاشتراكي السوفييتي. فنظرية التغيير هذه يراد لها الآن أن تكون السلاح النظري ضد أي تغيير على أساس الحل الإسلامي، بل ضد أي تغيير وطني وعروبي يحمل محتوى تحررياً من الاستعمار أو مواجهة للكيان الصهيوني، أو توجهاً وحدوياً أو تضامنياً، لكنها نظرية معاكسة في جوهرها لكل أولئك الذين يريدون أن يستخدموها ضد الإسلاميين أو الوطنيين والعروبيين، لأنها تلتقي من حيث الأساس مع المبدأ الإسلامي الأول، وهو نهج الأنبياء والرسل كافة ذلك، أي البدء بفتح الحوار وترك الدعوة تمضي في الناس بلا إكراه أو قمع، فالبادىء بالعنف والقمع كان دائماً أعداء الأنبياء والرسل عليهم السلام، وكان البحث عن أساليب التغيير البديلة يأتي بعد سد الأبواب جميعاً بين الدعوة والناس، وبعد التشديد على أصحاب دعوة الحق لإسكاتهم بالقوة

وكبت أنفاسهم.

إن نظرية التغيير من خلال التعدد وإطلاق الحريات السياسية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه والاحتكام إلى صناديق الاقتراع تشكل الخيار الأفضل، والذي يجب أن يُسعى إلى تثبيته ويُضحى بالأنفس والأموال في سبيل ذلك، لكن لا يمكن أن يكون السبيل الأوحد الذي إذا أُعدم انحبس التغيير واختنق وانتهى من هذا العالم، فسنن التغيير حملت عدة نظريات وأشكال، إنها سنن جارية ولا تبديل لها.

إن الهجوم بهذا الشكل من أشكال العمل التغييري ضمن الظروف الراهنة سيضع أصحاب النظام الأمريكي الدولي الجديد في مأزق ويلقف ما يدعون من مقولات أيديولوجية زائفة ونفاقية من قبلهم، فالنظام العالمي الاستعماري القديم قام على أساس العنف وقهر الشعوب بالقوة، ودعم دائماً الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية. أما النظام العالمي الجديد بزعامة أمريكا فقد افتتح طريقه في شن حرب الخليج وكانت أكبر حرب دولية منذ الحرب العالمية الثانية. كما أن فرض قيم الغرب ومقولاته على الشعوب يقوم أساساً على أساس استخدام عنف الدولة، ومن ثم فإن شعارات الليبرالية والديمقراطية واللاعنف هي ضدهم ولا يستطيعون تطبيقها على شعوبنا كما يفعلون في بلادهم. وذلك، لسبب بسيط، وهو أنهم سيخسرون المعركة حين يحتكمون إلى صناديق الاقتراع أو الرأي العام أو يستطلعون رأي شعوبنا. وبكلمة، إنهم سيخسرون المعركة إن رفع العنف من لغة الحوار أو المنافسة. فإذا كان الغرب قد كسب معركته ضد الأنظمة الاستبدادية للدولة الاشتراكية وهو يرفع راية الليبرالية والديمقراطية فإنه سيضطر إلى تنكيسها، عملياً، حين يأتي الأمر إلى بلادنا، ولكن ذلك يحتاج من جانبنا إلى أن نحسن إدارة الصراع ورفع الشعارات فلا نترك لهم فرصة استخدام راية «الليبرالية والديمقراطية أو التعددية» في وجه الحركة الشعبية الإسلامية والوطنية والعروبية. ولهذا يجب ألا تترك لهم فرصة لإخفاء حقيقة وجههم العنفي والإرهابي، أو إعطائهم الذرائع المجانية لممارسة العنف والإرهاب ضدنا. على أن هذا كله يجب أن يتم بروح صاحبة حق وقوية غير متخاذلة أمام هذا التغيير في ميزان القوى، بل يمكن أن نلقف سحرهم وما يأفكون إذا ما واجهناهم في ميدان نحن الأقوى فيه وهو ميداننا أصلاً، أي الاحتكام إلى الناس بالحُسنى.

أربـــع خـــلاصـــات

الأولى: أنهم منذ الآن أخذوا ينادون بديمقراطية يحرم منها الإسلاميون بعد أن تأكدوا أنهم هم الخاسرون في هذا الميدان، ولهذا يجب ألا تكون ردة الفعل الأولى التخلي عن القبول بالتعددية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع من جانب المعارضة الإسلامية والبحث عن العنف رداً على ذلك، وإنما يجب أن يحول هذا السلاح (الديمقراطية والليبرالية) في بلادنا إلى سلاح ضدهم يكشف حقيقتهم ويربك موضوعاتهم النظرية والسياسية. وهذا بصورة عامة بالنسبة إلى أغلب البلدان الإسلامية مع بقاء باب الخيارات الأخرى في العمل مفتوحاً وفقاً لنضوج كل خيار وظروف كل بلد، أي ما أشير إليه من تعدد في خيارات أشكال التغيير واستراتيجياته، وضرورة توفر شروط كل شكل عند الاختيار.

الثانية: لا بد من تصحيح مواقف بعض الإسلاميين من موضوع التحالفات على مستوى الحركات والجماعات الإسلامية أولاً كما على مستوى التعاون أو التنسيق أو التحالف مع الاتجاهات والحركات الوطنية والعروبية والاستقلالية ثانياً، كما على مستوى المستضعفين في الأرض ثالثاً. هذا مع الانفتاح على الإفادة من تناقضات الدول الكبرى وصراعاتها في ما بينها وفقاً لكل بلد ولكل حالة، فالعمل الإسلامي يجب أن يدخل مرحلة السياسات المعقدة والمركبة والمتعددة الأوجه والمجالات والأبعاد.

وإنه لغني عن الإشارة إلى أن رسول الله ﷺ يشكل خير معلم في إدارة الصراع وحسن الإفادة، بلا تخل عن المبدأ، من كل العوامل والظروف المعطاة في زمنه بما في ذلك صراعات القبائل أو بعض مزايا التقاليد القبلية مثل الاستجارة والنخوة والعزة وغيرها.

إن ما تقدم يعطي صورة على المقصود بعبارة «نظرية العمل» وما ينشأ عنها من أساليب جهاد وكفاح وشعارات ومنطلقات ومعارك وصراعات أو من «استراتيجية وتكتيك». فإذا ما روعيت الثوابت الإسلامية الأساسية المتعلقة بالعقيدة وأركان الإسلام وتعاليمه في العبادات والأخلاق والمعاملات والحلال والحرام فإن نظرية العمل التي تحدد أسلوب التغيير تشكل متغيراً لا ثابتاً، ومن ثم تشكل خلافية في الاجتهاد تنبع من خلافية في تقدير الموقف في زمان ومكان محددين

تحكمهما ظروف وموازين قوى ومعطيات معينة، بل تشكل تنوعاً بحجم تنوع الدول الإسلامية وعددها. إن نظرية العمل، أية نظرية عمل، وما تقترحه من أساليب في المجاهدة والعمل والشعارات والنشاط بين الناس ونوع الخطاب وطرق الصدام أو المدافعة قابلة للاهتزاز وإعادة النظر في حالة تغيير الظروف أو في حالة عدم تحقيقها للأهداف بعد حين من الدهر أو في الحالتين الأمر الذي يؤدي إلى الاهتزاز فالدعوة إلى النقد وإعادة التقويم.

الثالثة: الذين يدافعون عن أسلوب محدد (استراتيجية وتكتيك بعينهما) دفاعاً مطلقاً بمعنى رفض كل ما عداه من حيث أتى يخطئون. وذلك كأن يتصور أحدنا أن ما من تغيير يمكن أن يحدث إلا بالعنف، أو بأسلوب معيّن من أساليبه، أو كأن يتصور آخر أن ما من تغيير يمكن أن يحدث، في كل الحالات وفي كل البلدان إلا بوسائل الإقناع والتربية أو التوعية أو التثقيف. لقد أخذت على سبيل المثال، ثلاث مدارس تتبلور مؤخراً حول الموقف من الانتخابات البرلمانية وما يسمى باللعبة الديمقراطية، فهناك من عارضها من حيث المبدأ بسبب استمساكه بنظرية الجهاد المسلح، أو الأسلوب العنفي باعتباره أسلوب التغيير الوحيد، دون أن يدعم وجهة نظره بمناقشة الوضع المحدد في المكان والزمان المحددين، وربما اتخذ من الحالات التي حلت فيها البرلمانات أو صودرت الانتخابات سبباً كافياً لإسقاط هذا الخيار من حيث أتى والقول بعدم جدواه في كل الظروف وفي كل الأمكنة وفي كل الحالات. وهنالك من تبنى أسلوب النضال البرلماني وشدد على الديمقراطية وقد اعتبر ذلك الأسلوب الناجح الوحيد لإحداث التغيير حتى أصبح يتحفظ إزاء الأساليب الأخرى في كل مكان، وإذا لم يجد في بلده مكاناً لهذا الخيار اعتزل وهاجر وبقي ينادي به بعيداً. أما في المقابل فقد أخذت تنشأ حالات جعلت من العمل ولو بمواجهة وتضحيات، لكسر موقف السلطة المعارض لهذا الخيار، أسلوباً في التغيير ثم هنالك المدرسة الثالثة التي لا تأخذ موقفاً من أي أسلوب، وإنما تترك أمر اعتماد الأسلوب المناسب على ظروف الزمان والمكان والمعطيات، فهي لا تغلق الباب نهائياً أمام هذا الخيار أو ذاك، أو الانتقال من خيار إلى خيار إذا ما سد باب الأول وانفتح باب الثاني، ولكن المشكلة هنا تكمن في أن عدم وجود استراتيجية محددة يواظب على تنفيذها يجعل التأثير في الواقع محدوداً ويتحرك

صاحبه مراوحاً في ما بين التيارات ويضعف تماسك خطابه. بكلمات أخرى إذا كان من المشروع للمسلم أن يرفض كل أسلوب للتغيير يخالف الشرع، وأن يرفض مقولة «الغاية تسوغ الوسيلة» فإن من غير المشروع أن يدحض هذا المنهج من خلال التمسك بوسيلة محددة بعينها لكل الحالات. وإذا كان من المشروع له أن ينطلق بداية من روح الإقناع والجدال بالتي هي أحسن والدعوة إلى كلمة سواء وأن يختار الرفق في المعالجة وأن يحبذ أسلوب التنافس الشريف، وإفساح المجال الحر أمام العمل الإسلامي، والإصلاحي، والانتخابي البرلماني في التغيير، فإن من غير الصحيح أن ينكر شرعاً بصورة مطلقة، على نفسه أو على غيره اعتماد أساليب أخرى، إذا ما كان الحال يقتضي ذلك. أي كانت الظروف مناسبة والشروط متوفرة بينما سدت الأبواب أمام الخيار المحبذ، فأسلوب التغيير ضمن الضوابط الشرعية ليس بمبدأ، وليس بثابت، وإنما هو متغير يحدد على ضوء البلد المعني محلياً وجواراً إقليمياً وعالمياً، ومن ثم يرفض العنف إن كان الأسلوب الأنسب على ضوء ذلك لا عنفياً، أو يرفض فكر اللاعنف إن كان الخيار عنفياً لا سيما في حالات كفلسطين والغزو الخارجي مثل احتلال السوفيات لأفغانستان، حيث لا استراتيجية غير استراتيجية التغيير بالجهاد المسلح وبمختلف أساليب المقاومة.

الرابعة: سيكون اختيار الأسلوب الأنسب للتغيير، كما كان دائماً، مدعاة لخلافيات واسعة في الاجتهاد، ولا بد من أن تتعدد الحركات بسبب ذلك، لأن من غير الممكن إلا أن يمر ذلك الاختيار عبر اجتهاد الأفراد والجماعات، فعلى الرغم من أن الواقع المحلي وواقع الأمة العالمي معاش ومشاهد، بصورة مشتركة، من قبلهم كلهم إلا أن من غير الممكن إلا أن يقع التعدد في اجتهاد أسلوب التغيير، ذلك بسبب اختلاف البشر بعقولهم ومعارفهم وتجاربهم وحسهم وظروفهم، وأهوائهم، كما أثبتت التجارب الواقعية أن فشل اجتهاد ما ، أو تأخر تحقيقه لهدفه سيكون مدعاة لولادة اجتهادات جديدة في تقويم التجربة وتحديد أسباب الخلل أو الجمود، أو الفشل، أو التضاؤل والضمور. ومن ثم لا بد من أن يعالج هذا الأمر معالجة سليمة فينظر إلى تعدد الاتجاهات في اختيار أسلوب التغيير باعتباره ظاهرة طبيعية لا مفر منها فيقع الاتفاق حيثما كان اتفاق، ويعذر البعض البعض الآخر حيثما كان خلاف، وهي المقولة التي طالما كررها الإمام

الشهيد حسن البنا. أما من جهة أخرى فيجب أن تحدد الخلافية تحديداً دقيقاً ومعلناً حتى لا تزر وازرة وزر أخرى. كما لا بد عموماً من أن تحل العقلية الجبهوية بدلاً من الفئوية الضيقة، وتتأكد الثقة بأن الأسلوب الأنسب تثبته التجربة ويؤكده الزمن ـ ولعل في التعدد، وإن كان غير محبذ فيما بين الإسلاميين، خيراً ﴿لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة﴾ (يوسف: 67). وبهذا لا يغامر، وبلا تخطيط مسبق بوضع البيض كله في سلة واحدة فيحار العدو من أين تأتيه الضربات، حتى لو لم يكن ذلك عبر تنسيق أو كان عبر خلافيات حادة وجادة. وقد يأتي الخير على يد أسلوب لم نتوقع نجاعته، ولا يحسبن أحد أنه يقوى، تلقائياً إذا ضعف اتجاه الآخر، لأن من الممكن أن تنهار جماعة ولا ترثها جماعة أخرى، فالذي يقرر نجاح أسلوبك في التغيير ليس فشل أسلوب الآخر، وإنما عليك أن تنجح في الامتحان من خلال صوابية أسلوبك وعملك وقولك، ومن خلال إجابات صحيحة تقدمها عن الأسئلة المطروحة، والتحديات القائمة.

وبالمناسبة قد يخشى طرف ما من أن يؤخذ بجريرة طرف آخر، لا سيما حين يتبع الأول أسلوباً لا عنفياً والآخر أسلوباً عنفياً، ولكن من الخطأ أن يصادمه أو يحاربه تبرئة لنفسه إذ قد يبوء بدمه، وإنما عليه أن يوضح خلافيته معه توضيحاً لا لبس فيه. ومن ثم إذا ما أخذه الآخرون بجريرة غيره فسيكون ذلك إثماً وعدواناً عليه، ولا بد من أن تبين الحقيقة وينقلب الأمر على الظالمين.

مع تجربة السيرة النبوية

ليس هنالك في تجارب التغيير في التاريخ القديم والحديث، ما هو أغنى دروساً، وأنسب للمسلمين، من السيرة النبوية الشريفة التي بدأت بالوحي لتنتهي بالنصر الكامل على مستوى شبه الجزيرة، وببداية الفتح المبين.

بيد أن التأسي بالسيرة النبوية العظيمة في التغيير والتعلم منها والاهتداء بها واستخراج السنن والعبر والأساليب منها يختلف اختلافاً كبيراً عن تقليدها بقياس مخطىء، أو بمخالفة، عملياً، لروحيتها ووجهتها، وسنتها، وذلك من خلال اتباع الأشكال حرفياً فلا يفرق بين الحالتين والزمانين والظرفين وما إلى هنالك

من معطيات مختلفة، وإن مثالاً على هذه الحرفية يمكن أن نراه في البعض الذين يظنون أن ما وقع للرسول ﷺ من أحداث سيتكرر مع كل تغيير، كأن تمر العملية بمرحلة مكية، والبعض يحسبها بعدد السنين إياها أيضاً، ثم تنتقل عن طريق طلب النصرة إلى يثرب فتكون الهجرة إليها ثم تقام نواة الدولة الأولى في المدينة، ويبدأ الأمر بالقتال وتخاض الغزوات والحروب حتى تصل إلى صلح الحديبية ثم يكون الفتح بعد حين.

إن المثال الإسلامي الأول في التغيير فيه ما هو ثابت وفيه ما لا يتكرر، فالظروف التي أحاطت بالدعوة الأولى من حيث معطيات واقع قريش والعرب والعالم في ذلك الوقت غيرها اليوم، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت المدن والقبائل تتمتع باستقلال أو شبه استقلال عن بعضها بعضاً، وكان من الممكن أن يطلب الرسول ﷺ النصرة من أهل الطائف، أو من بعض القبائل العربية أو من أهل يثرب، وكان بإمكانهم أن ينصروه بحد سيوفهم لو أرادوا، وإلا لماذا يطلب منهم ما لا يطيقون أو يستطيعون، وبالفعل نصرته يثرب بعد أن أسلم الأوس والخزرج. وهاجر إليهم مع الصحابة الأولين رضي الله عنهم، ليبني فيها نواة دولة الإسلام الأولى بعيداً عن مكة، وليبدأ منها القتال حتى تحقيق النصر. ولكن هل يقاس هذا الوضع وينسحب على دولة إسلامية معاصرة، حيث السلطة مركزية أشد ما تكون المركزية، وحيث أصبحت الجهويات والمدن والقبائل خاضعة للمركز خضوعاً مباشراً، ويمكن لجيش المركز أن يصل إلى أية نقطة ويسيطر عليها فوراً فهل ثمة إمكان أو مكان لطلب النصرة هنا كما حدث مع الطائف أو يثرب، كما أن لغة الخطاب في ظل دولة إسلامية وشعبها مسلم لا يمكن أن يكون نفسه حين يوجه إلى مشركين أو كافرين لم يعرفوا عن الإسلام كلمة واحدة، بل إن سنن التغيير حين يتعلق الأمر بمئات الملايين المسلمة وعشرات الدول الإسلامية غيرها حين يتعلق الأمر بمجتمع صغير وقد أصبح عليه وحده أن يكون نواة الدولة الإسلامية أو المشروع الإسلامي لتكون البداية ببضعة أفراد ثم ببضع عشرات ثم بضع مئات فتصبح آلافاً فعشرات الآلاف فملايين.

إن تعدد بلاد المسلمين اليوم وبلوغهم ما يزيد على الألف مليون يفرضان مسارات متعددة للنهضة لا مساراً واحداً يبدأ بنواة واحدة بعينها. فهذه الملايين

عاشت التجربة الإسلامية من قرون عدة، وتكوّن ضميرها الفردي والجمعي على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، واختزنت في داخلها للقرآن قدسية، ولرسول الله ﷺ أسوة وتسليماً، ولصحابته رضي الله عنهم محبة وتقديراً. فقد حفظت في ذاكرتها سنة الرسول الأعظم ﷺ نبياً وقائداً وحاكماً وزعيماً، وكم تلهفت لتلك النماذج المشرقة في حكم أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم، ولشد ما أعجبت بسير الأئمة والعلماء والقادة المجاهدين على مر العصور، أي أن «البداية» اليوم أو «البدايات» هي التوجه إلى هذا الضمير وإحيائه واستخراج مكنوناته، فالأمة موجودة وإن كان فيها ما فيها من الغبش والضباب والطين، وإن الإسلام فيها مكنوز بعضه ظاهر وبعضه مختزن وإن خالطه انحراف أو لم يبق منه هنا أو هناك إلا الإسم في الممارسة العملية أحياناً.

إذن نحن أمام حالة تختلف تماماً عن الحال زمن الدعوة الأولى. الأمر الذي يتطلب مراعاة متغيرات الزمان والمكان والظروف. ولهذا يخطىء من يظن أنه في مرحلة نشوء الدعوة وولادة الأمة، كما كان الحال مع بدء الدعوة في زمن الرسول ﷺ، منذ لحظة نزول الوحي ثم تشكيل الجماعة الأولى التي ستصبح الأمة الإسلامية. فهذا هو القياس الغلط لأن التأسي برسول الله ﷺ لا يشترط أن نبدأ من «الصفر» كما بدأ، فيما وراؤنا وأمامنا وبين ظهرانينا أمة إسلامية يبلغ تعدادها ألف مليون مسلم تقريباً وستصبح بعد ربع قرن أكثر من ألفي مليون ولها تاريخ يمتد خمسة عشر قرناً، وهي الأمة التي أسسها خاتم النبيين محمد بن عبد الله ﷺ. ثم راح الصحابة والتابعون وتابعو التابعين بإحسان إلى يومنا هذا يرفعون البناء ويزيدون المداميك، فإذا اعتبرنا أنفسنا في البداية الأولى نقع في القياس الغلط من عدة أوجه، وفي مقدمته: أن البداية الأولى تمت واستكملت وأتت بأكلها ولن تتكرر، وإنما المطلوب متابعة الطريق، أو العودة إلى الجادة كلما انحرف الركب بهذا القدر أو ذاك، فالمطلوب ليس ولادة أمة جديدة وتكوينها ابتداءً من نواة أولى، وإنما المطلوب إحياء أمة قائمة واستنهاضها وتجديد دينها، وإن الفارق لبيّن جلي بين الأمرين، ويترتب على كل واحد من الأمرين مقتضيات تختلف عما يترتب من مقتضيات على الأمر الآخر. فالخطاب السياسي الموجه إلى أمة مسلمة من ألف مليون عمرها خمسة

عشر قرناً، مهما ساءت أوضاعها، ومهما حل فيها من تغريب وضلال وجاهلية، غير الخطاب الذي وجه إلى مشركي قريش، وإن التعامل والمجتمعات المسلمة الراهنة غير التعامل والقبائل العربية في حينه، بما في ذلك من تبقى منها فقد تضاءلت استقلالية الجهويات والمدن واختل ميزان القوى بينها وبين المركز اختلالاً شديداً، فلم تعد قادرة على نصرة وحماية وهي في متناول الجيش وتحت سيطرته المباشرة قبل أن تنبس ببنت شفة. هذا فضلاً عن اختلاف الوضع العالمي في الحالتين، إذ الدول الكبرى اليوم في عقر الدار، ومن هنا فإن مسار التغيير وأشكال الصراع ومقومات الحشد والمواجهة ولغة الخطاب غير الذي جرى في تلك التجربة الأولى المباركة، وإن حافظ على ما هو ثابت في الخطاب الإسلامي عموماً.

الباب الثاني

حول موضوع العنف

ـ 1 ـ

يحظى موضوع العنف في عصرنا الراهن لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، كما يحظى عند بحث إشكالية أساليب التغيير، على أهمية كبيرة من قبل محبذيه، أو معارضيه، أو المحايدين على حد سواء.

ولهذا كان لا بد من وقفة أطول أمامه في هذا الصدد الذي يناقش إشكاليات أساليب التغيير.

الموقف من العنف

هذا الموضوع كثر الحديث حوله لا سيما مع الحملات التي شنت وتشن ضد مقاومي الاحتلال، كما ضد من يسمونهم بالقوى الإرهابية أو المتطرفة.

ولعل من البديهي القول إن العنف صاحب تاريخ الإنسان منذ أن عرف هذا التاريخ، فهنالك القائمة الطويلة التي لا تنتهي من الحروب في ما بين الأمم، والدول، والقبائل، وهنالك القائمة الطويلة التي لا تنتهي من الحروب الأهلية والثورات الداخلية وحروب المقاومة.

ويندر في التاريخ وجود من لم يؤيد عنفاً بعينه ويشجب عنفاً بعينه. فالذين قالوا برفض العنف من حيث أتى، ولم يمسوا سيفاً ولم يؤيدوا حامل سيف أو يباركوه هم أندر من الندور. وما من دولة، أو سلطان قام، أو يمكن أن يقوم، بلا جهاز عنف من جيش وشرطة ومحاكم وسجون، وما من حدود بين دول إلا ويحرسها جند مدججون بالسلاح.

أما عن العنف في ظل الحضارة الغربية المعاصرة فحدّث ولا حرج. فقد انتقلت به عمقاً واتساعاً، تسلحاً وحروباً، غزواً وعدواناً، إلى مستويات لا تسمح لها بأن تعيّر أحداً بالعنف وتغسل يديها منه. ومن ثم فهي في غاية النفاق حين تجعل من ممارسة العنف عملاً مداناً حتى لو كان دفاعاً عن النفس، أو رداً على عدوان، أو دفاعاً عن حق مهدور بالعنف والإرهاب الصهيوني أو الاستعماري.

ولهذا يجب أن يبحث موضوع العنف ويقوم تبعاً لكل حالة وأهدافها وطبيعتها وضرورته ومدى الاضطرار إلى ممارسته بعيداً من الابتزاز الغربي فيتحدد الرأي، أو الموقف تبعاً لكل حالة.

أما بالنسبة إلى مدى صوابية اللجوء إلى العنف في هذه الحالة أو تلك فهو من شأن أهل العلم والفقه، أما الحكم الفصل هنا فيرجع إلى النتائج العملية المترتبة حتى لو أجازه الشرع، أو بعبارات أُخرى لا يجوز أن يصار إلى تناول موضوع العنف بالإطلاق رفضاً أو تحبيذاً.

الإسلام والعنف

وإذا جئنا إلى الإسلام فسنرى فقهه في هذا الأمر يكاد يكون مكتملاً، فهنالك حالات دعا فيها الإسلام إلى قتال وجهاد وهنالك حالات دعا فيها الإسلام إلى المعالجة بالرفق والحكمة والموعظة الحسنة، وهنالك حالات جمعت بين الحالتين، تدرجاً من الرفق والإقناع والحسنى والصبر وصولاً إلى القتال وإن كان موقع العنف في العقيدة الإسلامية أو النظام الإسلامي أو الحضارة الإسلامية في موقع ثانوي عكس موقعه في الحضارة الغربية حيث يحتل موقعاً مركزياً.

المهم هنا لا يستطيع أحد أن يقول إن الإسلام يحرّم العنف بإطلاق، وإنما يضع له فقهاً يضبطه ويوجّه استخدامه، أو عدم استخدامه، سواء أكان بالنسبة إلى علاقة المسلمين بغيرهم أو بالمشركين والكفار أم كان بالنسبة إلى علاقاتهم في ما بينهم. الأمر الذي يفرض أن يناقش الموضوع في ظروف كل حالة، هذا من حيث المبدأ. وبالمناسبة ترى بعض الغربيين والعلمانيين يستخدمون موضوع العنف

والإسلام ضمن معيارين. فمن جهة يروّجون أن الإسلام قام بالسيف وتاريخه تاريخ سيف ثم يروّجون من جهة أن الإسلام متسامح يرفض العنف من حيث أتى وإذا ما مارس العنف طرف إسلامي فهو خارج عن الإسلام. وقد جاء بما هو غريب عن الإسلام. وبهذا يستخدمون الحجة ونقيضها دائماً أو المعيار المزدوج دائماً، في مواجهة الإسلام والمسلمين.

قرار العنف بين المقدمات والتنفيذ

تعددت الأسباب التي يستند إليها القائلون بضرورة العنف إزاء حالة معينة. فعلى سبيل المثال ربما استخدم التكفير أو الردّة سبباً، أو التعاون مع الاستعمار سبباً، أو الاستبداد والقهر والتعذيب من قبل السلطة سبباً، أو عدم إمكان تحقيق التغيير إلا بوسائل العنف بسبب طبيعة النظام الذي لم يترك متنفساً، ولم يسمح بأي إصلاح سبباً. وقد تتخذ حالات الفضائح والفساد ونشر الفاحشة سبباً. وربما دفع إلى العنف من خلال دولة مجاورة تعهدت في حمايته فكان سبباً.

والآن، لنضع جانباً كل منطق يمكن أن يوصل إلى هذه النتيجة، وبغض النظر عن مستوى جديته ووجاهته، أو صحة مقدماته أو عدم صحتها، ولنركز على مدى صحة أو عدم صحة اتخاذ قرار استخدام العنف.

إذا كان جانب المقدمات لا سيما حين يمس الموضوع إشكاليات مثل التكفير أو الردة يحتاج إلى مناقشة فقهية جادة قائمة بذاتها، وهذا ما يدور حوله نقاش بين الفترة والأخرى. وذلك لخطورته بما في ذلك تأثيره المباشر في الوصول إلى الجانب الثاني وهو موضوع العنف.

لكن من المهم في هذا الصدد أن يصار إلى التمعن جيداً في الآيتين 8 و9 من «الممتحنة»: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون».

فهاتان الآيتان وآيات أخرى لا تقيم فعل القتال بسبب الكفر أو الشرك وإنما

بسبب الفعل والممارسة والموقف. فمستوى الخلاف في العقيدة يواجه بآيات «لا إكراه في الدين» «وجادلوهم بالتي هي أحسن» أما مستوى الفعل فيقدر الرد بقدره وبما يناسبه ويناسب الحال والإمكانات.

على أن الجانب الذي يناقش هنا فهو المتعلق بموضوع العنف لأن من غير الضروري أن يأتي نتيجة حتمية لتلك المقدمات أو بعضها.

وبعبارة أخرى ثمة فرق بين المقدمات التي توصل إلى التوجه العنفي وقرار استخدام العنف. فالأولى تعتمد على حيثيات إما عقدية وشرعية، وإما وطنية وقومية وإما ذات علاقة بالمصلحة العامة والأخلاق، ولكن كل ذلك شيء وأخذ قرار العمل والتنفيذ شيء آخر، لأن النزول إلى المواجهة تحكمه سنن وشروط غير تلك المقدمات التي قادت إليه، وهذا الجانب هو الذي يحتاج إلى مناقشة مدققة هنا، لأنه يتعاطى وميزان القوى، والظروف المحيطة، وعوامل النجاح والفشل، ومن ثم إذا لم تقدّر هذه القضايا حق قدرها أو قفز عنها فسيترتب على ذلك هزائم، وتقع الضحايا والمآسي والكوارث. ويبقى الوضع على حاله إن لم يزد سوءاً بل هو في الغالب يرجع إلى الخلف أو ينتقل إلى الأسوأ.

تجارب استخدام العنف

دلت سنن التغيير في كثير من التجارب قديماً وحديثاً على أن استخدام أسلوب العنف سيف ذو حدين، بالنسبة إلى صاحبه،إنه لعب بالنار ولا يجوز أن يستخدم إلا بأعلى درجات التبصر وحساب الأمور، لأن الفشل فيه يجر إلى مجازر وويلات ولا يحقق الهدف بل يبعده. فالدخول في الحرب بين جيشين، على سبيل المثال، يحتاج إلى تبصّر وحسن حساب، وإلا كان تجنب خوض الحرب أفضل إن كانت النتيجة سحقاً نهائياً للجيش، ولربما كان الانتقال في مثل هذه الحالة إلى أشكال أخرى من الحرب غير الاشتباك الفاصل، كالقتال بالكر والفر، أو بالمجموعات الصغيرة، أو باللجوء إلى الجبال والغابات أو قلب الصحراء أو المدن، هو ما تحتمه النظرة النافذة والقرار الصائب.

ولهذا على الذين يأخذون قرار العنف أن يدققوا في الأمر عشرات المرات

أكثر مما دققوا في المقدمات التي اعتمدوا عليها حين وصلوا إلى النتيجة القائلة: هذا مرض لا يشفى إلا بالعملية الجراحية واستخدام المبضع، بل إن القرار هنا يحتاج إلى علم وجمع معلومات وحيثيات ويتطلب خبرة ومِراناً، وحدة ذكاء في تقدير الموقف، وحسن حسابه، أكثر بكثير مما تحتاج إليه تلك المقدمات. ثم إذا أحسن التقدير عند اتخاذ القرار تصبح كل خطوة لاحقة عند الإعداد والتنفيذ أشد تعقيداً من سابقتها وتحتاج إلى توفير شروط موضوعية وذاتية أكثر من سابقتها، وهذا ما ينبغي له أن يحسب مسبقاً، وتقدر إمكانات تلبيته تقديراً أولياً صحيحاً.

لذلك لا يجوز استخدام أسلوب العنف كيفما اتفق وبلا بصيرة وحسن تدبر وحساب، ولا يجوز أن يختبأ وراء النية الطيبة في هذا المجال. لأن فيه هدراً للدماء وإزهاقاً للأرواح وخراباً للعمل التغييري وله نتائج سلبية على الآخرين، إن وقع الخطأ الفادح. ومن ثم لا بد من أن يتعامل القادة وهذا الأمر بأعلى درجات الشفافية والشعور بالمسؤولية.

وبالمناسبة إن المحاسبة على النية هي أمر أخروي بين من يعرف في النيات وصاحب الحساب أما في الدنيا فالمرء يقوّم بفعله ونتائجه، ولا يمكن أن يقول لنفسه ما دامت نيتي حسنة فيمكنني أن أرتكب الأخطاء الفادحة التي قد تضر بالأمة والإسلام وتزهق بسببها الأرواح.

* * *

ـ 2 ـ

ثمة مجموعة من أنماط أو أساليب (استراتيجيات) العنف[1] عرفت عبر التاريخ الماضي والمعاصر، وإن لكل منها شروطها وسننها، ولعل من المفيد أن تقدم بعض الأمثلة على ذلك:

العنف والاحتلال الأجنبي

لعل من أنجح استراتيجيات العمل العنيف التي يمكن أن يلجأ إليها المرء باطمئنان عال هي تلك التي تقوم في ظروف احتلال أجنبي خارجي للبلاد، فتأخذ شكل مقاومة مسلحة في المدن والقرى أو شكل أعمال فدائية، أو تحرك مجموعات كبيرة، أو صغيرة، من بلد مجاور، أو شكل اعتصام في الجبال أو الغابات، أو بناء قاعدة محررة في إحدى المناطق خارج البلد أو داخله لتكون قاعدة انطلاق وتوسع. وهنالك أمثلة كثيرة على هذه الاستراتيجيات من تراث عبد القادر الجزائري، وثورة التحرير الجزائرية، كما من عمر المختار وعبد الكريم الخطابي والمهدي والقسام والثورات الفلسطينية وأفغانستان وعدد كبير من بلدان العالم الأخرى، المهم أن شروط حمل السلاح واستخدام العنف ضد احتلال أجنبي تكون في الغالب متوفرة. فهنالك أولاً استعداد الشعب لهذا النمط من المقاومة وانخراطه فيه وهنالك ثانياً دعم مباشر أو غير مباشر، في الغالب، من قبل أعداء أو منافسي دولة الاحتلال. فالعنف هنا ليس عمل تنظيم صغير وإنما هو أرض ملتهبة بالرغبة في الخلاص من الاحتلال. وكان النجاح حليف أغلب تجارب المقاومة المسلحة ضد احتلال استعماري عدواني، وكان الفشل في جولة لا يمنع من تكرار المحاولة وإصابة النجاح في جولة ثانية أو ثالثة.

---

(1) تستخدم كلمة «العنف» في الإعلام العالمي، لتشير إلى القوة المسلحة. علماً أن الكلمة أوسع من ذلك إذ يمكن أن تستعمل أساليب أخرى غير استخدام السلاح مثل المحاصرة والتجويع والنفي والسجن وألوان الضغط على إرادة الإنسان وما شابه. ولهذا فكلمة عنف هنا يجب فهمها ضمن سياقها وليس ضمن إيحاءاتها المضللة.

الحالات التي استخدم فيها العنف في المواجهات الأهلية الداخلية تراوحت بين الفشل والنجاح، ولكن أمثلة الفشل الذريع كانت أكثر مما لا يقاس مقارنة بحالات النجاح فالتاريخ الإسلامي والعالمي يعج بحالات الفشل، أما في العصر الراهن فثمة أمثلة غنية على ذلك متوفرة في تجارب أمريكا الوسطى والجنوبية، فالحالات التي أصابت نجاحاً كانت في كوبا ونيكاراغوا بينما سحقت عشرات المحاولات الأخرى، وكان أبرزها تجربة مارغويلا في حرب المدن أو تجربة غيفارا حين حاول تكرار تجربة كوبا في بوليفيا حيث الظروف كانت مختلفة تماما. إن عوامل النجاح أو الفشل في هذه الحالات تقررها في الغالب، ثلاثة عوامل رئيسة مترابطة: الأول مدى تماسك الحكم وجيشه أو تفسخه وتآكله، فإذا كان الحكم قوياً ومتماسكاً والجيش موحداً وراءه ومتماسكاً فالعنف ينتهي إلى فشل أما إذا كان الجدار مصدعاً أو قابلاً للتصدع، فالعنف، كما الانقلاب من المستويات الأدنى، أو انفجار التظاهرات واتساع الاضطرابات يحمل قدراً عالياً من النجاح.

الشرط الثاني: هو بلوغ اليأس عند الناس من النظام حداً عالياً فلا يعودون يأملون في بقائه خيراً، أو إصلاحاً، وقد ضاقوا ذرعاً بفساده وفضائحه وطغيانه ومظالمه وتفريطه بمصالح الناس أو الوطن، ومن ثم أصبحوا على استعداد للترحيب بالعنف ضده، أو بالإنقلاب عليه، أو بالنزول الكثيف إلى الشوارع وتحدي الأحكام العرفية والقمع، هنا تصبح فرص النجاح عالية. أما إذا كان الوضع الشعبي منقسماً، أو لم يصل حد اليأس وأصبحت المواجهة بين الجيش والقوى الذاتية المقابلة فيما أغلب الناس في مواقع المتفرجين فإن النتيجة تحسم في مصلحة الجيش المنظم والأجهزة. وقد أثبتت التجارب في المقابل أن الجيش يفقد تماسكه وإرادته إذا تشكل رأي عام واسع (نوع من شبه الإجماع) بحيث يجد الجندي أقرب الناس إليه ضده.

إن الوضع هنا يشبه إطلاق شرارة في سهل جاف قابل لاستقبالها أو إطلاقها في سهل رطب يتركها تختنق في مهدها.

أما الشرط الثالث: فهو إقليمي ـ دولي وذلك بأن تترك السلطة لمصيرها،

إما بسبب حالة اختلال خارجي في توازن القوى، أي حين تنتقل قوى كبرى لتعدل ميزان القوى فيُصبح ذلك في مركز الاهتمام الدولي مما يسمح بإفلات البعض، كما حدث في مرحلة اسقاط شاه إيران، وإما في حالة رضا خارجي عن عملية التغيير كحالة كوبا. أما إذا كان ميزان القوى الخارجي مثبتاً نسبياً في مصلحة السلطة فالأمر يأتي مختلفاً كما حدث في الحالتين، في نيكاراغوا نفسها حيث ساعد ارتجاج التوازن الخارجي في ظرف معين على النجاح (التراجع الأمريكي أمام السوفييت) ثم أدى اختلال التوازن الخارجي السابق نفسه، (التراجع السوفييتي إلى حد التدهور) إلى انهيار سلطة الثورة لحساب خصومها.

المهم هنا ملاحظة أن ثمة شروطاً عاماً أساسية يجب توفيرها أو توفرها إلى جانب شروط أخرى، ترتبط بخصوصية كل بلد، لا بد من مراعاتها عند أخذ القرار في اختيار استراتيجية التغيير، لا سيما عندما يطرح موضوع العنف على الأجندة، أو الانتفاضة الشعبية، أو التغيير من خلال انقلاب أو انتخابات عامة فاصلة.

تقليد التجارب الناجحة

هنالك تجارب لم تأخذ باعتبارها هذه المجموعة المعقدة من الشروط وبصورة حية، وذلك إما بالاكتفاء بتوفر عامل واحد فقط، وإما بنقل تجربة ناجحة في بلد معين نقلاً بليداً إلى بلد آخر كما حدث مع الذين حاولوا أن ينقلوا نظرية البؤرة المسلحة في الريف (كاسترو ـ غيفارا) أو نظرية البؤرة المسلحة في المدن (غريفاس ـ مارغويلا) أو نظرية حرب الشعب طويلة الأمد وتطويق المدن من خلال الريف ـ (ماو تسي تونغ) أو نظرية الانتفاضة المسلحة ـ تجربة ثورة أكتوبر في روسيا (لينين). فقد كان يأتي بعد كل ثورة ناجحة عدد من تجارب فاشلة حاولت تقليدها. فهذا النمط من التجارب المسلحة الفاشلة حاول تعميم تجربة معينة دون أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها، بلداً وظروفاً إقليمية ودولية، ولا خصوصية وضع ميزان القوى فيها. ولا الشروط آنفة الذكر.

لقد أثبت التاريخ أن بعد كل تجربة ناجحة هنالك عملية تنظير وتعميم لها بقصد إعطائها صفة القدوة حتى من ناحية الشكل والأسلوب. ثم هنالك محاولات تقليد بليد لا يراعي الشروط والخصوصيات، ومن ثم يأتي الناتج

سلسلة من الفشل والكوارث، فكم من انتفاضات مدن غرقت بالدماء والفشل من برلين لبودابست إلى شنغهاي تقليداً لثورة أكتوبر، وكم من مجموعات حاولت إقامة القواعد المحررة على طريقة (ماو تسي تونغ) وكان مصيرها الكارثة من الملايو إلى الفيليبين إلى الهند، وكم من بؤر مسلحة في الجبال تقليداً لتجربة كاسترو انتهت بكوارث. وكم من بؤر مسلحة في المدن في أمريكا اللاتينية حاولت أن تتبع نظرية مارغويلا قضي عليها وهي في المهد.

لذلك لا بد من تعلم دروس التجارب الأخرى لا تقليدها، والأهم الإدراك أن لكل حالة خصوصيتها ويجب أن تفهم فهما عميقاً أصيلاً بكراً.

ـ العمل من قاعدة حماية:

هنالك حالات من العمل المسلح الذي احتاج إلى قاعدة خارج بلده لتؤمن له الحماية، ولينطلق منها كما حدث في حالات كثيرة، تفوق الحصر. أما قانون العمل المسلح في هذا النمط فتعرضه الدائم للتغيير وفقاً لموقف دولة الحماية، إما بسبب معادلات دولية، وإما بسبب ضغوط عالية، وربما عسكرية مباشرة، وإما بسبب تشجيع الطرف المقابل لأعمال مسلحة من قبل المعارضة ضدها كذلك. المهم أن القانون الحاكم لمثل هذا النمط يعتمد اعتماداً أساسياً على دولة الحماية. وهنالك أمثلة لحالات استغلت فيها المعارضة للقيام بأعمال مسلحة من قبل دولة الحماية من أجل ممارسة الضغوط على الدولة المجاورة للقبول بمساومة ما، ثم تقع الفاجعة حين تتم الصفقة فتكتشف أنك كنت مجرد أداة، في عملية دفعتك إليها المثل والمبادىء والآمال العراض، وإذ بها عملية لا علاقة لها بالتغيير، وإنما سخرت لأغراض قطرية أو قومية تريدها دولة الحماية. ويمكن أن نجد في الصراعات العربية ـ العربية عدداً من الأمثلة على ما تقدم، كما تزود التجارب الكردية أمثلة بليغة كذلك.

هنا أيضاً لا بد من الفهم المعمق لطبيعة علاقات الدول ببعضها البعض، وعدم السماح بأن يُستخدم المرء في عملية لا يدري أبعادها الحقيقية، وهو يظن أنه يمارس عملاً تغييرياً عظيماً.

أما العمل من قاعدة الحماية بالنسبة إلى حركة جماهيرية تقود الشعب فعلاً في بلدها الأصلي فقد شذ عن الحالات المذكورة أعلاه، وهذا ما أثبتته تجارب

في أفريقيا لا سيما حركة المؤتمر في جنوبي أفريقيا، وتجربة الثورة في فيتنام الجنوبية حيث أفيد من قواعد الحماية خارج الحدود.

وإذا ألقيت نظرة سريعة على مجموعة الحالات التي اعتمدت على قاعدة حماية من قبل دولة ضد دولة أخرى (شقيقة أو غير شقيقة) فالنتائج السلبية كانت غالبة وأعم فيما النتائج الناجحة كانت محدودة جداً وشاذة.

* * *

ـ 3 ـ

في العنف الخارجي: الإرهاب

هنالك حالات من العنف، عرفتها مرحلة الحرب الباردة، لها علاقة بما سمي العنف الخارجي، أو الإرهاب الخارجي، ولا سيما الذي وجه ضد السفارات أو الطائرات، أو بعض المؤسسات، أو بعض الأفراد، وهو يعتمد على القتال الفردي من خلال مجموعة صغيرة، أو على التفجير، وهذا النمط من العمل لا يقدر عليه تنظيم صغير مستقل حتى لو اقتنع بجدواه، وأراد التفرغ له، لأنه يحتاج إلى إمكانات مادية وتقنية لا يمكن أن تتوفر لقوة صغيرة مستقلة، ومن ثم فهذا النشاط محكوم منذ البداية بالحاجة إلى دولة حماية وإلى دعم. أما أهدافه فلا تستطيع أن تتجاوز إزعاج الطرف المعني، أو الضغط عليه، أو إلحاق بعض الخسائر به. كما أن إمكانات نجاحه حتى في تلك الحدود تكون في حالة عد تنازلي بسبب قدرة الدول الكبرى، والدول بعامة، على اتخاذ الاحتياطات والإحباط المضاد، فضلاً عن قدرتها على الضغط الفعال ضد دولة الحماية، وقد أثبت هذا العمل أن ظروف الحرب الباردة كانت مؤاتية له وكثيراً ما استخدم لأغراضها، بينما ضاق عليه الخناق بعد انتهائها وبعد نشوء الظروف العالمية الجديدة التي لم تعد تسمح بتوفير دولة حماية ودعم لمثل هذا النشاط، إلا بحدود ضيقة جداً، ولم يعد قادراً على ممارسته بحرية غير العدو الصهيوني بسبب الدعم الدولي له، وقد يتغير هذا الوضع في حالة حدوث تغيير جديد في ميزان القوى فيما بين الدول الكبرى وسيظل من أساليب مخابرات الدول ضد بعضها البعض لضبط سقف الصراع فيما بينها.

ولهذا لم يكن بلا مغزى يؤكد صحة ما تقدم تصفية عدد من منظمات الإرهاب التي نشطت في فترة الحرب الباردة بعد انتهائها مثل «بادر ماينهوف» في ألمانيا، و«أكسيون ديركت» في فرنسا و«الألوية الحمراء» في إيطاليا، و«الجيش الأحمر» في اليابان، وحركتي «أبو نضال»، و«وديع حداد» في فلسطين.

على أن الإشكال الأساسي الذي يواجه مثل هذا العنف بالنسبة إلى المستضعفين، فضلاً عما تقدم، أنه يضع الجماهير في موقع المتفرج، وربما المصفق أحياناً، ولكن لا يمكن أن تقتدي به أو يكون وسيلة نضالها وهو بعيد عنها وفي أرض أخرى. ومن ثم فهو أسلوب لا يمكنه أن يمس عملية التغيير داخل البلد المعني أو على مستوى الأمة، لأن هذه العملية تحتاج إلى قوة الملايين لمواجهتها، ومن ثم ينبغي لكل استراتيجية تغيير، أو مواجهة، أن تقدّر فاعليتها، بمقدار أو مدى، تحريكها للشارع وتعبئة الجماهير وإشراكها في المجابهة.

الإرهاب الفردي

وهو نمط من العنف يلجأ إليه لتصفية قيادات في جبهة الخصم وهو يستخدم على مستويين، أحدهما مستوى تمارسه الدول والجبهات المتصارعة ولا تتعدى أهدافه، في هذه الحالة، أكثر من إزعاج الخصم وإرباكه أو الضغط عليه لمساومته، لكن التجارب أثبتت أنه عامل ثانوي في تقرير مجرى الصراع فيما بين الدول، أو فيما بين الجبهات الكبرى، ويبدو أن فاعليته تزيد في حالات الحروب لا سيما عندما تكون الرياح قد أخذت تهب ضد خصم بدأ ينهار فتأتي بعض الاغتيالات لتزيده انهياراً، أو لتعجل في ذلك. أما في حالات الأوضاع المستقرة أو حالات تفوق الخصم، فتأثيره معنوي ومحدود جداً إذ سرعان ما يتم تخطي الخسارة وربما كانت النتيجة إلى أسوأ بالنسبة إلى الهدف الذي استخدم من أجله.

ويحتج البعض بثلاث أو أربع حالات اغتيال فردي أمر بها الرسول ﷺ، لكن من دون أن يلحظ أنها جميعاً تمت في حالة الحرب وإعلان التمرد والقتال، وليس في الأحوال العادية، فهذا الأسلوب لم يكن نهجاً ولم يستخدم في المرحلة المكية، أما تلك الحالات فأحداها حادثة إرسال عمرو بن أميّة الضميري إلى مكة وأمره قتل أبي سفيان بن حرب، وكان ذلك في إثر اغتيال من وجههم النبي ﷺ إلى عضل والقادة من أهل الرجيع، ويبدو أن إرسال عمرو كان أقرب إلى الإنذار والتحذير منه إلى التنفيذ لأن عمرو كان مكشوفاً لقريش ولم يكن من السهل أن يصل إلى أبي سفيان وهذا ما حدث فعلاً.

أما الحالات الأخرى فوجهت جميعاً ضد أفراد كانوا يعدون لغزو الرسول ﷺ

مثل حالة يسير بن رزام اليهودي، وحالة كعب بن الأشرف، وحالة خالد بن سفيان ابن نبيح الهذلي[1].

ولهذا يخطئ خطأ فادحاً كل من يتخذ من هذه الحالات التي لكل منها ظروفها الخاصة «نظرية في التغيير» أو في معالجة الخلافيات السياسية سواء أكان داخل أم إزاء المخالفين من خارجها. فهذا الأسلوب بعيد كل البعد عن أسلوب التغيير في تجربة السيرة النبوية الشريفة. والدليل استثنائية الحالات آنفة الذكر وارتباطها بمرحلة القتال والحرب والاشتباك المسلح.

على أن هنالك من اعتمد هذا النمط أسلوباً في إحداث التغيير فبنى على ذلك نظرية تقول إن الاغتيالات الفردية سوف تربي الخصم وتخيفه، أو إنها قد تقود إلى انهياره، وقد استخدم هذا الأسلوب بتوسع من قبل الحشاشين ومن شابههم في التاريخ الإسلامي، واستخدم من قبل الفوضويين (الاناركست) في الروسية القيصرية وبعض الدول الأوروبية. ويجد حتى اليوم من يتبناه. ولكن التجربة أثبتت أنه لم يستطع ولا في حالة واحدة أن يحقق هدف التغيير الذي نوّه عنه حتى لو أصاب نجاحات متالية ولو في الرأس، فأهل الحكم لا يتهاوون بفعل الإرهاب الفردي فإذا أخاف بعضهم وانكفأ فسيأتي الأشد بطشاً وتصميماً لتولي الأمر والمواجهة، وهذا كان الشأن مع كل التجارب التي واجهها هذا النمط، وكانت النهايات دائماً فاجعة ليس على مستوى أصحاب هذه النظرية فحسب وإنما أيضاً على مستوى هدف التغيير نفسه.

أما من جهة أخرى، فإن هذا النمط هو أسلوب القوي ضد الضعيف على عكس ما يظن البعض، ويراد منه إرهاب الضعيف وإرباكه هذا وثمة تجارب حاولت فيها الأجهزة استخدام حالة إرهاب فردي، فعلاً أو تلفيقاً، لشن حملة تصفية للطرف المقابل تحت تلك الحجة. مما يؤكد أنه سلاح ضد الطرف الأضعف من أهل التغيير. وهو يحمل، من زاوية ثانية، في طياته بالنسبة إلى أصحاب المبدأ إشكاليات شرعية وأخلاقية لا يسهل تجاوزها في أغلب الحالات. هذا ويمكن أن نلاحظ أن من ارتكبه أقوياً كان أم ضعيفاً عاد عليه

---

(1) «تاريخ الامم والملوك» ـ الطبري، اللجزء الثالث ص 142 ـ 143 و395 ـ 396 ـ دار الفكر ـ بيروت.

في عصرنا الراهن بالسلبية والخسارة المعنوية وسوء السمعة.

يجمع البعض عند الترويج للاغتيال الفردي باتباع معظم ثورات أو حروب التحرير هذا الأسلوب ضد المتعاونين مع العدو الخارجي المحتل، وهذا يعني أنه مورس في ظل حرب وقتال وليس في ظل حالة عادية. لكن من جهة أخرى، فقد أثبتت التجربة الفلسطينية التاريخية أن استخدام الاغتيالات الفردية ضد من يُشتبه بهم، أو حتى يثبت عليهم، أنهم عملاء للعدو جاء بنتائج سلبية على مستوى العائلات والحمائل وارتد على الثورة عام 1939، وهو ما يجب أن تتنبه له الانتفاضة وتجعل ممارسته في أضيق، أضيق نطاق ضد الحالات الأشد خطراً وإيذاءً والتي يشهد الجميع على ارتكابها الجرائم وليس العمالة فقط ويستحسن أن يأتي التنفيذ من عائلة المعني لئلا يُستغل للإيقاع بين العائلات والعشائر وما شابه. أما الحالات الأقل خطراً، لا سيما تلك التي لم يقم على عمالتها وخطرها الدليل القاطع والإجماع العام، فيجب تجنب استخدام هذا الأسلوب ضدها، وربما اللجوء إلى أساليب التحذير المتكرر، والتأديب بالضرب المحدود هو الأنسب، والأكثر فعالية، ويستحسن أن يحرض الأهل والأقربون على الردع تجنباً لتأريث الخصومات والثارات فيما بين العائلات والحمائل والعشائر. إما مثل حركات المقاومة الأوروبية أو غيرها فيجب ألا يعمم في بلادنا.

وبالمناسبة استخدم الاغتيال الفردي في الصراعات العربية ـ العربية من قبل الأجهزة من أجل ممارسة الضغوط على الطرف الآخر لتغيير سياساته أو الانتقال من محور إلى محور. وقد دلت التجربة أنه كان في الأغلب ينتهي إلى الفشل في تحقيق هذا الهدف المتواضع، هذا دون الحديث عن تحقيق هدف تغييري في الوضع ككل، ولهذا يستطيع المرء أن يسقطه هو والعمل الخارجي - الإرهاب من قائمة نظريات التغيير أو أشكاله فهذان الأسلوبان لم يحققا تغييراً إيجابياً ولو عبر تجربة واحدة، ومن هنا جرى التعامل وإياهما من خلال حدودهما الضاغطة الجزئية فيما بين أجهزة الدول لا سيما الكبرى منها ضد بعضها بعضاً أو ضد الضعيف لإنهاكه وإرباكه. اما استخدامه من قبل حركات سياسية تتسم باليأس وقصر النظر فكانت نتائجه كارثية دائماً عليها وعلى أهدافها.

هذا ولم تثبت حالات الاغتيالات التي مارسها الأقوياء ضد الحركات السياسية أنها يمكن أن تحطم تلك الحركات أو تمنع تطورها. بل ثمة دلائل كثيرة أكدت أن الجراح هنا سرعان ما تضمد لتواصل المسيرة، كما لم تثبت حالات الاغتيال السياسي أنها أوقفت اتجاهاً سياسياً من خلال إرهاب أصحابه بل كان هؤلاء يأخذون الاحتياطات ثم يستعدون أكثر لمواصلة الاتجاه، وإذا لم يفعلوا جاء من بعدهم من كان أشد شكيمة منهم في السير في ذلك الاتجاه، وتحمل عواقبه، إن لم يتورطوا بالرد المقابل. ولعل من أكبر الدلائل على أن الإرهاب الفردي لا يصلح أسلوباً في التغيير أن ممارسته لا سيما في العصر الراهن تمت أساساً من قبل المخابرات الدولية والموساد الإسرائيلي والدول ضد خصومها المستضعفين.

ومن هنا يكون التبصر بالتجارب السابقة، ومن ثم معرفة القوانين الحاكمة، والسنن الجارية، في مسائل التغيير أو بالنسبة إلى كل نمط تغييري، يشكلان مرشداً ضرورياً عند اتخاذ القرارات أو تحديد الخيارات من بين أساليب التغيير.

تقويم الإرهاب أسلوباً

الإرهاب من بعض الزوايا السياسية والعملية والنظرية، علماً أن هذا التقويم من الناحية الفقهية فالتقويم يأخذ بحكم غالبية علماء الأمة باعتباره مخالفاً للشرع فقهاً ومنهجاً وأسلوباً، أما من عنده «فُتيا» في مصلحة الإرهاب فعليه أن يتحفظ عنها ما دامت الغالبية الساحقة من العلماء تقول بعكسها، بل عليه أن يأخذ بالتحوط ما دام الأمر يتعلق بالدماء وبنتائج تلحق أضراراً جسيمة في الأنفس والأموال وحياة قطاعات من الأمة لا سيما في المهاجر، فشبه الإجماع حاسم في موضوع الدماء أكثر من كل قضية عملية سواه.

أصل التعريف المعاصر لكلمة الإرهاب اقتصر بداية على اعتماد أسلوب الاغتيال الفردي من أجل تحقيق هدف التغيير، لكنه عاد ليشمل إنزال العقوبات الجماعية أو البطش أو التدمير أو التشريد واستخدام أشكال الترويع الجماعي بهدف إخضاع الناس ومنعهم من الاحتجاج والمعارضة والخروج. وكان هذا منهج الغزاة والمحتلين والطغاة، فإلى جانب الاغتيال الفردي السياسي أو الفكري أو العنصري هنالك الجانب المتعلق باستخدام العنف ضد المدنيين والناس

العادين لتحقيق أغراض سياسية.

أما من جهة أخرى فلكي تفهم ظاهرة الإرهاب التي تدعي الاستناد إلى المرجعية الإسلامية يجب أن تقرأ باعتبارها ظاهرة عالمية، وواحدة من اتجاهات التفكير والأساليب في الصراعات، وقد وجدت دائماً عبر التاريخ وعرفتها كل الحضارات والثقافات والشعوب، وهذه نقطة مهمة من أجل فهم أعمق لأسبابها ودوافعها وطرق معالجتها، لأن حصرها باعتبارها ظاهرة «إسلامية» فقط يؤدي إلى اتهام الإسلام، أو اتهام المجتمعات الإسلامية وأنظمتها بأنها الحاضنة والمولدة للظاهرة، وهذا غير صحيح مطلقاً.

فالظاهرة لها تجليات كثيرة في التاريخ، وفي العصر الحديث، على الخصوص وفي مناطق العالم كافة، هذا ولها مسميات كثيرة ومرجعيات متعددة. فظاهرة الحركات «الفوضوية» اللاحكومية في أوروبا وروسيا في القرن التاسع عشر، وظاهرة «البادر ماينهوف» في ألمانيا و«الأكسيون ديركت» في فرنسا، و«الألوية الحمراء» في إيطاليا، و«الجيش الأحمر» في اليابان وظاهرة «الأراغون» الصهيونية في فلسطين زمن الانتداب البريطاني، كما أن ظاهرة الاغتيالات الفردية وخطف الرهائن مورست مباشرة أو بالواسطة، في زمن الحرب الباردة من قبل الـ «سي. إي. إيه» والـ «كي. جي. بي» والموساد الإسرائيلي وعدد من أجهزة مخابرات الدول، والتاريخ عج بظواهر الاغتيال الفردي أو البطش الجماعي. وكان الإسلام ودولته من أول ضحايا الإرهاب الفردي الذي استخدم في اغتيال الخليفة الثاني عمر بن الخطاب والخليفة الرابع الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ثم يكفي تذكر حركة الحشاشين.

يمكن أن يلاحظ بداية أن سجل الإرهاب في التاريخ القديم والحديث كان أسلوب «الأقوياء» الطغاة وليس أسلوب الضعفاء إلا في حدود شاذة يائسة من جانب نخب ناقمة. ولهذا يمكن القطع أن الإرهاب في التاريخ لم يكن فعل الأنبياء والرسل، أو فعل المصلحين والثوريين الكبار، أو أصحاب العقائد والمبادئ. لأن استراتيجية الدعوات الدينية أو الإصلاحية أو الثورية في التغيير كانت تتسم بالنفس الطويل والعمل البطيء المتأني، ومخاطبة الناس وإقناعهم، فيما استراتيجية الإرهاب تتسم بالمباشرة التي تحتاج إلى قرار سريع ونتائج فورية، فمن صفات الإرهاب حين يمارسه الأقوياء الطغاة، كما الدول هو الحسم وبأسرع

الآجال، أما حين تمارسه نخب ناقمة، ضعيفة، أو صغيرة فهي تريد نتائج سريعة أيضاً من خلال فعل يحدث فجأة وبضجة، ويكون له دوي، ولو للحظة، ثم ينطفئ لتنقلب المعادلة وبالاً على أصحابه، ولا يؤدي إلى الهدف الذي ينادي به.

ثمة تركيز في بحث ظاهرة الإرهاب المنتسبة إلى الإسلام على البعد العقدي والفكري فيها، ولهذا ترى تشديداً على مناقشة «مناهج التعليم» والحجج «الفقهية» و«العقدية» التي تدعم المجموعة الإرهابية قضيتها من خلالها. وهذا البعد، ولا شك له أهميته لأنه يلعب لدى البعض دور المسوغ «المبرر» للفعل الاستثنائي كما لإعطائه «شعبية». لكن هذه الأهمية من دون التقليل من شأنها يجب ألا تحتل الأولوية في بحث أسباب الإرهاب ودوافعه، وهنا يمكن أن تقدم حجتان في دعم هذه النقطة:

الأولى أن الجانب العقدي والفقهي قد يكون موجوداً لدى الاتجاه المعني على مدى عقود، لكنه لا يتحول إلى فعل إرهابي تلقائياً. فدراسة أسباب انتقاله إلى الفعل والممارسة تتطلب البحث في أسباب وعوامل غير الجانب العقدي والفقهي. والثانية، أن الذي يدقق في بيانات الإرهابيين يجد لها بعداً سياسياً مركزياً، فالإرهاب تعريفاً عمل سياسي وليس عملاً دعوياً لا سيما من وجهة نظر المرجعية الإسلامية التي ترفض استخدام العنف والإكراه لتغيير عقائد الناس وأفكارهم أو لنشر العقيدة الإسلامية: ﴿لا إكراه في الدين﴾ (البقرة: 256) أما الآية الحاسمة في موضوعنا فهي: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾ (الممتحنة: 8 و9).

هذا يعني أن فعل القتال له بعد سياسي وهو رد على عنف مقابل وليس مرتبطاً بالدعوة ونشر العقيدة الإسلامية أو بالشرك والكفر من حيث أتيا.

وبكلمة ان البحث في الأسباب الدافعة للفعل الإرهابي يجب أن تعطى أولوية على ما يقدم في ما بعد من تبرير فقهي لها. والدليل أن ظاهرة الإرهاب ذات مروحة واسعة من المرجعيات التبريرية، كما تظهر مختلف التجارب العالمية. أما الدين عموماً، والإسلام خصوصاً ليسا أولها ولا آخرها فمن

مرجعياتها ما هو الحادي، وما هو علماني، وما هو ثوري وما هو عنصري وما هو قومي أو طائفي، بل يمكن القول إن المرجعية الإسلامية جاءت اليوم لتحتل على ضعف شديد آخر القائمة.

ولهذا عندما ترفض الإدارة الأميركية أن تناقش البعد السياسي للإرهاب وتنقل التركيز على مرجعيته التي بدعيها تخطئ مرتين: الأولى بحق البحث العلمي المعرفي الرصين في تتبع الأسباب والدوافع، والثانية تنقل المعركة وتمحورها حول المرجعية التي عمد الإرهاب إلى الاستناد إليها افتئاتاً وظلماً، والأمر كذلك حين تركز على المجتمعات الإسلامية وأنظمتها.

على أن هذا النقل المتعمد لا يحمل هدف إخفاء مسؤولية أميركا والدولة العبرية وأفعالهما فحسب وإنما أيضاً يُوسع إطار الحرب بما يشمل الإسلام نفسه والمجتمعات والدول الإسلامية، وبهذا تقدم خدمة جلى أخرى للإرهاب حين لا تحصره في حدوده، وفي ذاته، وإنما تأخذ الإسلام وقوى كثيرة في جريرته.

يتضح من متابعة الاستراتيجية الأميركية، لا سيما في الممارسة، أن الإرهاب مجرد ذريعة لتوسيع نطاق الحرب، فهو ليس شغلها الشاغل، فهنالك أغراض أخرى في نفس يعقوب مثل نقل الحرب إلى العراق، أو إجمال مقاومة الاحتلال بالإرهاب في فلسطين ولبنان، وبهذا يكون بوش وشارون ومن أخذ برأيهما قد أسدوا خدمة جلى لتنظيم «القاعدة» والتنظيمات المشابهة حيث يضمون إلى تلك «العائلة» القوى المجاهدة والوطنية المكافحة ضد الاحتلال، كما يضمون حتى الإسلام المعتدل كما فعل أصحاب العريضة المشهورة مع الشيخ يوسف القرضاوي. وباختصار الوجه الرئيسي للظاهرة الإرهابية هو بعدها السياسي وادعاؤها الرد على أفعال محددة، مهما تلفعت بالمرجعية الإسلامية، وهذا بالطبع لا ينقص ولا يلغي أهمية دحض مرتكزاتها الفقهية والنظرية.

الذي يتابع نشوء الحركات الإرهابية على المستويين العالمي والتاريخي يلحظ أن النزعات المتطرفة عموماً كما الاتجاهات المفرطة بالثوابت، كما مجموعات العنف بأكثريتها تخرج من رحم الحركات السياسية التغييرية والدعاوية الكبرى، ولأن هذه الحركات أو التيارات أو الاتجاهات تعتمد النفس المتأني الطويل لإقناع غالبية الناس بمواقفها وكسب الفئات الشعبية العريضة إلى جانبها،

ثم لأن القوى المسيطرة تكون قادرة، وأحياناً لمدى متطاول لعشرات السنين وأكثر، على السيطرة وامتلاك زمام المبادرة، واعتماد تهميش، وحتى اضطهاد، حركات التغيير الكبرى التي هي بالضرورة وسطية ومعتدلة وسلمية، ثم تتشكل ظروف محددة الأمر الذي يولد اليأس في بعض النفوس فتضيق الصدور من بُعد المسافة، أو من الدوران في المكان، وقد يصحب ذلك بطء في الاستجابة الشعبية، فترى قسماً من أولئك يذهبون إلى التفريط والانتقال تدريجياً إلى صفوف القوى المسيطرة أو منافقتها، وترى قسماً ثانياً يتطرف في مواقفه فيصب نقده أيضاً على سياسات الاعتدال والوسطية فيعيد لها أسباب تعثر التغيير، أو الفشل منظراً لشعارات جذرية تحت الظن بأنها تكسب الناس وتؤسس لمسار ناجح، لكنه لا يقترب من الفعل المباشر والمواجهة، أي يبقى في حدود الطرح النظري ثم ترى قسماً ثالثاً يتجه إلى العنف تحت دعوى أنه الطريق الوحيد الموصل إلى الهدف مشدداً في نقد الأطراف الأخرى جميعاً.

هذا القسم الأخير، الأخذ بنظرية الفعل الحاسم يجب أن يعتمد بالضرورة على التنظيم الصارم وعلى عضلاته الذاتية، وليس على الشعب - الأمة، وهنا يفترق أسلوب الإرهاب المعتمد على العضلات الذاتية عما عرف من أساليب الثورات الشعبية والانتفاضات العامة.

ومن يتابع مسار التغيير الإسلامي الأول يلحظ أن الأمر في القتال لم يصدر إلا بعد توفر القاعدة الشعبية الأولى وكانت الاستراتيجية هي توسيع القاعدة الشعبية. لأن النصر يتحقق عندما ينضم الناس أفواجاً إلى تلك الاستراتيجية التغييرية بعد القناعة بالهدف والعقيدة.

هذه هي القضية الأساسية والجوهرية والقاتلة في تقويم أسلوب التغيير الذي يعتمد على عضلاته الذاتية من دون مجموع الأمة والناس في منازلة الدول الكبرى، وهو بهذا يمثل أسلوباً فاشلاً سلفاً، في التغيير، فطبيعة هذا النمط من العمل يضع الناس في موقع المتفرجين، وينعزل عنهم، ويجعل كل طموحه انضمام أفراد إلى نهجه.

أما من ناحية أخرى فهذا الأسلوب بطبيعته تلحق به الشبهات الشرعية والإنسانية بلا جدال حين يستهدف المدنيين وغير المحاربين أو من يؤخذون

بجريرته من مسلمين، فضلاً عن أضراره المدمرة على أصحابه الذين حين يضعون عضلاتهم الذاتية قبالة قوى عظمى وأجهزة دولة مركزية منظمة مفتوحة أمامها آفاق الدعم الإقليمي والدولي.

فالتغيير لا يكون بعد مشيئة الله، إلا من خلال إقناع الجماهير وإحداث التحول في الرأي العام وانخراطه في العمل التغييري، وعندئذ يتحول الخصم إلى الاعتماد على عضلاته الذاتية (أجهزته) في مواجهة ملايين الناس فيخسر المعركة.

هذه النقطة هي ما يجب أن يدركها كل من يحمل دعوة أو يسعى إلى التغيير، أي الاعتماد على فعل الأمة - الجماهير الواسعة، بعد الاعتماد على الله، وليس المواجهة بالعضلات الذاتية مهما بلغ عدد التنظيم، فقد أعطت التجربة التاريخية المعاصرة أمثلة عدة تأكيداً على هذه الموضوعة. فكم من حزب كثر أعضاؤه قاتل الدولة، أو استفزته الدولة للمواجهة، من خلال قواه الذاتية، فيما غالبية الناس في مواقع المتفرجين أو في مواقع الحذر من طروحاته، فكانت النتيجة دائماً نهايته إلى فشل ودمار، هذه تجربة عشرات الأحزاب الشيوعية الكبرى كذلك، وهي تجربة ممتدة من إندونيسيا والعراق والسودان إلى اليونان وإيطاليا وألمانيا، فكيف عندما يدخل المعركة تنظيم يعد ببضعة مئات أو آلاف معتمداً على عضلاته، بل كيف عندما يواجه عالماً بأسره من دول كبرى ووسطى وصغرى بتلك العضلات، ويكون هناك من ينتظره ليفعل ذلك فيتخذه ذريعة ليبطش بالأمة وقواها الوسطية المعتدلة.

وهذا لا ينطبق على مقاومة قوات احتلال أجنبي إذ يختلف الوضع تماماً. لأن مقاومة احتلال تحمل بذور التأييد الشعبي وتأييد الأمة حتى لو بدأت معتمدة على قواها الذاتية.

ثمة تصور خاطئ يقع فيه اتجاه العنف الذي يعتمد في مقاومة الأنظمة أو الدول الكبرى، على الاغتيالات الفردية أو على عمليات تستهدف بعض المؤسسات أو تزرع متفجرات في أماكن عامة بهدف ترويع الأمنيين وإخافتهم أو قتلهم لإثارة فتنة طائفية أو إثنية أو جهوية وذلك من خلال تصور يقول إن هذه الأساليب سوف تخيف القوى المسيطرة، أو ترهب الناس العاديين فتدفعهم إلى معارضة حكامهم والضغط عليهم ليرضخوا لشروط أصحاب هذا النهج، لكن

التجربة أثبتت أن مثل هذه التصورات واهم وخاطئ من عدة أوجه: أولاً ليس هنالك من نظام واحد في التاريخ القديم والحديث سقط بفعل هذا الأسلوب وليس هنالك شعب واحد انقلب على دولته ونظامه لأنه يخشى زرع المتفجرات في شوارعه، بل الذي كان يحصل هو اندفاع الذين هم أشد قسوة وتطرفاً للصفوف الأمامية داحرين إلى الخلف من يتسم بالرخاوة أو يتردد في الرد الأقسى.

فهذه تجربة القاعدة على المستوى الأميركي، وتجربة الجماعات التي لجأت إلى العنف في مصر أو الجزائر، وهذه تجربة الحركات الفوضوية في أوروبا وروسيا القيصرية وعدد من المنظمات في ألمانيا وفرنسا واليابان، وأخيراً وليس آخراً هي تجربة «أبو نضال» (صبري البنا) في الساحة الفلسطينية وقد تصور أن اغتيال الذين يحاولون الاتصال بأطراف إسرائيلية سوف «يربي» الآخرين ويخيفهم ويجعلهم يمتنعون عن السير بهذا الطريق، لكن التجربة أفضت إلى العكس إذ تقدم الصفوف الأكثر تحدياً واندفاعاً حتى لمفاوضة الليكود وليس اليسار الإسرائيلي فقط.

وهنا تبدو تجربة نهج «أبو مصعب الزرقاوي» أمير تنظيم القاعدة في العراق صارخة في دلالتها سواء أكان من جهة اعتمادها الاغتيالات أم إرهاب الناس بالمتفجرات التي تحصد المئات في الشوارع العامة، أو استهداف المتطوعين في قوات الأمن والجيش بقصد تعطيل التجنيد. ولعل من يدقق في النتائج فسيجدها قد جاءت على ضد من كل تلك التصورات التبسيطية والخاطئة فقد راحت تتشكل قوات أشد تحدياً ولم يحجم المحتاجون إلى العمل في الشرطة والجيش من الذهاب إلى مكاتب التجنيد، ولا امتنعت الملايين من المشاركة في الانتخابات. ناهيك عن النتائج المؤدية إلى الفتنة بين السنة والشيعة لا سمح الله.

وبكلمة يجب ألا يخلط بين مقاومة الاحتلال وأسلوب الإرهاب الموجه إلى الداخل أو العالم الخارجي، لأن مقاومة قوات الاحتلال مؤيدة سلفاً من الناس ومن الأمة حتى لو بدا السطح راكداً، كما أنها من القضايا التي تحظى على إجماع الفقهاء، من حيث المبدأ فضلاً عن إقرارها من خلال المواثيق الدولية وأعراف الشعوب التي ابتليت بالاحتلالات بما في ذلك الشعب الأميركي نفسه والشعب الفرنسي وعدد كبير من شعوب العالم، ومن ثم أليس ملفتاً أن يلتقي

بوش وشارون ومنظرو الاتجاهات الإرهابية في المساواة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، فالطرفان يعتبران هذين الأسلوبين شيئاً واحداً ولا يفرقان بينهما، علماً أنهما يفترقان جذرياً ونوعياً من كل الأوجه.

في الموقف من سياسة الخصم.

لعل المعارضة الناجحة، أو حركة التغيير الحكيمة، هي التي تحدد أهدافها وفقاً لعقيدتها ومبادئها وثوابتها والمصلحة العامة، ثم تحدد نظرية العمل أو الاستراتيجية المناسبة وإلى جانبها خطة العمل التكتيكي، لتحقيق تلك الأهداف وذلك بناء على تقديرها لحال المكان والزمان وظروف الناس وسماتهم المحددة، ولموازين القوى القائمة والمحتملة وللأوضاع المحلية والإقليمية والدولية. فإذا كانت المرتكزات الأساسية كما مر سابقاً، تعتبر الهدف الكلي من الثوابت فإن نظرية العمل أو الاستراتيجية والخطة اليومية في التنفيذ تعتبر من المتغيرات، بل هي قابلة للتغير مع تغير الأساسات التي تبنى عليها مثل حال المكان والزمان المحددين، وظروف الناس وأمزجتهم وأفكارهم وسماتهم المحددة، ومثل موازين القوى القائمة والأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، وهذه جميعاً من المتغيرات، بل كثيراً ما تكون في حالة تغيير مستمر.

أما موقف الخصم، أو العدو، أو الطرف المقابل الممانع، وما رسم من أهداف ووضع من استراتيجية واستخدم من تكتيك في مواجه المعارضة أو حركة التغيير، فما ينبغي له أن يؤثر فيما تقدم إلا تأثيراً محدوداً، أو في الأصح ما ينبغي له أن يحدد نظرية العمل أو خطة المواجهة المقابلة. علماً أن الخصم حريص دائماً على أن يدفع بخصمه إلى المواقف التي يريدها حتى يسهل عليه منازلته وصرعه. ولهذا كثيراً ما يستفزه استفزازاً ليركب متن العنف والرفض المطلق حتى يعزله عن كثير أو قليل، من تأييد الناس، وحتى يوجه له الضربة القاضية أو الثقيلة وهو في موقع المعتدي والبادىء بالظلم في حين هو المظلوم والمعتدى عليه، كما أنه كثيراً ما يفرش أمامه من المغريات استدراجاً له من أجل أن تمحى الحدود الفاصلة، أو لتلطيخه بالطين نفسه الذي يلطخ الخصم. فتفقد المعارضة مصداقيتها ومسوّغ معارضتها أو مشروعها التغييري، ولكن يجب أن يلاحظ أن المغريات أفعل في استدراج الأفراد وسقوطهم منها في استدراج

الحركات والجماعات عموماً دون إسقاط احتمال استدراجها أيضاً. وذلك حين يجنح الخصم إلى الحوار والتعامل الإيجابي والمشاركة بصورة جماعية كذلك.

المهم أن الحكمة تقضي ألا يقرر لك الطرف المقابل سياستك وخطتك وطريقة مواجهته، لأنك إن فعلت لا تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار جملة الشروط الأخرى الواجب مراعاتها، وهي الأكثر أهمية، عند رسم استراتيجيتك، وسياستك وخطتك وطرق مواجهتك، بما في ذلك لغة الخطاب والتعبئة والشعارات.

فعلى سبيل المثال إن معالجة موضوع الموقف من دخول الشرطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وأريحا، وإقامة الحكم الذاتي فيها، يجب أن يقوم بمعزل عن موقف تلك الشرطة. وذلك سواء أكان استدراجاً لصراع عنيف أم لتعاون يُزكّي اتفاقي أوسلو والقاهرة واتفاق باريس الاقتصادي.

فالموقف هنا يجب أن يقوم على أساس معطيات أخرى كثيرة وأهمها معطى مقاومة الاحتلال وتفكيك المستوطنات وتحرير القدس وإبقاء القضية الفلسطينية حية ومن ثم إيجاد صيغة لتنظيم الصراع الداخلي سياسياً دون سقف الفتنة والاقتتال الداخلي قطعاً.

إذا كان كل صراع هو في الغالب حالة معقدة شديدة التركيب والتعقيد، فإن الصراع ضد قوة أجنبية (استعمارية أو استيطانية عنصرية) يظل الأقل تعقيداً وتركيباً لا سيما في تحديد طبيعة العدو أو في تحديد الأهداف أو في حساب موقف الشعب وتأييده أو في إتباع الاستراتيجية والتكتيك المناسبين في المواجهة.

أما الصراع الداخلي على مستوى القطر الواحد أو على المستوى العربي ـ العربي أو الإسلامي ـ الإسلامي فهو الأشد تعقيداً وتركيباً سواء أكان في تحديد طبيعة الطرف المقابل، أم كان في تحديد الأهداف أو نظرية التغيير والمواجهة والأسلوب (الاستراتيجية والتكتيك). فعلى سبيل المثال إن نسبة الخطأ في لجوئك للعنف في محاربة قوات أو اغتصاب استيطاني (أنظمة عنصرية) تظل محدودة جداً لأن المقاومة المسلحة والسلمية وقطع التواصل والحوار، في الأغلب، هو أسلوب المواجهة ضد الاحتلال منذ البداية أو بعد تجريب

الأساليب الأخرى وفشلها، (وبالمناسبة إن أشكال المقاومة اللاعنفية في مثل هذه الحالات تحمل عنفاً جماهيرياً عالي التوتر وإن لم يكن بالسيف وإراقة الدماء ـ تجربة غاندي مثلاً). وهو من جهة أخرى يحمل مشروعية في كل الأحوال سواء أكان من جهة الشرع الإسلامي أم من جهة القوانين والأعراف الدولية.

أما استخدام العنف في حالات الصراع داخل الأمة فيحمل الكثير الكثير من المخاطر. فمشروعيته أصلاً تحتاج إلى فتوى موثوقاً بها، وإمكانات الصواب في استخدامه أسلوباً للتغيير تظل خاضعة للمساءلة لأن إطلاقه والفشل فيه يؤدي إلى الكارثة على أصحابه وعلى الأمة. ومن ثم فإن التعامل والصراع الداخلي ينبغي له أن يعامل باعتباره حالة معقدة شديدة التركيب، ولا يجوز اختصارها بحالة من حالاتها، مثل بغي الطرف الآخر أو استخدامه أو تجاوزه لهذا الخط الأحمر أو ذاك، فالقرار هنا لا يقوم على تقرير جانب الباطل أو البغي أو الظلم أو الردة، أو الخيانة حتى يكون الخروج إلى العنف والمواجهة. لأن الخروج بالعنف والمواجهة يحتاج إلى توفر شروط النجاح وإلا فالفتنة أو الفشل، وهذان أشد على الأمة من تلك جميعا. ومن ثم يكون البحث عن أساليب أكثر مناسبة لظروف الصراع المحدد وما يحيطه من ظروف إقليمية وعالمية ومن حالة جماهيرية وموازين قوى لا يتعارض وما يمكن تقريره في جانب التجاوز مهما بلغ غلواً أي لا يجوز أن تحصر المعارضة لأشد أشكال الانحراف بأسلوب العنف فقط، أو الخروج من الساحة إلى عزلة سياسية أو «صوفية» أو استسلام، فأساليب المواجهة تظل ذات خيارات كثيرة وتخضع لمبدأ الاستطاعة وتتطلب تقديراً سليماً لجملة المعطيات، ومهما سدت المنافذ تبقى ثمة خيارات كثيرة متوفرة وذات نجاعة حتى لو بدت أكثر بساطة فالطغيان حين يشتد إلى أقصى مداه يصبح أكثر هشاشة في مواجهة أدنى أشكال المعارضة والمقاومة ولو كانت بسيطة ومتواضعة ولا عنفية، الأمر الذي يساعد بدوره على فتح مجال الخيارات الكثيرة الناجحة فلا يجد المرء نفسه محشوراً أمام خيار واحد ألا وهو العنف وبغض النظر عن نتائجه أو توفر شرائط النجاح فيه.

الفصل الثالث

الباب الأول

حول موازين القوى

1 ـ ـ ميزان القوى والصراع
ـ السيرة ومراحل ميزان القوى
ـ المراحل الثلاث لميزان القوى
ـ المستويات الثلاثة في كل مرحلة
2 ـ ـ المرجعية في العملية التغييرية
ـ حول المنهجية

الباب الثاني

التحالف في السيرة

1 ـ ـ التحالف لماذا؟
ـ الحماية والاستجارة: المرحلة المكية
ـ صحيفة المدينة: مرحلة المدينة
ـ صلح الحديبية
ـ فتح مكة
2 ـ ـ تقدير الموقف في صراع معقد
ـ السيرة والصراع الراهن
ـ مراجع

الباب الأول

ميزان القوى في الصراع

ما من موضوع أشد خطورة في مراحل الصراع المختلفة أو في المراحل التي تمر بها العملية التغييرية، مثل الموضوع المتعلق بميزان القوى، فميزان القوى بينك وبين عدوك هو الذي يقرر أن كنت في الدفاع أم في الهجوم أم بين هذا وذاك، وهو الذي يقرر الدخول في المعارك الفاصلة أو تجنبها، كما يقرر الكيفية التي يمكن أن تخاض بها المعارك الجزئية التكتيكية.

وتزداد أهمية الموضوع وخطورته حين نلحظ مجموعة العوامل المتداخلة التي تتطلب أن تحسب من أجل تقدير ميزان القوى في لحظة ما في المكان والزمان المحددين، ثم حين نلحظ أهمية تحديد الاتجاه المستقبلي لتطور ميزان قوى محدد هل هو يسير باتجاه مصلحة التغيير أم ضده أم بين بين؟، وإذا لحظنا أن كل عملية تغيير لا يمكنها أن تتقدم وتصل إلى أهدافها ما لم تحدث تغييراً في ميزان القوى القائم، ومن ثم لا بد لعمليات التغيير من أن تتعامل وموازين القوى تعاملاً مباشراً لا من ناحية مراعاتها وحسابها في اللحظة المحددة فحسب وإنما أيضاً من ناحية مجموع الإجراءات والسياسات التي يجب أن تأخذها عبر مسيرة معقدة من الصراع من أجل إحداث التغيير المنشود في ميزان القوى في مصلحتها.

وهذا ما يفترض أن ندرس السنة الشريفة من هذه الزاوية أيضاً، ولما فيها من خصب وثراء هنا كذلك.

أما من جهة أخرى فإن الاهتمام بدراسة إشكالية موازين القوى كانت تواجه من كثير من الإسلاميين بعملية إقصاء وتجاهل، وأحياناً رفض مناقشة الموضوع من حيث أتى، وذلك بسبب المنهج المادي الذي يعطي كل الأهمية في الحياة

والصراع لحساب العوامل المادية وموازين القوى ويقلل من أهمية العوامل الروحية والمعنوية لا سيما تدخل الغيب ويتنكر لذلك تماماً. ومن هنا اتجه الرد إلى إثبات عجز الفلسفة المادية عن تفسير التاريخ والصراعات الكبرى لا سيما بين رسالات السماء والشرك أو الكفر، لكن الذهاب إلى الجانب الآخر في التفسير إلى حد تجاهل موازين القوى والعوامل المادية المختلفة لا يسمح بدوره أن يفسر التاريخ والصراعات الكبرى بما في ذلك تلك التي خاضها حملة رسالات السماء تفسيراً دقيقاً متوازناً، لأن هؤلاء جميعاً عملوا، كما لحظنا، في ظروف الزمان والمكان والجغرافية والمجتمعات أي في إطار السنن الموضوعية، بما في ذلك إشكالية موازين القوى بالنسبة إلى كل عملية تاريخية. ثم كان المسار يكتمل أو يتكامل بتدخل الغيب دون أن يحل الغيب مكان السنن أو يلغيها إلغاء كاملاً، ودون أن تفعل السنن من دون تدخل الغيب بهذا القدر أو ذاك وفقاً لكل حالة.

إن الغلو الفلسفي المادي يجب ألا يقود إلى غلو مقابل، وإنما يجب أن ينقد بالرؤية الإسلامية المتوازنة التي لم تسلم له السنن لتواجهه بالغيب فقط، وإنما تواجهه بالسنن والغيب في آن، وهذا ما يضيف سبباً آخر لضرورة تسليط الضوء هنا على موضوع ميزان القوى.

السيرة ومراحل ميزان القوى

قسّم عدد من مؤرخي سيرة الرسول ﷺ أو سيرة الدعوة الإسلامية في عهدها الأول إلى ثلاث مراحل رئيسة: الأولى المرحلة المكية وهي مرحلة الاستضعاف، والثانية مرحلة المدينة وهي مرحلة التمكين، والمرحلة الثالثة وهي الفتح، والبعض سمى الأولى بمرحلة الدعوة وبناء النواة الأولى، وسمى الثانية بمرحلة النصرة حين تجد الدعوة من ينصرها ويمكّن لها أما الثالثة فسمّيت مرحلة الفتح.

وإذا أردنا أن نقرأ هذه المراحل من زاوية ميزان القوى فسنلحظ أن المرحلة الأولى تتسم بتفوق العدو تفوقاً عسكرياً كاسحاً ـ تفوقاً استراتيجياً وتكتيكاً ـ بل لا يكون ثمة إمكان لمواجهة قتالية، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة انتقال ميزان القوى إلى التمكن في قاعدة أمنة وبدء القتال بهجمات ومعارك على

المستوى التكتيكي لا الاستراتيجي أي معارك لحماية القاعدة من الإبادة والقيام بهجمات هنا وهناك دون الوصول إلى الدخول في المعركة الفاصلة. وهذه كانت سمة المعارك من بدر حتى صلح الحديبية، فالعدو ما زال متفوقاً من ناحية استراتيجية وما زالت خطته التطويق والإبادة من خلال الدخول في معارك فاصلة، وهذا ما أراد أن يحققه في معركة الخندق أو الأحزاب، بينما كان المسلمون في الدفاع الاستراتيجي والهجوم التكتيكي.

المراحل الثلاث لميزان القوى

لحظ ماوتسي تونغ هذه المراحل التي يمر بها ميزان القوى في حرب الشعب التي خاضتها تجربته في الصين فلخصها بثلاث مراحل استراتيجية مبتدئاً بمرحلة القاعدة الآمنة دون الحديث عن المرحلة الأسبق، فاعتبر الطرف المقابل في المرحلة الأولى في حالة تفوق استراتيجي من ناحية القوى العسكرية بينما يكون طرف التغيير ـ الثورة ـ جيش الشعب في حالة الدفاع الاستراتيجي من ناحية عسكرية، ثم ينتقل الميزان إلى المرحلة الثانية وهي التعادل الاستراتيجي أو على الأصح شبه التوازن الاستراتيجي ويكون الطرفان في هذه الحالة شبه متعادلين فلا يكون بمقدور أحدهما أن يحقق النصر على الآخر، ومن ثم تكون سمة هذه المرحلة إنكباب كل طرف لإعداد قواه من جديد من أجل تأمين التفوق لتبدأ المرحلة الثالثة وهي التفوق الاستراتيجي مرة أخرى لأحدهما، فيبدأ الهجوم العام الذي ينتهي بالانتصار التام وهذا شبيه بالتجربة الإسلامية منذ مرحلة المدينة، وهو كما يبدو قانوناً عاماً، مما يؤكد أن للسيرة النبوية الشريفة وللمرجعية الإسلامية أبعاداً تفوق ما يتصوره الكثيرون.

أما من جهة أخرى فتدل دراسة تلك المراحل في السيرة، كما دراسة التجارب العالمية المختلفة، أن لكل مرحلة من المراحل الثلاث مستويات كذلك: أدنى فمتوسطة فعليا، وهي التي (أي العليا) يبدأ فيها الانتقال إلى المرحلة الثانية، فتمر بالمستويات الثلاثة كذلك.

يلاحظ، أيضاً، أن لكل مرحلة من المراحل الثلاث، وكل مستوى من مستويات كل مرحلة سمات خصوصية في كيفية إدارة الصراع فيها وإعداد القوى ومواجهة الخصم، ولعل أخطرها، وأكثرها دقة بالنسبة إلى الطرفين هي المستوى

الأعلى الذي يهيىء للدخول في أدنى مستويات المرحلة التالية، فعلى سبيل المثال كان المستوى الأعلى في المرحلة المكية أي عقد البيعة مع الأوس والخزرج ثم لحظة الهجرة من أخطر ما مر في المرحلة الأولى.

ففي هذه المرحلة يصبح للقرار السياسي والمناورة السياسية دور أكثر أهمية في تقرير مصير الانتقال إلى التفوق الاستراتيجي. فقد شهدت على سبيل المثال تجارب ثورات وحروب شعبية لحظات حاسمة في إدارة الصراع في هذه المرحلة الدقيقة. فقد واجهت تجربة الملايو (التي أصبحت ماليزيا) في حرب التحرير ضد الإنجليز مرحلة دقيقة حين بدأ الإنجليز بالمناورة السياسية بعد أن عجزوا عن الحسم العسكري وأصبحوا في حالة شبه توازن استراتيجي، فراحوا يطرحون المساومة من خلال إيجاد تسويات وسيطة ـ حوار ومصالحة ـ وتشكيل حكومة ائتلافية من قوى سياسية معارضة والتحضير لانتخابات، وهنا لم تستطع قيادة الثورة إيجاد الردود المناسبة فأخذت الإنقسامات تدب في صفوفها بين قابل ورافض، كما أخذت قوى اجتماعية وسياسية معارضة تميل إلى الدخول في هذه التجربة، فكانت النتيجة أن عاد ميزان القوى العسكري بالانقلاب في مصلحة الجيش البريطاني وعادت الثورة إلى الانحسار والتقهقر إلى المرحلة الثانية انتهاءً بالتصفية.

وقد واجهت تجربة الرسول ﷺ حالة اتخاذ القرارات الخطيرة في صلح الحديبية، فلولا إيمان الصحابة بالوحي وحبهم اللامتناهي للرسول عليه الصلاة والسلام لتعرض الأمر للانشقاقات قبولاً ورفضاً، مرونة وتشدداً، ولولا قرار الهجرة في الوقت المناسب والتحوط له لوقع محظور خطير بعد انتقال ملأ قريش سراً إلى مرحلة قرار قتل رسول الله ﷺ، كما تبدت الحكمة يوم الزحف إلى مكة حين أعطى الأمان لألد الأعداء ورفع شعار بأنه «يوم المرحمة» ورفض شعار «يوم الملحمة» إن هذه القرارات السياسية كانت ذات أهمية استثنائية في حينها وفي أوانها.

ولهذا فإن على المدقق في سيرة الرسول ﷺ عموماً وفي تجربة المدينة خصوصاً أن يتعلم من الرسول عليه الصلاة والسلام كل فنون إدارة الصراع، بل البراعة في إدارة كل مرحلة وفي الانتقال من مستوى إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، وكيف تجتاز الانعطافات الخطرة اجتيازاً ناجحاً. فإذا كانت عناية الله

ترعى رسول الله وصحبه وجنده وحياً وحمايةً ونصراً، في كل حين فإن ذلك كان يسير جنباً إلى جنب مع الإيمان ومراقبة النفس والشورى والدراية، وحسن تقدير الأمور، والدقة في اتخاذ القرارات وقد لازمت هذه السمات، عدا الوحي، المسيرة الإسلامية بعد وفاة رسول الله ﷺ، لا سيما في العهد الراشدي، وفي جيوش الفتح، وفي عدد من الحالات في التاريخ الإسلامي، فالمسلمون وحتى في زمن رسول الله، ما كانوا لينصروا بالغيب إلا حين كانوا يستحقونه، ذلك بعد أن يكونوا قد استوفوا الشروط الإيمانية والعبادية والتوكلية، ويكونوا قد أخذوا في الوقت نفسه بالأسباب والسنن وساروا على العدل والحق وتوفير شروط الإدارة الناجحة في الصراع بينما يكون خصومهم قد راحوا يستوفون شروط الانهيار والهزيمة ترفاً وفسقاً وطغياناً وغروراً وغفلة وشللاً وغرقاً في الأخطاء والخطايا بعضها أو مجتمعة.

كان حال ميزان القوى من الناحية العسكرية في مرحلة المدينة من الهجرة حتى صلح الحديبية هو في مرحلته الأولى بالنسبة إليهم: قريش ومن لف لفها في حالة التفوق الاستراتيجي والمسلمون ومن حالفهم في حالة الدفاع الاستراتيجي، فقد مرت هذه المرحلة بحالات تجرع فيها المسلمون هزيمة أحد، وحصار المدينة، وكانوا في كل لحظة مهددين بالإبادة، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه في حالة هجوم تكتيكي يكاد يكون مستمراً بلا انقطاع فما رجعوا من غزوة حتى أعدوا لغيرها وقد بلغ عدد الغزوات الرئيسة أكثر من سبعين غزوة جرّدها رسول الله ﷺ وقاد الكثير منها بنفسه، فكان من المهم أن يبقى زمام المبادرة التكتيكية بين المسلمين وكان من الضروري أن تحقق الانتصارات الجزئية والمحدودة بفضل هذه المبادرة. وكان أهمها نصر بدر والصمود في معركة الخندق من هذه الزاوية، وذلك حتى يحافظ على المعنويات ويشتد الساعد ويكسب المسلمون الثقة بأنفسهم ونصر ربهم وحتى يُربك الخصم، وتضرب هيبته ويبقى من الناحية التكتيكية في حالة دفاع ما أمكن.

* * *

ـ 2 ـ

حول المرجعية في العملية التغييرية

إن دراسة التجربة الإسلامية السابقة لكل ما كتب عن التجارب العسكرية والسياسية والتعبوية في حركات التحرير أو ثورة أكتوبر أو الحرب الشعبية لتسمح بتأصيل علمي كامل في المضمار، وهو يفوق ما نظر له ماوتسي تونغ، والذي يعتبر أهم منظر عالمي معاصر، لتجربة حرب التحرير الشعبية (عملية تغييرية كبرى) فكل ما قاله عن المراحل الاستراتيجية آنفة الذكر، وكل ما استنتجه عن المرحلة الأولى، مرحلة الدفاع الاستراتيجي، حول ضرورة البقاء بالهجوم التكتيكي والتفوق التكتيكي، والحفاظ على زمام المبادرة نجد له في تجربة الرسول عليه الصلاة والسلام سابقة أكثر غنى واتساعاً، وأبلغ مغزىً وعبراً.

وبالمناسبة أتخذ الماركسيون العرب، على سبيل المثال، تجربة لينين في أثناء اندلاع الثورة المسلحة العامة نموذجاً في اشتقاق قوانين المعركة خلال ذلك، مثل ما أشار إليه لينين حول ضرورة المحافظة على المبادرة التكتيكية، وضرورة إحراز انتصارات جزئية بصورة مستمرة من أجل المحافظة على المعنويات وإنهاك العدو وإرباكه قبل الانتقال إلى الهجوم العام، بينما لم يتنبهوا إلى أن ما في تاريخهم أعظم مدرسة حتى في مجال قوانين الصراع وإدارته.

أما ما يجعل الدراسة العسكرية لتجربة مرحلة المدينة حتى صلح الحديبية، طبعاً وما بعدها، أكثر ضرورة وأهمية لأمتنا، ذلك أن التجربة الإسلامية الأولى قد اقترنت بالرسالة والدعوة وببناء الإنسان المسلم الجديد وبمجمل المشروع الحضاري العالمي الاستثنائي، وهو ما يوجب التأصيل لكل ذلك من أجل أن يكون في ذلك المزيد من الإسهام في معركة أمتنا وهي تواجه خطر الاجتياح الحضاري وما يتطلب من إشاعة فقدان الثقة بالنفس، ومن بخس لما عندها من إسلام وتراث وأمجاد ومخزون تاريخي، فتناول موضوع السيرة من هذه الزاوية عبر جهود العلماء والمفكرين يراد له أن يغني المشروع الإسلامي الحضاري

المعاصر، ويأتي إسهاماً متواضعاً إلى جانب إسهامات العلماء والمفكرين والعسكريين في تناول السيرة من كل أوجهها.

على أن ما يجب أن يشار إليه هنا هو ضرورة أن يعيد المبهورون بالغرب والذين ينهلون من آباره، النظر في تراث الأمة وتاريخها، فهذا التراث وهذا التاريخ أغنى من ناحية ما يمكن التعلم منه والتأسي به، والسير على هديه مما يظنون. ولا يجوز أن يعامل بكل تلك التبسيطية حين يقال أن فيه ما هو إيجابي وتقدمي وفيه ما يجب نقده والتخلص منه، وهو كلام منقول عن رأي بعض أهل الغرب أو بعض الآسيويين بالنسبة إلى تراثهم وتاريخهم، فنحن هنا أمام ينابيع وتراث وتاريخ ذوات استثنائية وتفرد وتمايز وهو ما يوجب التعامل وإياها تعاملاً مختلفاً عن تعامل الآخرين وتراثهم وتاريخهم، ومن جهة ثانية فلا يجوز أن يصار إلى الحديث عن التراث والتاريخ بالتقاط بعض الحالات، وأحياناً كثيرة، ما تكون ذات دور من الدرجة الثانية أو الثالثة، أو تكون هامشية كحالة القرامطة أو الخوارج، فيصار إلى إبرازها تاركين ما هوأساس في هذا التراث والتاريخ أي التجربة الإسلامية الأولى ومن سار على هديها واقترب منها عبر أربعة عشر قرناً من علماء وحركات أصيلة. ثم تراهم يشددون على بعض «التيارات العقلية» كالرشدية والمعتزلة فقط، مهملين الينبوع والأصل القرآن والسنة أولاً وقبل كل شيء.

إن الذين يتطلعون إلى نهضة الأمة العربية والإسلامية ويحملون مشاريع التغيير عليهم ألا يتواصلوا وهذا التراث والتاريخ بالحفاظ على الهوية الحضارية والخصوصية فحسب، وإنما عليهم أيضاً أن يكونوا تلامذة نجباء في مدرسة السنة وكيف صنعت تلك الوثبة التغييرية الكبرى فوق أرض العرب، وبالعرب المسلمين ثم منها انطلقت إلى العالمين فكانت أمة الإسلام وكانت الحضارة العالمية الإنسانية العظيمة.

حول المنهجية

لحظنا من قبل أن صلح الحديبية بمقاييس تطورات مراحل الصراع قد مثّل بداية مرحلة الانتقال إلى شبه التوازن الاستراتيجي لتبدأ استراتيجية التعبئة الكبرى والتحالفات وصولاً إلى لحظة الانتقال إلى الهجوم العام، وكان تقدير الموقف

من جانب رسول الله ﷺ دقيقاً وقد رأى بعين ثاقبة أن الهدنة ستتيح للمسلمين الانتقال إلى التفوق الاستراتيجي، وهذا ما شعرت به قريش بعد ذلك بفترة وجيزة فكان لا بد لها من أن تنكث عهد الحديبية وتخرج على الهدنة حتى توقف المد السلمي للإسلام، ولكن كان تطور ميزان القوى العسكري قد انتقل بفضل هذا المد إلى مرحلة التفوق الاستراتيجي الذي سمح بإعلان الهجوم العام حين توجه المسلمون بجيشهم نحو مكة فكانت الهزيمة الكاملة حتى بلا قتال في هذه المرحلة، وذلك بعد أن تبين لأساطين قريش أن المعركة العسكرية انتهت، وقد ساعدت على ذلك حكمة رسول الله ﷺ فيما اتبعه من سياسات حملت العفو والمرحمة وفتحت الأبواب لدخول الإسلام للذين كانوا حتى اللحظة رأس الشرك والعداوة، ولهم تاريخ أسود في محاربة الرسول ﷺ وإيذائه وقتل أحب صحابته إلى قلبه.

هنا لعبت الإدارة السياسية الحكيمة للصراع دوراً أكثر أهمية في الحسم النهائي للمعركة، حتى بلا قتال، وجنبت الكثير من التضحيات والكوارث كانت ستقع لو حشر الخصم في زاوية «قاتل أو مقتول». كما لعبت دوراً لا يقل أهمية في الوصول إلى مرحلة دخول القبائل والناس أفواجاً في دين الإسلام.

وإذا عدنا إلى صلح الحديبية فسنجده قراراً استراتيجياً من أخطر القرارات. فقد كان التقاط مناورة قريش لعقد الهدنة ولوقف ما كانوا يمكرون ضرورياً، لأن مصير الصراع لم يعد معلقاً على المواجهة المباشرة بين جيش قريش وجيش المدينة في الميدان العسكري، وإنما في كسب تلك الأطراف الوسيطة فيما بين الطرفين، وهي قبائل كانت في موقع المتردد أو في موقع المنتظر الذي يريد اللحاق بالمنتصر، وكان لموقفها تأثير استراتيجي على ميزان القوى في تلك المرحلة الحاسمة من شبه التوازن الاستراتيجي، أي أن من سيكسبها سيقلب ميزان القوى العسكري لمصلحته.

إن الكيفية التي تعالج فيها هذه المرحلة من جانب كل طرف في إدارته للمعركة السياسية تلعب دوراً حاسماً قد يفوق ما يجري في الميدان العسكري نفسه، لكن ليس بالضرورة أن تأخذ شكل صلح، أو هدنة، فقد تأخذ شكل حكومة بختيار في التجربة الإيرانية، أو حكومة كرينسكي في تجربة ثورة أكتوبر، أو تأخذ شكل دعوة لحكومة ائتلافية ثم انتخابات كما حدث في عدد من

التجارب بعد الحرب العالمية الثانية.

فالطرف الذي كان متفوقاً استراتيجياً يصبح في المرحلة الثانية مستعداً للتراجع نسبياً فيطالب بالحوار أو الهدنة، أو الصلح، وقد يقترح حلولاً بديلة تمس السلطة وهو يفعلها مناورة أو كرهاً، الأمر الذي يفرض على القيادة المقابلة أن تعطي جواباً أو تقدم بدائل، وقد أثبتت التجارب أن القرار المناسب يحتاج إلى حساب دقيق للمعطيات، وهو لهذا يحمل سمة أصيلة في كل مرة لا سمة نمطية وثابتة: رفضاً أو قبولاً، تشدداً أو مناورةً، أو طرحاً لبدائل مقابلة، فإذا كان من غير الممكن أن تكون ثمة وصفة جاهزة تصلح لكل حالة، فإن ما يجب أن يدرك هو خطورة القرار، أو خطورة إدارة الصراع في هذه المرحلة لأن ذلك يمكن أن يقرر كل شيء بالنسبة إلى المستقبل القريب، فالقرار الصائب وبمختلف تجلياته، كان يقود دائماً بمشروع التغيير إلى النصر، بعد حين، أما القرار المخطىء وبمختلف تجلياته، كان يقود إلى ضياع المكاسب والانتقال إلى طريق الهزيمة، فصلح الحديبية كان قراراً صائباً من جانب رسول الله ﷺ وصحبه رضي الله عنهم، فأسهم في الوصول إلى النصر.

أما في تجارب عالمية معاصرة فقد أدى رفض المساومة أو الارتباك في الموقف في تجارب الثورة في الملايو واليونان والفليبين إلى الهزيمة، بينما كان الموقف المزدوج من حكومة كرينسكي التي جاءت بها ثورة شباط 1917 في روسيا أي تأييدها ثم الانقلاب عليها ورفض المساومة معها من قبل لينين مساعداً على الوصول إلى كسب الجولة ضدها في أكتوبر 1917. أما في تجربة الإمام الخميني فقد رفض الموافقة على أي اقتراح قدم لإيجاد بديل لرحيل الشاه مثل تعيين ولي العهد أو مجيء حكومة بختيار، لكنه في الوقت نفسه لم يعلن معارضته مقدماً لذلك، وحصر الموقف بضرورة رحيل الشاه، ولكن ما أن رحل الشاه فعلاً وجاءت حكومة بختيار لتمثل مرحلة شبه التوازن الاستراتيجي، أعلن فوراً أنها غير شرعية، وقال بضرورة رحيلها، فقد كان أسلوب إدارة الصراع اليومي (التكتيك) هنا دقيقاً، فلو أعلن الرفض القاطع قبل الرحيل لأثر ذلك على توقيت الرحيل ومجيء بختيار ولأصبحت أمامنا معادلة مختلفة في المناورة السياسية. أما أخذ موقف مزدوج على طريقة لينين فكان لا يليق بمنهجية قيادة حريصة على صدقيتها، كما كان سيربك الاصرار الجماهيري.

المهم أن القرار السياسي في مرحلة شبه التوازن الاستراتيجي يكسب نصف

المعركة إن كان صحيحاً ويخسر المعركة إن كان مخطئاً، وهو يحتاج إلى أن ينبع من المعطيات ولا يكرر نفسه في كل حالة. وهذا يقضي بالتنبه من الذين يرجعون إلى قبول المساومة، أية مساومة، بغض النظر عن المعطيات والظروف والخصوصية، فيستشهدون بحالات معينة وتجارب أخرى بدلاً من أن يقيموا قضيتهم على أساس معطياتها وظروفها وخصوصيتها.

وعود إلى صلح الحديبية من أجل الوقوف أمام المُعَلِّم الأسوة ﷺ في إدارة الصراع، وهو الأسبق، والأكثر أصالة، وذلك لكي نتعلم المنهج الذي كان يستخدمه في تقرير الموقف واتخاذ القرار وليس الاقتصار على حفظ الشكل والقرار ومن ثم إعادة انتاجهما في ظروف ومعطيات مختلفة، فمناقشة موضوع صلح الحديبية يجب ألا يحصر في مناقشة جواز عقد الصلح أو الهدنة أو عدم جوازهما من الناحية الشرعية.

بل إن القول بالجواز الشرعي يجب ألا يعني الوجوب أو الجواز في حالات أخرى إذا ما كانت المعطيات مختلفة. فالتفكير التبسيطي هو الذي يعقد المقارنات المخطئة ويسيء استخدام القياس، أي المطلوب أن تقدم كل الحيثيات التي توجب أو لا توجب اتخاذ هذا القرار أو ذاك، وفقاً للمعطيات والظروف والخصوصيات المستجدة في عصرنا ومن ثم يؤصل القرار ويحتكم إلى رأي الشرع.

ولهذا فإن من التبسيطية المخلة أن يقرن اتفاق أوسلو، أو اتفاق القاهرة بصلح الحديبية، ثم يضرب عرض الحائط بالمعطيات وموازين القوى التي أوجبت صلح الحديبية، ويضرب عرض الحائط بنظائرهما في هذين الاتفاقين، فالمدافعون عن اتفاقي أوسلو والقاهرة، وبإجماع يعترفون أنهم لا يواجهون مرحلة انتقال في ميزان القوى إلى شبه التوازن الاستراتيجي في مصلحتهم، وإنما وقعوا الاتفاقين في ظل التفوق الاستراتيجي للعدو الصهيوني وحلفائه إقليمياً وعالمياً وفي المقابل في ظل تدهور عربي مريع في ميزان القوى وأما الاعداد للهجوم فيستعد له الكيان الإسرائيلي من أجل أحكام السيطرة على المنطقة، هذا دون التطرق إلى محتوى اتفاقي أوسلو والقاهرة من النواحي المبدئية والشرعية بالمقارنة إلى محتوى صلح الحديبية، أو إلى المستقبل الذي يحمله اتفاقا أوسلو والقاهرة مقارنة بالمستقبل الذي حمله صلح الحديبية.

إن هذه الملحوظات التي تشير إلى عدم جواز مقارنة اتفاقي أوسلو

والقاهرة وتداعياتهما على الأرض بصلح الحديبية ونتائجه على الأرض تفترض التأكيد مرة أخرى، على ضرورة أن نلتقط المنهجية التي تم بموجبها صلح الحديبية في مجرى الصراع، ومن ثم ما عبّر عنه وما حمله من نتائج ساعدت على حسم الحرب في مصلحة المسلمين.

الباب الثاني

التحالف في السيرة

ـ 1 ـ

التحالف لماذا؟

إن من يقرأ القرآن ويتابع سيرة رسول الله ﷺ يجد فيهما من العلم والعبر والمعاني ما لا يجده غيره إن اختلف عنه زماناً ومكاناً وعلماً وتجربة وقدرة على اشتقاق الدروس، ولعل هذا أحد الأسباب التي أدت إلى اختلاف اجتهاد أهل الاجتهاد، وأحد الأسباب في تعدد وجهات النظر والحركات الإسلامية، ولا بد من أن يكون أحد الأسباب الداعية لقبول التعدد في الاجتهاد في المجتمع الإسلامي، والداعية إلى عدم التعصب في الرأي، وإلى احترام الرأي الآخر، وإلى القبول بالإحتكام إلى الجماعة وأهل الحل والعقد في اختيار الحاكم وتغييره، وتأكيد الالتزام بالشورى، وإيجاد أفضل الأشكال والوسائط التي تحقق هذا الاحتكام وذلك الالتزام وحمايتهما. وأخيراً ليس آخراً هو أحد الأسباب التي تجعل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان.

ثمة مثال على ما تقدم يواجهنا في عصرنا الراهن يخص إشكالية التحالف وهي إحدى الإشكاليات التي تتحدّى العمل الإسلامي الدعوي والإصلاحي والسياسي والاقتصادي.

فالعالِم الذي درس القرآن وقرأ السيرة النبوية الشريفة في القرون الأولى للهجرة، على سبيل المثال لم يتوقف طويلاً أمام سلسلة ما عقد رسول الله ﷺ من تحالفات وعلاقات بمشركين وكفّار، وذلك لأن الإشكاليات التي كان

يواجهها في مجتمعه ودولته وزمانه لم تكن لتطرح عليه إشكاليات تحالفية مشابهة، فهو يعيش في ظل دولة إسلامية رسخت أركانها وأصبحت ذات سيادة عالمية، وهي إن واجهت إشكاليات فهي مخاطر الانقسامات الداخلية فيما بين المسلمين، أو مخاطر طغيان الحاكم، أو نشوء فئات فاسدة مترفة، أو انتشار انحرافات فكرية أو فلسفية أو كلامية. أما نحن اليوم فقد أصبحنا ممزقين شر ممزق إلى دول شتى، وأصبحت السيادة العالمية لدول الشرك والكفر وانقسم المجتمع الواحد إلى فئات وأحزاب وتوجهات فكرية وسياسية كثيرة، وبعض هذه الانقسامات تستند إلى المرجعية الإسلامية، وأخذ بعضها يتبنى مرجعيات علمانية مع تسليم، في الوقت نفسه بالانتماء للدين الإسلامي، وبعضها علمانية إلحادية وهكذا. . .

وهنالك أنظمة تقول في دساتيرها أن دين الدولة الإسلام وترجع بقوانينها إلى غير الشريعة الإسلامية، بل تقول بالقانون الوضعي المستند إلى المرجعية القانونية الرومانية، وهنالك موالاة من قبل بعض الأنظمة وبعض الشخصيات والمفكرين والأحزاب لأمريكا أو فرنسا أو بريطانيا، وفي السابق لروسيا والصين، وتكون هذه الموالاة أحياناً فكرية وأحياناً سياسية واقتصادية، أو فكرية وسياسية واقتصادية، وهذا يعني أن الانقسامات داخل المجتمعات الإسلامية أصبحت متعددة الأطر، وأصبحت الحالات والظواهر والسياسات ذات طابع معقد ومركب، فهي ليست انقساماً على أساس إسلام أو غير إسلام فحسب، وليست إنقساماً على أساس إسلام أو علمانية أو شرك أو كفر فحسب، وليست انقساماً على أساس موالاة لأمريكا والغرب أو الروس أو معاداة لهذه القوى فحسب، وإنما هي أيضاً انقسامات مركبة قد تدخل في الحالة الواحدة عدة أوجه، فقد نجد قوى إلحادية أو علمانية معادية للموالاة للغرب أو أمريكا، بل تسعى للكفاح ضد التبعية، وتطالب بالاستقلال والوحدة وتحرير فلسطين. . . وقد نجد قوى تقوم بفروضها الإسلامية وتشجع العمل الإسلامي الخيري، أو تنحاز إيديولوجياً وثقافياً للموقف الإسلامي. لكنها في الوقت نفسه في حالة موالاة لأمريكا وللغرب، وقد احتج بعضها بمعاداة الشيوعية سابقاً وبعضها يحتج الآن بالمحافظة على الكيان القطري أو على النظام بحجة التقاء المصالح أو بسبب الخوف من أشقاء مجاورين وهكذا. . .

المهم هنا أن نلحظ تعقد الانقسامات الداخلية وتركيبتها في المجتمعات الإسلامية في عصرنا الحاضر، هذا فضلاً عن الانقسامات ذات الطابع الطائفي والمذهبي والقبلي والجهوي والطبقي، والانقسام إلى دول ومجتمعات غنية وأخرى فقيرة وأخرى أشد فقراً، عدا التنازع على الحدود والزعامة والنفوذ الإقليمي، ويجب أن نلحظ أن هذه الإنقسامات واقعة في ظروف السيطرة العالمية من قبل الدول الغربية على الأمة والتحكم في مصائرها، بما في ذلك التمكن من فرض الكيان الإسرائيلي في دارها وبين ظهرانيها، وتزويده بكل أسباب القوة والتفوق العسكري ليتحكم في تكريس تجزئة مشرقها عن مغربها، وليبقى سيفاً مسلطاً على رقابها يتهددها بالتدخل والعدوان والتوسع، والآن راح يزحف نحو المصالحة والتطبيع والمشاركة في كل شؤون المنطقة التي يجب أن تغير في هويتها ومصالحها العليا بما ينسجم وهذا التوجه.

وتأتي ظروف انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج ومحاولة أمريكا المتحالفة مع الصهيونية العالمية الاستفراد في التحكم في قيادة ما يُسمى بالنظام الدولي الجديد ليزيد الأمة العربية والإسلامية تمزقاً وضعفاً ويعرّضها للمزيد من المخاطر على مستوى وجودها ومصالحها وهويتها وقدراتها، كما يتهدد، بصورة خاصة، ما عمّ الأمة من صحوة إسلامية، ومن مد في شعبية الحركات الإسلامية. وقد أخذت قوى متنفذة في الداخل العربي والإسلامي تستجيب لهذا التهديد فتضع يدها بيد القوى الخارجية لتضرب الحركة الإسلامية وتجهض صحوة الأمة، الأمر الذي زاد من حالات القهر والاضطهاد للإسلاميين في عدد من البلاد العربية والإسلامية.

هذا الواقع أخذ يتطلب من العلماء وقيادات الحركات الإسلامية أن يبحثوا عن أسباب تحشيد القوى لدرء المخاطر، أولاً وقبل كل شيء عن الأمة، ومن ثم حماية الصحوة والحركة الإسلاميتين. وكان مما أخذ يطرح نفسه بالضرورة إشكاليات التعاون أو التحالف فيما بين القوى الإسلامية بعضها مع البعض الآخر، وفيما بين القوى الإسلامية والقوى الأخرى في المجتمعات الإسلامية التي يمكن أن تلتقي وإياها على أهداف سياسية محددة مثل مقاومة المخططات الخارجية لا سيما الأمريكية ـ الصهيونية منها، أو محاولة إنقاذ هذا القطر أو ذاك من التجزئة، أو حماية القضية الفلسطينية من التصفية أو الدعوة إلى مقاومة

أنظمة الاستبداد والدكتاتورية، والمطالبة بالتعدد وإطلاق الحريات السياسية والاحتكام لصناديق الاقتراع.

وإن مثل هذه الأهداف قد تحشد وراءها في الداخل العربي والإسلامي قوى كثيرة ذات انتماءات عقدية وفكرية وسياسية مختلفة ومتناقضة، وهي من الأهداف التي قد يجد العلماء وقادة الحركة الإسلامية ضرورة لوضعها في موضع الأولوية في هذه المرحلة التاريخية، ومن ثم قد يرون أن تحقيقها يحتاج إلى تضافر قوى كبيرة تتعدى حجم الحركة الإسلامية وقدراتها، أو بعبارات أخرى إن معادلة ميزان القوى الراهن مالت في غير مصلحة الأمة وفي غير مصلحة الحركات الإسلامية ميلاناً عظيماً، وأصبح من الصعب حتى المحافظة على ما تبقى في اليد أمام هجمة راحت تدفع الأمور إلى التدهور أكثر فأكثر.

ومن هنا أصبح موضوع التحالف وحشد القوى فيما بين القوى الإسلامية من جهة، وغيرها من القوى من جهة أخرى، لوقف هذا التدهور ثم النهوض - يشكلان ضرورة لا غنى عنها، فهو واجب لا يتحقق الواجب إلا به، والله أعلم.

على أن هذا الموضوع أعاد طرح تلك التساؤلات المتعلقة بمدى جواز تعاون القوى الإسلامية وقوى غير إسلامية أو مدى جواز استعانة المسلم بغير المسلم، أو حتى مدى جواز إقامة حلف فيما بين الإسلاميين.

هذا الواقع الذي تعيشه الأمة ويواجهه العمل الإسلامي، وتلك التساؤلات التي راحت تطرح نفسها كضرورة وواجب، تجعلنا نعيد قراءة القرآن ودراسة سيرة رسول الله ﷺ ونحن مستحضرون صورة واقعنا بكل أبعادها، وفي أذهاننا ما نواجهه من تحديات وتساؤلات وما نستشعره من ضرورات وحاجات وواجبات.

هنا لا مفر من أن ندرك بعمق معنى تلك السلسلة الطويلة المعقدة من العلاقات التي عرفتها السيرة النبوية الشريفة منذ الجهر بالدعوة وصولاً إلى مرحلة النصر والمؤلفة قلوبهم، وقد أخذت تلك العلاقات أشكالاً شتى: فبعضها كان ذا طابع حماية، وبعضها ذا طابع تعاون أو حلف أو هدنة أو ترضية، كما وجدت علاقات أخرى انهارت فيها محادثات للتعاون أو التحالف لهذا السبب أو ذلك.

إن أول علاقة ذت طابع تحالفي، من حيث الجوهر، أو تعاضدي بين رسول الله ﷺ وواحد من غير المسلمين، يمثل عشيرة وبقيت على شركها، كانت بعمه أبي طالب، فقد قدمت هذه العلاقة التعاضدية من جهة أبي طالب حماية للرسول ﷺ وساعدته في المضي بدعوته وتنميتها.

وتطورت هذه العلاقة في مرحلة ثانية حين اشتدت وطأة قريش ليدخل بنو هاشم فيها إلى جانب عبد المطلب وقد وقف بنو عبد شمس وبنو نوفل على حياد، وذلك بعد حوار حاد بين الرسول ﷺ وعتبة بن ربيعة عقيد بني عبد شمس كانت نتيجته تحييده، وقد كان من ألد الأعداء، بينما اشتدت وطأة بني مخزوم وبني عبد الدار وبني عدي وبني همج على الرسول ومن أسلم معه، وكان حلفاً قديماً عقد بينهم في الجاهلية في مقابل حلف المطيبين الذي ضم بني هاشم وعبد المطلب وعبد شمس وبني نوفل.

في الحقيقة كان حياد عبد شمس وبني نوفل متذبذباً وقد مال أحياناً إلى التواطؤ والغدر والعداوة تبعاً لتطور الصراع.

ويمكن أن نلحظ هنا أن مشركي بني هاشم وبني عبد المطلب وفوا بحلفهم وتحملوا بسبب ذلك أذىً كثيراً وقد ابتلوا بالعزل والنبذ والتجويع.

وتغيّرت المعادلة مع وفاة أبي طالب ولم يكن هنالك من يأخذ مقامه من بني عبد المطلب أو بني هاشم، وإذا بأبي لهب يعلن بسط الحماية مكان أبي طالب. لكنها كانت حماية قصيرة العمر إذ طلب أبو لهب مقابل ذلك أن يعلن الرسول ﷺ أن حاميه أبي طالب في الجنة على الرغم من موته مُشركاً على دين قومه، فكان الجواب أنه في النار، فانقلب موقف أبي لهب إلى عداوة لا حدود لها. وبهذا رفضت الحماية التي تتطلب تنازلاً يمس أساساً في العقيدة.

خرج الرسول ﷺ إلى أخواله في الطائف وهم على شركهم يطلب النصرة والحماية، وعرض أمر هذا الحلف مع كل زعماء الطائف واحداً بعد واحد، فردّوا حلفه وانكروه ليعود ﷺ من عندهم مدمي الجسم والقلب.

عاد الرسول ليمكث في حراء من شعاب مكة، وأرسل إلى الأخنس بن

شريف ليجيره فأبى بسبب حلفه مع أعدائه، ثم بعث إلى سهيل بن عمرو فأبى لسبب مشابه، فأرسل رسول الله ﷺ إلى المطعم بن عدي عقيد بني نوفل بن عبد مناف ليجيره، فقبل وأدخله في حمايته، ولكن هذا الحلف الجديد لم يكن ثابت الأركان كحلف أبي طالب إلا أنه أدى الغرض في ظروف صعبة وحرجة وأتاح للرسول ﷺ الوقت الكافي للدعوة والبحث عن أحلاف جديدة.

جعل ﷺ يتصل بالقبائل خارج قريش يدعوها إلى الإسلام، أو إلى بسط الحماية التي تسمح بتبليغ الدعوة التي كانت قريش تمنعه منها، فلم يترك قبيلة أمكن الوصول إليها إلا عرض عليها أمر الإسلام أو أمر الحلف، حتى بلغ عددها العشرات من بني كندة، مروراً ببني عامر ووصولاً إلى بني حنيفة وغيرهم.

ولم تنجح هذه المحاولات لأسباب تتعلق بشروط وضعت هنا وهنالك، أو لأسباب تتعلق بظروف المعنيين وحساباتهم، إلى أن انتهى المطاف بالأوس والخزرج.

وكانت هنا إلى جانب النصرة، بيعة على الإسلام، لتبدأ مرحلة جديدة حاسمة في تاريخ الدعوة وهي الهجرة من مكة إلى يثرب ـ المدينة ولتقام القاعدة الآمنة نواة الدولة الإسلامية الأولى.

لم تكن مرحلة التمكين في المدينة بأقل غنى فيما احتوته سيرة الرسول ﷺ من ثراء فيما يتعلق بأمر التعاون والتحالف مع غير المسلمين.

وبالمناسبة يجب ألا يفهم من التركيز على هذا الجانب في السيرة أن الجوانب الأخرى المتعلقة بإدارة الصراع أو بناء القاعدة والدولة، أو تربية المؤمنين المجاهدين، أو خوض المعارك المسلحة وقيادة الغزوات، أو حل إشكاليات الممارسة، أقل غنىً وثراء.

صحيفة المدينة ـ مرحلة المدينة

وتبدأ هذه المرحلة بعقد ميثاق المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار من المسلمين ثم بعقد حلف مع يهود ممثلاً بصحيفة المدينة، وهي أخطر وأهم دستور أسس لدولة الإسلام الأولى، فالعقد الأول أو الميثاق يصلح نموذجاً،

في جوهره، لتنظيم العلائق فيما بين الحركات والقوى الإسلامية، وقد اعتبر حلفاً بمعنى من المعاني، وإن تميز عن مفهوم الحلف عموماً لأنه كان ميثاق مؤاخاة فيما بين مسلمين، وقد أصر العلماء على تمييزه عن أحلاف الجاهلية، لأن هذه الأخيرة كانت تقوم على نصرة الحليف ظالماً أو مظلوماً، معتدياً أو معتدى عليه، بينما حلف المسلمين يقوم في سبيل الله وعلى نصرة الحق والعدل والمظلوم والضرب على يد الظالم والمعتدي حتى ولو كان مسلماً.

أما الوثيقة في جوانبها المتعلقة بيهود بني عوف وبني النجار وبني الحارث وبني ساعدة وبني جشم وبني الأوس وبني ثعلبة وآخرين غيرهم ومواليهم، فتمثل نموذجاً للتحالف مع أهل الكتاب ومع مشركين وكفّار، ولم يكن كل الأوس والخزرج قد أسلموا وخرجوا من الكفر في المراحل الأولى من إقامة الدولة في المدينة، فعبدالله بن أبي مثلاً، بقي على كفره ردحاً من الزمن قبل أن يعلن إسلامه.

ثم كانت بعد ذلك معاهدة رسول الله ﷺ مع قبيلة جهينة، ومحالفته لبني مدلج، وقد كتب كتاب موادعة بينه وبين بني ضمرة، وبهذا قامت حواجز في وجه قريش، فبدلاً من أن تكون هذه القبائل، وهي على شركها وكفرها، إلى جانب قريش، أصبحت محايدة بين القطبين، أو أميل لموادعة المسلمين والتعاطف وإياهم.

عندما حقق المسلمون نصرهم المؤزر في بدر دخلوا مرحلة جديدة في ميزان القوى تتمثل في الدخول في مرحلة الهجوم التكتيكي في ظل الدفاع الاستراتيجي من الناحية العسكرية في مواجهة قريش. وقد علق ذلك الجرس لكثيرين إذ بدأوا يستشعرون أن الأمر جد، فالمسار الإسلامي لم يعد محصوراً محاصراً، وإنما أصبح واسعاً، وراح يتقدم خطوة خطوة بلغ حد إنزال هزيمة عسكرية بقريش، فحدا هذا التطور بعدد ممن حالفوا المسلمين إلى السعي لنقض عهودهم حتى يختل ميزان القوى من جديد فيتراجع الزحف الإسلامي، وهذا ما راح يخطط له بنو قينقاع وبنو النضير مع اليهود، وحدا بعدد آخر من المنافقين، ممن سبق وأعلنوا إسلامهم، ليخرجوا إلى السطح ويبدأوا بكيد معلن كما فعل في تلك المرحلة عبدالله بن أبيّ بن أبي سلول.

أما على جبهة العدو فقد نشطت قريش لعقد أحلاف واسعة ضد الرسول ﷺ، واتفقت مع غطفان وحلفائهم على الحشد لمهاجمة المدينة، وهي الحملة التي عرفت بغزوة الخندق أو الأحزاب.

وقد حاول الرسول ﷺ أن يوادع عيينة بن حصن ليشق حلف غطفان، لكنه عاد وانقلب ليشارك في حلف قريش وغطفان.

وعند ما اشتدت وطأة الحصار على المسلمين همّ الرسول ﷺ أن يعقد اتفاقاً مع حلف غطفان يعطيهم فيه ثلث ثمار المدينة مقابل رجوعهم وتركهم حلف قريش في إحكام الحصار على المدينة، لكن هذا الاتفاق الذي يحمل طابع الترضية لشق صفوف العدو لم يدم بعد استشارة سعد بن عبادة، وكان هذا هو رأي زعيمي الأنصار كذلك، وهما: عبادة بن بشر وأسيد بن حصن في ترجيح قرار قتالهم على قرار ترضيتهم، لكنه يبقى هاما بمغزاه ومعناه كما بحجمه المادي.

صلح الحديبية

وتنتهي غزوة الخندق في مصلحة المسلمين لتتواصل الغزوات المحدودة والدعوة إلى الإسلام، أو إلى الموادعة والحلف حتى دخل الصراع مرحلة جديدة في صلح الحديبية فكانت هدنة لحشد القوى في كل جبهة. ويقف على رأس الحشد توسيع الصفوف المؤمنة وتعزيز جبهة المحالفين وقد انضمت خزاعة بمشركيها ومن استخفى من مؤمنيها بعد عقد صلح الحديبية علناً إلى حلف الرسول ﷺ وكان ذلك من جانبها إحياء لحلف خزاعة مع عبد المطلب، وقد حمل ذلك اختراقاً عميقاً في جبهة قريش في عقر مكة نفسها منذ أول لحظة ليكون مسهماً في تقوية وضع المسلمين في التوازن الجديد للقوى، وهو ما جعل من خزاعة بعد ذلك نقطة الاحتكاك والاستفزاز لنقض صلح الحديبية من جانب قريش ومن دخلوا بعهدها فيه.

فتح مكة

على أن فتح مكة ودخول الناس أفواجاً في دين الله أبدل الكثير من التحالفات من خلال الدخول في الإسلام، فبعضها نقض من جانب أصحابها،

وبعضها استُبقى حتى نهاية أجله، لتبدأ رحلة جديدة في العلاقات المعقدة التي تقتضيها سنن الله تبارك وتعالى في صراع الدعوة وأعدائها، أي مرحلة جديدة تبدأ بالمؤلفة قلوبهم لتنتقل إلى المهادنات والمعاهدات والموادعات وألوان الأحلاف التي عرفتها مراحل الفتح في كل حالة من مشارق الأرض حتى مغاربها.

يشكل حديث رسول الله ﷺ عن حلف الفضول: «ولو دعيت به اليوم أجبت» (رواه ابن اسحاق، وقد ذكره في سنده عن ثقاة) أي نصرة كل مظلوم يستغيث بحلف الفضول، وقوله ﷺ: «كل حلف في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة» (سنن أبي داوود) وهذا ينطبق على الأحلاف التي تناصرت وتتناصر ضد ظلم وعدوان لإقامة حق وعدل كحلف الفضول وحلف المطيبين الذي قال عنه ﷺ «شهدت حلف المطيبين وما أحب أن أنكثه وإن لي به حمر النعم» (رواه الإمام أحمد في مسنده) وتخرج منها الأحلاف التي قامت على عصبية وتناصرت وتتناصر حتى على الظلم والعدوان، وهي التي يشملها حديث رسول الله ﷺ«لا حلف في الإسلام» أي لا يعقد المسلمون ضد بعضهم بعضاً أحلاف عصبية كأحلاف عصبيات الجاهلية.

وروى البخاري عن عاصم قال: قلت لأنس بن مالك: أبلغك أن النبي ﷺ قال «لا حلف في الإسلام» قال: قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري.

* * *

ـ 2 ـ

تقدير الموقف في صراع معقد:

إن المتأمل المتعمق في سيرة رسول الله ﷺ ومتابعة وقائعها في مختلف مراحلها وظروفها يلحظ أنها واجهت كل السنن التي وضعها رب العالمين في الصراعات الإنسانية لا سيما الصراع الذي يخاض في ثنايا عملية تغيير تاريخية كبرى، ومن ثم يلحظ كل ما واجهته من تعقيد الظروف ومن حالات مركبة حمّالة أوجه، فكان المسير عبر كل ذلك قد احتاج إلى دقة عالية في تقدير الموقف وإجراء الحسابات وإدارة الصراع ضمن مراعاة دقيقة لظروف الزمان والمكان.

لقد شقت الدعوة مسيرتها إلى النصر عبر طرق متعرجة طويلة تحف بها الصعاب، وواجهت أساطين السياسة والمكر والمكائد من طرف زعامات مجربة وذات ناب أزرق في السياسة والرأي والحرب، فاحتاجت أن تعتصم بالإيمان والتقوى والصبر والشجاعة وطول النفس، إلى جانب الذكاء والحكمة والحنكة، وبدراية عميقة لما يحيط بها من أوضاع محلية وإقليمية وعالمية، فالصراع لم يكن بسيطاً سهلاً مثل صراع على حلبة بين مقاتلين، فما كان كافياً لثلة المؤمنين أن تعزز إيمانها وتجمع قبضتها وتشد على خصمها، متوكلة على الله، شدة رجل واحد حتى يكتب لها النصر.

إن المسيرة لم تكن بهذه البساطة، وإنما كانت معقدة متعرجة طويلة، وفي كل مرة تحتاج إلى القرار الصائب والسياسة الصائبة، تحالفاً أو رفضاً للتحالف، مواجهةً أو انسحاباً، مسالمةً أو محاربةً، مبادأةً أو مدافعةً، محاولةً ناجحةً وأخرى فاشلةً، تأجيلاً وتعجيلاً، وهكذا. . .

لقد كان خصوم رسول الله ﷺ من أخطر القادة والزعماء من أهل الخبرة والتجربة والدهاء والمشاورة. وكان كيدهم لتزول منه الجبال، وما كانوا ليهزموا لولى أنهم ووجهوا بمستوى من الرجالات بقيادة رسول الله ﷺ يفوقونهم في إدراك الصراع وأفانينه، وفي معرفة دنياهم فضلاً عن تحصنهم بالإيمان والتقوى والخلوص لله، وما كان الغيب ليتركهم دون نصرة هنا وهناك، وما كان الوحي

ليتركهم حتى ينزل ليؤكد ما اتخذوا من قرارات أو يصحّح أو يهدي لما غفلوا عنه... لولا كل ذلك مجتمعاً لما كتب نصر. بل لقد شاءت إرادة الله تبارك وتعالى أن تأخذ سنن الصراع أقصى مداها، ولا يأتي النصر إلا بعد اجتياز طريق معقد متعرج طويل، كان بحاجة إلى أن تتوفر فيه شروط كثيرة حتى يصل المؤمنون وهم بقيادة رسول الله ﷺ ومعه خير الرجال رضي الله عنهم إلى النصر المبين. وكان تقدير الموقف تقديراً صحيحاً في كل منعطف وحالة، بل يومياً، قد شكل عاملاً هاماً في تجنب الهزائم والسحق أو تحقيق الانتصارات.

السيرة والصراع الراهن

على حركات التغيير في زماننا أن تدرك تعقيد العملية التي أمامها، لا سيما في ظروف عالمنا المعاصر، فقد اتسعت الهوة في ميزان القوى بيننا وبين عدونا، كما سبق شرحه، سواء أكان بسبب ما يتمتع به من أسباب القوة المادية والعلمية والتقنية والتسليحية والانتاجية والمواصلاتية والإعلامية والتعبوية، أم كان بسبب ما تعانيه الأمة من سلبيات التجزئة والتناقضات فيما بين دولها. هذا دون التطرق إلى التخلف والضعف الروحي والثقافي والمادي.

لا يمكن إذن أن نمضي في المسيرة ما لم نتخلص من المفاهيم التبسيطية التسطيحية للإسلام أو للقرآن والسنة، وما لم نتعمق في الوصول إلى تقدير صحيح لظروف عالمنا وخصومنا وحال أمتنا، ومن ثم توفير ما نحتاج إليه من أسباب الانطلاق في عملية التغيير والصراع أولاً، ثم من أسباب إدارتها إدارة حسنة عبر طريقها الطويل ثانياً.

فعلى سبيل المثال، إن ما تقدم من إشارة في هذا المقام إلى حال الصراع بين الأمة وأعدائها في هذا العصر، وما ذكر من تأكيد الحاجة إلى حشد جبهة القوى الإسلامية، وتشكيل أوسع الجبهات بين القوى الإسلامية وغيرها من القوى التي قد تلتقي معها في تحقيق هذه الخطوة أو ذاك الهدف، ودفع هذه النكسة أو تلك الهجمة، إن حال هذا الصراع هو الذي يجب أن يقود عملية التأصيل والاجتهاد في فهم تجربة التحالف في عهد رسول الله ﷺ أو في عهود المسلمين في مراحل أخرى، أو في قراءة آراء الأئمة المجتهدين في هذا الموضوع.

بكلمات أخرى هل نفهم موضوع التحالف أو التعاقد أو التعاون أو

المهادنة أو الموادعة، من خلال نص واحد أم من خلال التعمق في مجموع تجربة السيرة لالتقاط منهجية الرسول ﷺ في تقدير الموقف وإدارة الصراع، واتخاذ القرارات. والمنهجية هنا تحتاج إلى ثوابت مبدئية وهدف لا حياد عنه، كما تحتاج إلى تقدير دقيق للوضع وما يتطلب من سياسات وتجديد، ومن ثم الوصول إلى اتخاذ القرار الصائب بالنسبة إلى كل حالة بظروفها ومكانها وزمانها، فلا تظل تدور في النقاش حول جواز التحالف أو التعاون، أو الاستعانة بغير المسلم أو عدم جوازها، فالجواز وعدم الجواز أو الإقبال أو عدم الإقبال على هذه الخطوة أو تلك يجب أن ترتبط بتقدير الوضع وما نتوخى الوصول إليه. والأهم إجراء حساب دقيق لما يمكن أن يترتب على كل موقف فعلياً على الأرض بغض النظر عن النيات وما نتوخى.

ويكفي أن نلحظ هنا أن القول بالتحريم، أو عدم الجواز، قد يجابه بمبدأ «الضرورة» أو «الاستطاعة» ليرفع التحريم وعدم الجواز إلى أن تنتهي الضرورة وينتهي الاضطرار، ويتغير حال الاستطاعة. هذا يعني أننا سنظل باستمرار محكومين بمدى صحة تقدير الموقف أو عدم صحته، وبمدى فهمنا للوضع الذي نواجهه حتى يأتي حكمنا قريباً من الصواب، أو قل قريباً من منهجية رسول الله ﷺ في إدارة الصراع.

فالحديث عن التحالف ومسألة جوازه يمكن تأصيلها بعشرات الأدلة والنصوص والاجتهادات، كما أن الاحتكام إلى الضرورة والاضطرار والاستطاعة لرفع عدم جواز أو تحريم يمكن تأصيله بعشرات الأدلة والنصوص والاجتهادات، لهذا لا مفر من أن يحدد الموقف في الإجازة أو الوجوب أو عدم الإجازة أو التحريم وفقاً لكل حالة مطروحة أمامنا على ضوء تقدير دقيق للموقف المحدد من كل جوانبه بعيداً عن الهوى. ولا يقصد بالرفع هنا الإبطال وإنما التأجيل المقيد بمكانه وزمانه وظروفه.

والمقصود هنا بعبارة «من كل جوانبه» تقدير أوضاعنا وأوضاع العدو، وتقدير ظروف المواجهة المعنية، وتقدير النتائج المترتبة عملياً، وفقاً لما سيتبع من سياسات، لأن كل سياسة نتخذها ستترك نتائج محددة على وضعنا ووضع عدونا، وعلى المسار العام، ومن ثم يجب أن تكون النتائج مقياساً في تقويم صحة تقدير الموقف أو عدم صحة ذلك التقدير.

وإذا ما ركز البحث على التعمق في دراسة الحالة من كل جوانبها فسيكون ذلك المدخل الأصح في تحكيم الشرع وفي التمييز بين الخطوط السياسية وما يطرح من آراء، ولا سيما بعد ظهور النتائج، لتبين من كان الصواب أقرب إلى موقفه.

أما إبقاء الموضوع في حالة من التجريد والعمومية وحصره في مراجعة النص والمواقف الشرعية للأئمة المجتهدين واختلافهم حوله، ومن ثم محاولة الترجيح ضمن ذلك الإطار، فسيبقى الخلاف في الرأي يدور في مكانه ولا يغير الترجيح شيئاً إلا بالنسبة إلى صاحبه، فالحجة المقابلة ستبقى على حالها ويبقى دليلها قائماً.

إن أسلوب التأصيل هنا ضمن هذه المنهجية سيظل ضرورياً عند التعلم والدراسة، ولا بد من أن يكون مدروساً معروفاً منذ البداية، ولكن الممارسة العملية في إدارة الصراع تقتضي التركيز على التوجه الأول مع سعي حثيث لفهم منهجية رسول الله ﷺ في هذا المجال، ثم التأسي بها، ويتطلب هذا أن نتعمق في فهم الظروف والأسباب التي جعلته ﷺ يتخذ هذا القرار لا ذاك، وهذا الخيار لا غيره، ومن ثم كيف سخرت أحلاف عقدت سابقاً وسخرت تقاليد معينة. وأفيد من تناقضات في جبهة العدو أو في الوضع العام لتصاغ سياسات مناسبة استطاعت أن تعبر بالمسيرة من أضيق الشعاب ووسط ظلمات وعواصف وغيوم، وأحياناً من خروم الإبر وتفلت من الاختناق شبه المحقق.

وكيف استطاعت أن تعطي لكل مرحلة من مراحل ميزان القوى حقها في اتخاذ أسبابها وتأمين شروط الإبحار في مياهها ذات الأمواج العالية والأنواء المضطربة والصخور المستخفية.

راجع حول التحالف في السيرة:

1 ـ مختصر صحيح البخاري، اختصار محمد ناصر الدين الألباني.

المكتب الإسلامي ـ بيروت. دمشق، ط1، 1406هـ/ 1986م.

2 ـ تهذيب سيرة ابن هشام، تأليف عبد السلام هارون.

مؤسسة الرسالة، بيروت، دار البحوث العلمية ـ الكويت.

ط15، 1406هـ/ 1986م.

3 ـ فقه السيرة: محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، بيروت ط8، 1400هـ/ 1980م.

4 ـ تاريخ الخلفاء: الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

5 ـ نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، الشيخ محمد الخضري، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، ط1 1408هـ/ 1988م.

6 ـ التحالف السياسي في الإسلام، منير محمد الغضبان، دار السلام، القاهرة، ط1، 1408هـ/ 1988م.

الفصل الرابع

الباب الأول

مرتكزات في التغيير

1 ـ ـ النخبة والجماهير
ـ النظرة إلى الناس
ـ مسؤولية المظلومين
2 ـ ـ علنية الخطاب وتماسكه

الباب الثاني

في الواقع الراهن

1 ـ ـ حول مشروع التغيير المعاصر
ـ تعدد مشاريع النهوض
ـ بين الخاص والعام
2 ـ ـ تغيير ما بالأنفس
ـ حول أزمة الأمة

الباب الأول

مرتكزات في التغيير

ـ 1 ـ

ـ النخبة والجماهير

يجب أن يؤخذ في الإعتبار، بهذه المناسبة، قاعدة ذهبية تميز عصرنا الراهن وهي استحالة انتصار حركة سياسية منظمة على السلطة الرسمية من خلال الصراع معها بعضلاتها، فعضلات الدولة أقوى من عضلات أي حزب سياسي، أو حركة سياسية مهما بلغ عدد الأعضاء، ومهما امتلكوا من إمكانات مادية. إن الحالات الوحيدة التي جاءت بنتائج مختلفة هي تلك التي اعتمدت على انقلاب عسكري من داخل السلطة. ولكن التجربة أثبتت أن الانقلاب العسكري ينهي السلطة السابقة كما قد ينهي الحركة السياسية التي أطلقته وانتمى إليها، لأن صانعي الانقلاب عموماً، كما حدث في عدة تجارب سيكوّنون السلطة القادمة. ولكن حتى هذا الاستثناء أصبح مع الأيام أقل فأقل إمكاناً لا سيما في البلدان التي أصبح جيشها كبيراً جداً وأصبح عملياً جيوشاً، الأمر الذي يضعف إلى أقصى حد وقوع انقلاب. لأن الجيش الصغير هو الأرض الخصبة للانقلابات عموماً، إن ما سمي بالقاعدة الذهبية هنا حمل هذه التسمية انطلاقاً من اعتبارين يتسم بهما عصرنا.

1 ـ الاعتبار الأول أن الدولة الحديثة أصبحت قوة مركزية منظمة، وذات قوات مسلحة على أعلى درجات الطاعة والتدريب والنظام والتسلح مما يجعلها تتفوق في الصدام على أية مجموعة مدنية مقابلة تقاتل بعضلاتها الذاتية، فإذا تحركت هذه القوة ضد هذه الحركة أو تلك تصبح مسألة إثخانها بالجراح أو

تمزيقها أو ضربها أو تشتيتها مسألة وقت، وإن كل مقاومة بالسلاح لها ستنتهي إلى فشل. ويجب أن يلاحظ هنا أيضاً أن الدولة الحديثة مدعومة من النظام الدولي في مواجهة التغيير الإسلامي أو التحريري سوف تلقى الدعم الإعلامي والمعنوي والمادي والعسكري منه. لكن يشذ هنا حين يبدأ العنف من قاعدة شعبية واسعة مؤيدة له، أو من حالة تآكل داخلي شديد في السلطة نفسها، ويجب لهاتين الحالتين أن تتحققا معاً في آن حتى ينهار الجدار، أما الوضع الدولي فيجب أن يكون أيضاً في حال انتقال من معادلة إلى معادلة مما يجعل من الممكن أن ينشغل الكبار في أنفسهم وصراعاتهم، لو مؤقتاً، حتى يساعد ذلك على توفر الشرط الخارجي لينهار ذلك الجدار.

2 ـ لم يعد المجتمع في أغلب بلاد المسلمين قبائل ومدناً ومناطق ريفية تتمتع باستقلال ذاتي عملياً، وتمتلك أسلحتها إنما أصبح دور المدن الكبرى متعاظماً جداً من حيث ثقله السكاني، وأهميته الاقتصادية والسياسية، مما يجعل نتائج كل صدام مع السلطة ترتبط بموقف الجماهير، فإذا تحركت ملايين الجماهير ضد السلطة وعلى مدى عدة أسابيع وأشهر وفشلت عمليات التقتيل والقمع والردع وقوانين الطوارىء في إخماد الحركة الاحتجاجية الجماهيرية، فهذه هي الحالة التي يمكن أن تفكك فيها السلطة المركزية، وتشل فاعلية جيشها فتأخذ قطاعات منه ترفض الأوامر وتنضم للحالة الشعبية الأمر الذي يشكل شرط انهياره. أما إذا لم تتحرك الجماهير فالسلطة هي التي تتغلب في نهاية المطاف.

من هنا تقول هذه القاعدة الأساسية أن أي صدام مع السلطة يجب أن تتجه حركته إلى الجماهير، فإذا ما كانت توجهاتها مناسبة، ولقيت آذاناً صاغية بل كانت أصلاً معبراً عن حاجات الجماهير ورغباتها وأمانيها، سارت الخطة على طريق سليم مهما اعترضها في الطريق من نكسات وضربات جزئية، لأن المشكلة هنا ليست الحركة والحفاظ عليها، وإنما المشكلة هي الحركة الجماهيرية واستجاباتها والحفاظ على سلامة توجهاتها، بل تصبح الضربات الجزئية وحتى الكبيرة التي تتعرض لها النواة طريقاً إلى إنضاج الحركة الجماهيرية وتقريباً ليوم الصدام الكبير، لا سيما إذا ما وقعت تلك الضربات بسبب ما ترفعه النواة من شعارات تهم الجماهير «لا فرضياً» وإنما عملياً، أي تشغل بال الجماهير في الوضع الراهن، أو في الأقل، تمثل شغلاً متوقعاً وقابلاً للخروج من الأعماق إلى السطح، ومن ثم لا تكون الضربة ذات طابع ذاتي أو بسبب قضية ذاتية تهم الحركة، وإنما تكون

الضربة موجهة للناس وأمانيهم وحاجاتهم.

إذا كان ما تقدم صحيحاً، أو إذا كان من غير الممكن مواجهة السلطة بالقوى الذاتية وحدها، وربما لا بد من الاشتراك الجماهيري الواسع ـ أغلبية الشعب، فهذا يجعل المعضلة المركزية في العمل التغييري هو كيفية دخول المواجهة بالجماهير، وهذا غير ممكن أن يتم بصورة صناعية، وإنما يجب أن تكون له جذور واقعية لا دخل للنواة بها، أي لا بد من أن تكون جذور الصدام ضاربة في أعماق الواقع بين الناس والسلطة وذلك قبل تشكل النواة أو تدخلها، وهو باق في حالة عدم وجودها. وبهذا لا تكون النواة صاحبة القضية وتدعو الناس لتبنيها وإنما تكون الجماهير صاحبة القضية أصلاً وتتقدم النواة للعب دور فاعل بها وإلى جانبها، فإذا كانت أغلبية الأمة لا ترغب في الصدام إلا جزئياً وكانت ترغب في استخدام أساليب معينة سلمية أو غير سلمية[1] فعلى النواة (الطليعة) أن تحترم هذه الرغبة أو تلك، فلا تركب رأسها في أية حالة من الحالتين فتقرر ما لا يتناسب وتلك الرغبة المحددة، مما يتطلب، من ثم، أن يكون هنالك حرص على عدم تقدم الفعل على الواقع الجماهيري أو تأخره عنه، فالفعل الخاص بالنواة الطليعية فيما يتعلق بما يجب أن يعمل، وكيف العمل، قد يقوم على تقدير خاطىء سواء أكان من حيث الاستعجال بالصدام في غير أوانه، أم إضاعة فرصته حين يكون قد نضج، تحت شعارات التحضير والإعداد والتروي أو بسبب التلكؤ والتردد وعدم الحزم.

إن ما تقدم لا يتعارض وضرورة أن تقوم النواة بأفعال مبكرة، وبالاعتماد على قواها الذاتية، تهدف إلى تنبيه الحركة الجماهيرية وتشجيعها، ولكن ذلك لا يأتي أكله، ولا يكون مناسباً، إلا إذا جاء في إطار استعداد جماهيري كامل، أي لا بد من أن يأتي ضمن توجه ثمة استعداد جماهيري إلى التقاطه. أما إذا أثبتت الوقائع أنك تضرب على حديد بارد أو أنك تسير في معاكسة التيار، ولا أمل أن يغير التيار اتجاهه، فعندئذ ستجد النواة نفسها تحارب بعضلاتها حرباً ميئوساً منها.

---

(1) يشكل مزاج اغلبية الناس مؤشراً هاماً فيما يتعلق بموضوع العنف، لأن اللجوء إليه ومزاج الجماهير ضده، أو محيدة، يؤدي إلى عزلة وتهلكة.

النظرة إلى الجماهير:

ثمة نظرات احتقارية إلى الجماهير يحملها عدد من العاملين في الساحة السياسية والفكرية، وتستند تلك النظرات إلى وصف الجماهير ـ أغلبية الناس ـ بالجهل أو التخلف، أو السعي للحصول على لقمة الخبز بأي سبيل، وثمة نظرات تستند إلى ما يظهر على الجماهير من حالة ركود، ولا مبالاة أحياناً، وربما لمدة طويلة، وبعضها يحمل ذكرى أليمة حين تعرض المؤمنون المجاهدون للعسف والقهر ولاقوا ألوان العذاب على يد الطاغية. ولم تحرك الجماهير ساكناً، وربما صفقت لبعض إنجازات ذلك الطاغية. ولكن قبل مناقشة هذه النظرات يجب أن يقر سلفاً بما هو آت: إن كان وضع الجماهير كما تقول تلك الموضوعات فهذا يعني أن لا فائدة أولاً من الصدام بالنظام المعني أو الاحتلال المعني. لأن خروج الجماهير من المعركة يحكم على نتيجتها لا محالة كما سبق وأشير إليه من قبل، وذلك حين نبه إلى عدم إمكان أية نواة مجاهدة أن تنازل جيشاً مركزياً منظماً ومدرباً ومسلحاً أفضل تسليح وذا طاعة لقيادته ومدعوماً من الخارج. ولهذا لا مفر عندئذ من حمل نظرية عمل تسقط من حسابها كل صدام، بل كل مشروع جاد لإحداث تغيير ملموس، فتقتصر على بناء بعض الأفراد والمؤسسات والإصلاح في بعض القطاعات إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

على أن تلك النظرات إلى أغلبية الأمة لا تأخذ بعين الاعتبار ما هو أبعد من السطح، وما يظهر على السطح من مواقف الأفراد. أي لا بد من أن يذهب النظر إلى أعماق تلك الجماهير حيث من السهولة بمكان أن يرى الإنسان مخزوناً إسلامياً تَشَكَّل تاريخياً على مدى أربعة عشر قرناً، فالجماهير تختزن تاريخ الأمة، وتختزن أجمل ما عرفه هذا التاريخ من صور العدل الإسلامي والمجد الإسلامي فضمير الأمة ضمير إسلامي، وهو مشدود لله تعالى ورسوله ﷺ، ويحمل حنيناً وتطلعاً إلى عدل الخلفاء الراشدين، وإلى سيف خالد بن الوليد وصلاح الدين والظاهر بيبرس، وهو يستمع إلى القرآن فيملأ عليه مشاعره وعقله، ولكن ذلك كله ترسب في القاع وقد تراكمت عليه عصور من الطغيان والتمزق والضلال والانحطاط، وعلت فوقه طبقات من تجارب مريرة في العصر الحديث، وقد امتزجت بفشل ثورات إسلامية كثيرة وهزائم للأمة

كبيرة، وتراكم فوقها تمزيق للأمة إلى دويلات، وقد تحكم فيها الأجانب والتغريب والشرك، وزرع في جنبها سرطان خطير مدجج بالسلاح والقنابل النووية اسمه دولة «إسرائيل»، فرزحت الجماهير تحت الإفساد والسياط والرصاص. ولهذا لا يتوقعن أحد، من كان، أن يطلق الصرخة فإذا بالجماهير تهب هبة رجل واحد لتصبح طوع بنانه. فالمسألة أشد تعقيداً، وتحتاج إلى صبر وأناة وطول نفس، هذا إذا توفرت نظرية العمل المناسبة وما ينجم عنها من أساليب جهاد وكفاح وشعارات (استراتيجية وتكتيك) سديدة.

ومن هنا كانت نقطة الانطلاق في طريق التغيير تقضي بتعديل النظرة إلى الجماهير وإدراك ايجابياتها وما هو مخزون في ضميرها إلى جانب الإحاطة بسلبياتها وما تراكم من تلك السلبيات عبر العصور، ولا سيما في العصر الراهن. ولعل الأهم من ذلك هو الاستنتاج إن إرادة الله تعالى ومشيئته حين سترضيان عن الأمة ستحدثان التغيير من خلال الجماهير وتحركها، فهذه الجماهير تدعو الله في أعماقها أن يبدل حالها وينقذها والله تعالى مستجيب الدعوات، أي لا ينبغي لأحد أن يتوهم أن الدعاء لله لا يصعد إلا منه ومن النخبة المجاهدة فينسى تضرعات الملايين ورجائها، ومن ثم يجب أن ترفض النظرة الاحتقارية إلى الأمة باعتبارها نظرة سطحية لا ترى ما وراء الظاهر وتحت السطح، ولا تدرك كوامن القوة المختزنة في الأعماق. فما دام الإسلام وتاريخه هو ذلك المخزون فهذا يعني قوة لا محدودة حين تنفض الأمة ما علاه من ركام فتتحرك بالملايين التي تملأ الشوارع وتتحكم عملياً بكل شرايين الحياة في المجتمع، ولا ننسى هنا تأثير هذا التحرك في الجيش نفسه، وبهذا تصبح القضية هي كيفية الوصول إلى تلك الأعماق وكيفية رفع ذلك الركام، وهنا ندخل في نطاق من البحث يعتبر من أصعب ما يواجه العمل التغييري من معضلات، لأنه يعني الوصول إلى نظرية العمل المناسبة. . . إلى الاستراتيجية والتكتيك المناسبين، من أجل تحويل النخبة إلى قيادة جماهيرية، ولعل من الضروري هنا إبداء ملحوظات إضافية حول وضعية الأمة بجماهيرها العريضة.

إذا كانت أكثر البلاد الإسلامية تئن من ظلم وطغيان وفساد أو من احتلال ومهانة وذل، وإذا كانت تتعرض للأخطار الداهمة، أو كانت حقوقها مهدورة، ومصالحها مغبونة وثرواتها منهوبة، وأراضيها مستباحة، فالجماهير هي محط كل

ذلك، وجعاً وألماً وضرراً، ومن ثم هي الأولى باستشعار مصاعب البلاد وكوارثها، وهي الأولى بالبحث عن التغيير والخلاص، لكن ذلك يعبر عن نفسه، في الغالب، بأشكال معقدة، وأحياناً، غير واضحة، وبطرق غير مباشرة، وقد تختار أغلبية الناس السكوت والركود والخضوع حين ترى عدوها قوياً متماسكاً بطاشاً، ولا تعمل على مقاومته بمواجهات مكشوفة. ولعل في ذلك حكمة التجربة التاريخية حيث تعلمت الجماهير ألا تدخل في المعارك الخاسرة، لأنها تعني أنهاراً من الدماء بلا فائدة. ولهذا ترى بحنكتها وبصيرتها أن تنحني أمام العاصفة كما تفعل أشجار الغابة حين يكون في انحنائها تجنباً للاقتلاع، والتحطم والتكسر. ولكن ذلك لن يطول حتى لو بدا في حياتنا، وبسبب قصر أعمارنا، طويلاً وطويلاً جداً. لأن العدو حين يبدأ بالانحدار في قوته وقدرته، وهذه سنة إلهية، حيث لا مفر من أن يبدأ الظلم بالتآكل، وتبدأ قدرته بالتضاؤل، ثم ما أن تبدأ الأمة تستشعر مكامن قوتها، لا سيما إذا قدر الله تعالى لها قيادة تثق غالبية الأمة بإيمانها وصدقها وحكمتها وحسن إدارتها للأمور وحنكتها السياسية، فعندئذ تبدأ عملية التغيير في القطر المعني، ومعه صعود المخزون التاريخي إلى السطح، ويبدأ الماء الراكد بالتحرك. وإن الجماهير المسلمة قد تعلمت بعفوية شفافة، ومن تاريخ طويل، أن كل صراع ناجح ضد عدوها يحتاج، بعد الاعتماد على الله والاتكال عليه، إلى أن يكون حال العدو قد بدأ بالتزعزع والانحدار والتضعضع والانهيار بينما يكون حال القوة الناهضة والجماهير عموماً قد بدأت بالتماسك والصعود. ولعل العين المؤمنة البصيرة سترى علائم لذلك عبر جزئيات كثيرة كأنها رسائل توحي بضعف العدو وتزعزعه، وفي المقابل توحي بسير النواة المجاهدة والشعب على طريق التوفيق والقوة.

مسؤولية المظلومين

إن الآراء التي تحمل نظرة مخطئة إلى الأمة الإسلامية بعمومها، تعمل من جهة أخرى على الإعلاء من شأن النخبة وتضعها في موضع الأساتذة وتحط من شأن جماهير الناس وهي تضعها في موضع الدهماء، فهذه الأراء لا تلحظ أن النخب ليست على حال أفضل من حال عامة الناس بل بعضها راح يتردى في

نفاق السلطة وطلب الجاه والثروة والسطوة والشهرة، بل راح يتردى في الاستمساك بوظيفة في الدولة أو الجامعة.

ولعل من شروط النهوض أن نحسن فهم الأمة، ونصيب في تحليل مواقفها، فلا نلقي عليها ما قصّر فيه الحكام والنخبة وأهل الشأن. فالعلة ليست في جماهير الأمة وإنما بمن في يدهم قيادتها لا سيما من الحكام والعلماء وأهل الحل والعقد (ذوو القرار في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي).

وبالمناسبة يجب أن يلحظ أن الأمة في أغلب الحالات هي التي خُذلت. أما هي فلم تخذل أحداً صدق وثبت. وإذا أبطأت أو تأنت في تسليم قيادتها لحاكم، أو عالم، أو حركة فذلك للتأكد من عنصر الصدقية والصوابية لكثرة ما فجعت بالتراجعات، أو التخاذل، أو الوصولية، ولشدّ ما قلب لها ظهر المجن.

ولهذا كان من المستحسن أن يضاف ما يلي باعتباره محاولة لتصحيح النظرة إلى الأمة الإسلامية، أو إلى غالبية ناسها في هذا القطر الإسلامي أو ذاك، لأنه يناقش نصاً إسلامياً قد يكون نموذجاً لما ينتشر في صفوف الإسلاميين ولهذا لا ضرورة لذكر صاحبه.

كتب ذلك الأخ العزيز ما نصه:

«أما عن المظلومين فإنهم كثيراً ما يكونون ظالمي أنفسهم لقبولهم الظلم وتلذذه، إذ كثيراً ما تصنع الشعوب الجاهلة جلاديها... تدعم فيهم الغرور والاستبداد والأنانية وذلك بالصمت الجبان والطاعة الغبية والمباركة الانتهازية ومثل هذه الشعوب ليست أهلاً للحرية ولا يمكن أن تكون إلا مستعبدة تساق سوق القطيع، وهي تستحق ذلك فعلاً، وتظل على ذلك حتى تعي ضرورة التحرر بعد أن ينهض فيها الإنسان، وهنا أذكر حديثاً للرسول ﷺ «كيفما تكونوا يولّى عليكم».

«فنحن نتقبل من الظلم بقدر استحقاقنا إياه، ونستحقه بقدر قعودنا عن فعل التحرر، ونقعد عن التحرر بقدر غياب وعينا بهويتنا الإنسانية..» ـ إلى هنا ينتهي الاستشهاد بذلك النص.

تشيع هذه الفكرة بين بعض الإسلاميين، وهي قابلة للاقناع في ظاهرها أو تبدو من حيث الظاهر منطقية ومقنعة، ولكن التأمل فيها تأملاً عميقاً، وإعادتها إلى الواقع الإجتماعي والتاريخي لحالة الظالمين والمظلومين يسمحان بردها أو بنقضها.

تبدو هذه الفكرة منطقية لو قامت العلاقة بين المظلومين والظالمين على أساس وفاقي، أو ديمقراطي وكان أمام المظلومين الخيار بين العدل والظلم، واختاروا الظلم حتى ينطبق عليهم القول فيكونون «ظالمي أنفسهم لقبولهم الظلم وتلذذه، إذ كثيراً ما تصنع الشعوب الجاهلة جلاديها...»

الواقع الإجتماعي والتاريخي لحالة الظالمين والمظلومين لا يقول بهذا الخيار، ولا يقول بقيام تلك الحالة على أساس وفاقي، أو تعاقدي، أو ديمقراطي، فثمة ظروف محددة يتشكل فيها الظلم الاجتماعي، أو يقفز فيها الظالمون إلى مواقع السلطة والنفوذ. ويتم ذلك أحياناً، بالغصب والغلب أصلاً، كما يحدث في حالة الحروب وحالة الاستعمار ضد الشعوب أو يحدث بالانقلاب كحالة الأنظمة العسكرية التي شهدناها في تاريخنا في عهود المماليك وأشباههم، أو قد يحدث في حالة الثورات التي تبدأ بالعدل والشورى وتحظى برضا الناس وقبولهم ثم تتحول إلى دولة بيروقراطية استبدادية بوليسية أو قد يرثها جيل من الصف الثاني أو الثالث ليحوّلها إلى ملك عضوض أو حكم دكتاتوري ظالم... ومن هنا لا نستطيع أن نعالج ظاهرة الظالمين والمظلومين انطلاقاً من اختيار المظلومين لظالميهم، أو قبولهم بهم، وإنما يجب أن نراها في واقع تكونها التاريخي والاجتماعي، لأنها نتاج مجموعة عوامل، ومن ثم لا بد من أن نراها ظاهرة مركبة معقدة في نشوئها وتكونها وتمكنها كما في مواجهتها ومقاومتها والإطاحة بها.

الناس ومواجهة الظلم

حكم الظلم والاستبداد يقوم على القوة القاهرة الغالبة، ويعتمد على البطش والقهر، فيما يعتمد عليه من وسائل البقاء والاستمرار. وهذا البطش وذاك القهر إذ يتمان بظروف الغلب يريقان الدماء، ويستحلان المال والأنفس والولد، أو قل يعرضان الإنسان إلى أن يفقد أعز ما يملك إذا ما تحدى وقاوم

وانتفض، وأحياناً إذا ما همس، أو تأفف، أو نظر شزراً. ويقع هذا في ظروف اجتماعية وتاريخية لا تكون فيها شروط وحدة المظلومين وثورتهم قد تكونت حتى يمكن التغيير، ولا تبدأ هذه الشروط بجماهير المظلومين، وإنما تبدأ بالنخب التي تكون في بعض الحالات من أهل العلم والثقافة أو التجارة، أو الصناعة، أو من بعض أوساط المتنفذين وتكون في بعض الحالات، كما في الحالة الإسلامية، من العلماء والمجاهدين، بيد أن توفر هذا الشرط لا يؤدي بحد ذاته إلى استنهاض المظلومين ما لم تتوفر إلى جانبه شروط أخرى، مثل توفر أسباب الاستنهاض، أو تزعزع حالة الظالمين ودخولهم مرحلة الترف والخور والانحلال، وحدوث تضعضع في ميزان القوى من حول الظاهرة أو من داخلها، يسمح بالتجرؤ عليها. اما حين لا تكون هذه الشروط قد نضجت فحكمة الشعوب، عبر تجاربها التاريخية، تدفعها للسكوت والانحناء أمام العاصفة لا بسبب «الصمت الجبان والطاعة الغبية والمباركة الانتهازية» للظلم والظالمين، وإنما بالاستناد إلى خبرة تقوم على تجربة حسية ملموسة بعدم جدوى الثورة والانتفاض إن كانت النتيجة الوحيدة إعمال السيف في الرقاب أو اشتعال الفتن بلا نتيجة، فالمسألة هنا لا تحسم باختيار حر بين الظلم والعدل، ولا بمجرد الانتفاض، وإنما لها علاقة بمعطيات كثيرة، ومعقدة، تمس حالة ميزان القوى: حالة الظالمين قوة وضعفاً، تماسكاً وتفسخاً، كما تمس حالة النخب والقيادات في الجبهتين، وتمس حالة الجماهير وميزانها في قياس إمكان المواجهة أو عدم إمكانها، ومن ثم لا تقوم الثورة على الظالمين بقرار إرادي من المظلومين فحسب، وإن كان هذا القرار من الشروط الواجب توفرها، وإنما يجب، أيضاً، أن تتوفر شروط أخرى لا تقل عنه أهمية في إنزال ضربة بالظالمين.

ولهذا حين نرى الظلم مستشرياً معربداً فلا ينبغي لنا أن نصب جام غضبنا على الجماهير فنظلمها ونجلدها، بدورنا، ونحن نتهمها بالجهل والجبن والتقاعس والتلذذ بالمظلومية، ونحملها مسؤولية وجود الظلم كأنها هي التي جاءت به أو كأنها اختارته اختياراً، وذلك بدلاً من أن نقدر ظروفها، ونتفهم وضعها، حتى حين تكون ضحية أجهزة الإعلام الخبيثة، وذلك بدلاً من أن نتحلى بالصبر الجميل ونحن نرقب تشكل شروط التغيير ونسهم بإنضاج بعضها، كما ينبغي لنا أن ننفذ ببصيرتنا إلى ما تحت السطح لنرى آلاف حالات

الاحتجاج الصغيرة التي تعبر بها الجماهير عن احتجاجها بأشكال مختلفة وهي تتعرض إلى ظلم الظالمين، فعلى سبيل المثال علينا ألا نتوقع من إنسان عادي يظلمه موظف أو شرطي وهو يؤدي معاملة بسيطة أن ينقض على المعني انقضاض النمر احتجاجاً على الظلم وثورة عليه. فهو يعلم أنه لو فعل ذلك سيقع عليه، وعلى أهله، ظلم أكبر، ولا يكون قد صحح وضعاً أو رفع ظلماً، لهذا تراه يحاول الاحتجاج ضمن سقف معين، ثم تراه يتمتم أو يدمدم، بينه وبين نفسه محتجاً على الظلم والظالمين، فهذه الشذرات المتناثرة التي لا ترى على السطح الراكد قد تتحول في الأعماق إلى حالة انفجارية جماعية في يوم موعود.

فالمرء إذا ما تأمل في ظاهرة الظالمين والمظلومين لا يمكنه إلا أن يصب لعناته على الظالمين لا على المظلومين، كما هو الشأن في القرآن الكريم.

تقدير ظروف المظلومين وتفهمها

إن تقدير ظروف المظلومين وتفهم مواقفهم ومعالجة التحريض في صفوفهم، بصبر وأناة وذكاء، هو الموقف الأصح والأنسب، فاحترام الجماهير المسلمة، وقد خيم عليها الظلم حيناً من الدهر، بدلاً من احتقارها أو جلدها بالتأنيب والتوبيخ، يشكل شرطاً هاماً من شروط الصمود بالنسبة إلى العالم والمجاهد في مقارعة الظلم. فإذا كان السلاح الأول في ذلك هو الإيمان بالله تبارك وتعالى والثقة به، والإتكال عليه، فالسلاح الثاني هو احترام الجماهير المسلمة المظلومة والثقة بشجاعتها الكامنة، وبذكائها وحسن تقديرها للأمور وإمكاناتها في امتلاك الوعي والخبرة في النضال، والثقة بقوة الفطرة فيها، وبما تحمله في أعماقها من مخزون إسلامي في إحقاق الحق وإقامة العدل ورفض الظلم والظالمين ونبذ الفاسقين والمنافقين. ويكفي هنا أن نقف أمام جماهير الإنتفاضة في فلسطين ونستقي العبر من ذلك، فقد مرت سنوات وسنوات على احتلال دولة يهود لفلسطين، وثار مئات وآلاف الشباب وقاتلوا بالسلاح. لكن على الرغم من ذلك بقي السطح الجماهيري راكداً على العموم وقد علت أصوات كثيرة تنحو على الجماهير باللائمة، لا سيما ما بين 1971 ـ 1975 عندما انتكس الكفاح المسلح في غزة وسدت أبواب العبور أو قامت دون ذلك

أشد العراقيل، وقيل أكثر من ذلك بالنسبة إلى جماهير المسلمين في المناطق الفلسطينية التي احتلت عام 1948 ـ 1949. ولكن كل الذين أخطأوا في فهم تلك الجماهير وتقدير ظروفها ولم يحسنوا الثقة بها، وبوعيها، وبميزاتها في جس نبض الأوضاع داخلياً وعربياً وعالمياً، ارتبكوا حين اندلعت الانتفاضة الجماهيرية، وبمبادرة جماهيرية فذة، وارتبكوا أكثر حين وجدوها انتفاضة مستمرة تصاعدت سنة بعد سنة. لقد تكشفت هذه الجماهير، وكانت تبدو زمناً طويلاً من حيث الظاهر راكدة خاضعة، عن طاقات ثورية لا تنضب، وعن إبداعات في المواجهة لم تخطر ببال النخب التي تقود المقاومة فهل كانت قبل مجيء اليوم المعهود تستحق أن تجلد ويقال لها أنك تستحقين الاحتلال ولولا ذلك لما كان هناك احتلال، أو أنك تستحقين الظلم ولولا ذلك ما خيم عليك الظلم؟

أما حديث رسول الله ﷺ حول «كما تكونوا يوّلى عليكم» فيجب إن صح الحديث، ألا يفهم على إطلاقه وإلا يستنتج منه احتقار المظلومين حين يكون هنالك ظلم، ولا ينبغي له أن يفهم إلا في عموميته التي تشمل الوضع كله أي في إطار فهم سنن الله التي تحكم ظاهرة الظلم والظالمين والمظلومين، وبالمناسبة وضع الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هذا الحديث بين الأحاديث الضعيفة وقال في آخر سنده على ضعفه «ثم إن الحديث معناه غير صحيح على إطلاقه عندي فقد حدثنا التاريخ تولي رجل صالح عقب أمير غير صالح والشعب هو هو»[1]

وقد جاء في القرآن الكريم حكمان في حالة المستضعفين في الأرض أحدهما بالنسبة للقادرين على الخروج من حالة الاستضعاف وثانيهما بالنسبة إلى الذين لم يستطيعوا خروجاً. يقول الله تعالى: ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً، إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً﴾ (النساء: 97 ـ 98).

(1) «سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة» ـ تخريج محمد ناصر الدين الالباني، المجلد الاول، المكتب الاسلامي ط5، بيروت 1405هـ 1985م. ص 328 ـ 329.

فالحكم هنا قام في الحالتين على أساس باب الاستطاعة والقدرة، وهو باب واسع في تناول حيثياته وإمكاناته، وهو ما سمح بطرح ضرورة تقدير ظروف الجماهير وتفهم مواقفها، وتفهم أوضاعها وميزانها في تقدير الموقف من الظلم خضوعاً أو احتجاجاً أو ثورةً وتمرداً. وبالمناسبة هل يمكن لشعب بأسره، أو لغالبيته أن يهاجر وقد أصبح يعد بالملايين، وأصبحت أرض الله الواسعة ضيقة بسبب حدود الدول وشروط الهجرة؟ أم أنه والحالة هذه لا يستطيع حيلة؟

ثم لنختتم بقوله تعالى: ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين﴾ (القصص: 5) وهو وعد مستقبلي يتحقق بعد مرحلة استضعاف دائماً، إذ لا بد من أن يمر الناس، في كل حالة، ردحاً من الدهر في وضع الاستضعاف قبل أن يصبحوا أئمة ووارثين...

ـ 2 ـ

علنية الخطاب وتماسكه

ومن هنا تقضي نظرية التغيير، أية نظرية من نظريات التغيير في عصرنا الراهن، ومعها كل أساليب التغيير ما عدا تلك التي تعتمد الانقلاب العسكري، أن تقدم خطاباً متماسكاً للجماهير، لا يحمل في طياته أوراقاً مغطاة تناقض ما يعلن، ولا يحمل ازدواجاً مربكاً، فالتماسك هنا ضروري في هذه الحالات، وهو شرط تعبئة الأمة وكسب ثقتها وامتلاك الصدقية، ولهذا لا بد لأسلوب التغيير، غالباً، من نظرية عمل واضحة ومعلنة، ويجري العمل الدؤوب والمتواصل وفقاً لها من دون رضوخ لابتزازات السلطة، أو ابتزازات القوى المنافسة، لأن الوضوح والتصميم هنا، يعطيان الفرصة الكافية لإثبات صوابية النظرية أو عدم صوابيتها. كما أن العمل الدؤوب والمتواصل والحازم وفقاً لها يشكل شروطاً للنجاح، إن كانت النظرية صائبة ـ بمعنى مناسبة لواقع الحال المحدد ـ أو يأتي بالدليل على ضرورة إعادة النظر بتلك النظرية ـ في الأقل، من جانب بعض حملتها السابقين، في الغالب، ـ من أجل الشروع بالبحث عن نظرية أخرى أكثر مناسبة، ومن ثم طرحها لتعامل هي الأخرى بدورها، بوضوح وعلنية وبعمل دؤوب ومتواصل.

يلاحظ أن الحديث عن العلنية والوضوح هنا ينطلق من القاعدة التي تعتبر غالبية الشعب ـ الأمة مفتاح الحل ومن ثم فالخطاب يتوجه إليها. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، أين موقع المكر والخداع هنا؟ وكيف يمكن أن نتعامل والأعداء بأوراق مكشوفة؟ وهو سؤال له وجاهته من زوايا عدة، لا سيما من ناحية توقي الضربات قبل الأوان، أو من ناحية عدم السماح للعدو بكشف الموقع والأفراد وغير ذلك.

عندما أرسل رسول الله ﷺ برسائله إلى كسرى وقيصر وغيرهما، من الملوك كانت الرسائل لا تحمل لبساً وكانت تتسم بالوضوح التام، وعندما

تحركت جيوش المسلمين لمواجهة جيوش الروم والفرس كان الهدف واضحاً تمام الوضوح للجيش المسلم وللعدو، ولكن كيف تحركت الجيوش، وأي طريق سلكت وكيف أديرت المعركة، وكيف كان الكر والفر، وتوقيت الهجوم والحشد والمفاجأة في القتال فهذه جميعها تدخل في نطاق السرية والمكر والخداع في الحرب، أي أن الهدف يجب أن يكون صحيحاً وواضحاً ونظرية الوصول إليه صحيحة وواضحة، أما السرية والمكر والخداع هنا ففي حركة الجيوش وإدارة الاشتباك في المعارك العسكرية.

لقد اتسمت دعوة الأنبياء جميعاً لا سيما دعوة رسول الله ﷺ بوضوح الهدف وعلنية الخطاب منذ اليوم الأول، وخوطب العدو رقم 1 وبالاسم منذ اليوم الأول، ووجّه الخطاب الواضح للناس منذ اليوم الأول أيضا، وكذلك كانت نظرية العمل، ففي المرحلة المكية وضحت الأهداف الأساسية كلها وأعلنت للعدو والناس على حد سواء، كما كانت، نظرية العمل تعتمد نشر الدعوة في السر وفي العلن دون اللجوء إلى العنف أو ممارسته، وكان تحمّل القمع، والصبر على الأذى، من شروط نشر الدعوة، والسير على طريق تمكينها، وكانت الهجرة إحدى وسائل حماية المسلمين من التصفية الشاملة، أما السرية فكانت في الاجتماعات الخاصة وأحياناً في الصلاة، وفي تحديد موعد الهجرة واتجاهها. أما عندما انتقل رسول الله ﷺ وصحابته رضي الله عنهم إلى المدينة، وقامت دولة المدينة بوشر بتبني نظرية عمل جديدة هي نظرية بناء الدولة والقاعدة «الشعبية المسلحة» والتوسع بعقد التحالفات والاستعداد لحسم الصراع بالقتال. وكانت النظرية هنا واضحة تمام الوضوح للعدو وللناس أجمعين. أما السرية فلم تكن بالعقيدة، وإنما فيما تقتضيه الحرب من حركة سرية للسرايا والكتائب ومفاجأة ومكر وخداع وغير ذلك، أما السرية في الاتصالات بالقوى المحايدة أو بقوى مسلمة خلف جبهة العدو وغير ذلك فمسوّغها تأمين الحماية. يلاحظ أن لكل نظرية عمل نطاقاً من السرية لا يتعارض وإياها، فالسرية في المرحلة المكية لم تكن أعمالاً مسلحة، أو تحضيراً لها، وإنما كانت اجتماعات واتصالات فيما بين الأفراد ضمن نظرية العمل نفسها أي من جنسها، كما أن السرية في تحريك الجيوش ضد جيوش كسرى وقيصر كانت ضمن نظرية العمل نفسها في حينه. أما الذين لعبوا اللعبة المزدوجة في

التاريخ الإسلامي بتقديم خطابين متناقضين في الأهداف ونظرية العمل فكانت الحركات السرية الباطنية التي خرجت على الإسلام كالقرامطة، وحركة الحشاشين وغيرهم، وقد نبعت نظريتهم في العمل وطراز ازدواجيتهم من طبيعة أهدافهم، بينما كان الأئمة الذين واجهوا الطغيان الداخلي أو قاتلوا عدواً خارجياً ودعوا لتغيير وإصلاح يحملون لغة خطاب واحدة تتوجه بوضوح وعلنية للناس وللمعنيين جميعاً، كما كانت أساليب التغيير (نظرية العمل التغييري) واضحة بغض النظر عن مدى صحتها بمعنى مناسبتها لتحقيق هدف التغيير، فبعضها نجح وبعضها أخفق.

ولم يخل بالوضوح إلا في حالات التوقي من الطغيان الشديد، أو من جانب الطاغية نفسه أو ممن حملوا الطابع التآمري، في قمة السلطة، أو ممن انتهجوا سياسة الاغتيالات الفردية.

بكلمات أخرى، إن كنت تريد أن تواجه عدواً بالسياسة أو بالسلاح وتريد من الناس أن يتبعوك أو يتفهموا موقفك ويتعاطفوا وإياه، فعليك أن تجهر بهدفك ونوعه، وعليك أن تجهر بنظرية العمل التي ترى أن من غير الممكن النجاح إلا بها. وبهذا يمكنك أن تدير الصراع إدارة ناجحة، أما إذا كنت ترى أن المواجهة تحتاج إلى مرحلة سابقة من دعوة وتنظيم وتحريض فعليك أن تقدم في تلك المرحلة نظرية عمل متماسكة واضحة أيضاً لا تتحدث فيها عن السلاح ولا تقترب منه، طوال ما تقتضيه من زمن وتحصر نفسك بالدعوة والتحريض والتنظيم تحت نظرية من العمل تفاصل وتظهر العداوة دون عنف مسلح لكن بأشكال من التحدي الشديد، والتشهير المتواصل بالسلطة ورموزها وسياساتها، ويكون ثمة استعداد لتحمل كل ألوان الابتلاء. أما الانتقال إلى السلاح أو الإعداد له بعد تلك المرحلة فيجب ألا يكون مطلقاً إلا بعد أن يقرر الدخول في المرحلة الثانية - أي بعد نضوج الشروط المطلوبة، الأمر الذي يقضي بالإعلان عن نظرية العمل الثانية، وهذا يتطلب التحرك بسرعة، أما خلط المرحلة الثانية في المرحلة الأولى تحت دعوى التحضير والإعداد فسوف يعرّض، في الغالب، مجموع العمل إلى ضربة إجهاضية من قبل العدو، فتواجه بمعركة مع العدو بمستوى السلاح، وتحدي السلاح، وأنت غير مهيأ لها بعد، كما أن الناس لم يتهيأوا لها بعد، فتقع في ورطة بين خطابك المعتمد على النظرية الأولى

وما مارسته عكس ذلك وقام الدليل عليه، مناقضاً له. فآيات الأمر بالقتال لم تنزل إلا في حينها، ولم يكن هنالك في ذلك الزمن ضرورة للحصول على السلاح وتجميعه لأنه كان منتشراً بين الناس جميعاً. أما في عصرنا الراهن فقد دلت تجارب كثيرة، لا سيما في أمريكا اللاتينية، أن جمع السلاح وتخزينه، أو القيام بالتدريب العسكري، بينما الحركة في مرحلة العمل السياسي قد يشكل مقتلا لها، لأن ذلك يعتبر اليوم بمثابة الأمر بالقتال. فالعدو سيعتبر جمعك للسلاح بمستوى استخدامه وإعلان الحرب، ومن ثم سيبدأ معركة في ذلك المستوى بمجرد عثوره عليه، وإن الأمر كذلك بالنسبة إلى التدريب، لهذا نبه الكثيرون ممن اكتووا بهذا الخطأ إلى عدم اقتناء السلاح أو التدريب الاعشية الانتقال إلى القتال، واعتبروا أن ما يمكن انجازه في تلك العشية حين تتوفر الظروف الملائمة، لا ينجز مثله بسنوات قبل ذلك.

لا شك في أن ثمة حاجة إلى بناء ذاتي سري من حيث إخفاء أسماء عدد من الأشخاص، لا سيما مع بداية العمل، إن هذه المرحلة في حقيقتها هي مرحلة التفاهم لبدء عمل ما ضمن توجه للعمل المحدد، ولكن ما أن يبدأ هذا البناء بالتوسع حتى يصبح بحاجة إلى الإعلان عن أهدافه، وعن بعض رموزه، فلا قيمة له إن لم يخرج إلى النور ويخاطب الناس علناً وبرموز معروفة ومعلنة، أما إذا بقي في نطاق السرية فسوف يظل محدوداً وبلا فاعلية عملياً، وقد تمر به السنوات وهو تحت هذه العقلية.. عقلية التحوط والسرية والبناء السري والإعداد. ولكنه في أحسن حالاته سينتهي إلى طائفة صغيرة لها طقوسها الخاصة التي تمارسها في الغرف المغلقة بينما مراده أن يغيّر الواقع ويغيّر الأمة ويحدث نهضة كبرى، وهذا لا يتحقق إلا من خلال مخاطبة الأمة والتعامل وإياها، ومن خلال المشاركة بتحركات كبرى يكون من شأنها المساهمة في تحريك كوامن النهضة وإحداث تغيير في الواقع.

وبالمناسبة يجب الحرص على أن يكون العمل السري حين ينكشف مشرفاً وقوياً ومعززاً للموقف، فكل سر قابل للانكشاف. ولهذا لا تفعل بالسر ما تخشاه، أو تخجل منه، في العلن.

ومن المهم هنا ملاحظة أن القوى الحاكمة، وكان هذا شأنها في كل زمان ومكان، ذات عيون مبثوثة في كل خلايا المجتمع ومفتحة على كل حركة تعمل

في الخفاء وفي العلن، بيد أن مستوى اليقظة لدى تلك القوى في ظل الدولة الحديثة وفي ظل التعاون الإقليمي والدولي المعاصر فيما بين أجهزة المخابرات يزيدان من مخاطر الإزدواجية في الخطاب على أية حركة سياسية، كما تفرضان أن يقصر عمر المرحلة التي يمكن العمل من خلالها سرياً دون أن يشعر به أحد. ولهذا كان من الضروري عدم الركون كثيراً إلى «الشطارة الفنية في العمل» أي إلى الشطارة في التنظيم السري أو التمويه، وإنما يجب أن يكون الركون كل الركون إلى صوابية الهدف... وأساساً، صوابية تحديد العدو، وصوابية نظرية العمل، لأنه بعد تحقيق هذين الشرطين تصبح المهارات الفنية والتقنية ذات قيمة نسبية. لكنها ليست حاسمة، أي ليس من الحكمة أن تعطى الأولوية ويركن إليها لأن ادارة الصراع إدارة صحيحة في ظل هدف صحيح، ونظرية عمل صحيحة وأسلوب عمل مناسب وشعارات صحيحة هي التي تقرر مصير الحركة أو المشروع وتصبح كل خطوة يقوم بها الطرف المقابل ضد تلك الحركة وبالاً عليه وخيراً لها، لأنها تكون من جانبها قد حددت أصول اللعبة بينها وبينه، ويجب ألا يسمح له باستدراجها إلى لعبة أخرى يحددها هو، فإن أرادتها عملية صراع في المجال الثقافي أو التربوي، فيجب أن تتقيد بذلك تقيداً حازماً، وتأخذ بنظريته وما تقتضيه من شعارات وخطوات، أخذاً صارماً فلا تحيد عن نهجها أمام تحديات السلطة أو استفزاز حركات أخرى منافسة. وإذا أرادتها عملية صراع على المستوى السياسي اللاعنفي الذي يعتمد، بعد اعتماده على الله تعالى، على الشعب فيجب أن تحدد نظرية العمل بدقة، ويصار إلى جعل كل الخطوات والإجراءات العلنية والسرية متناسبة وإياها، ووفقاً لها ولا تسمح للاستفزاز والاستدراج بجرفها عن الخيار الذي اختارته لا بالنسبة إلى استدراجها للعنف فحسب وإنما أيضاً بالنسبة إلى اتباع خيارات أخرى. ولأن كل نظرية وراء خيار من الخيارات اللاعنفية تختلف عن الأخرى حتى جوهرياً بالرغم مما بينها من مشترك في مجال الاعتماد على الناس وعدم اللجوء إلى العنف. فالنظرية التي تقوم على العمل السياسي المواجه للسلطة، ولو بلا عنف، غير نظرية العمل السياسي الذي يعتمد الإفادة من كل ما يتيحه النظام من وسائل المعارضة والمشاركة بما في ذلك العمل ضمن النقابات والصحافة والبرلمان وغير ذلك، فنظرية العمل هنا تريد من الحركة السياسية أن تكون عنصراً ضاغطاً للإصلاح،

ويكون لديها الاستعداد للمساومة والاتفاق على أهداف جزئية، فهي لا تهدف كتلك إلى تغيير جذري في النظام أو تسلم السلطة... وقد تصل هذه النظرية إلى مستوى الطموح بالمشاركة في السلطة في حالة توفر تقاليد تسمح بالتعدد وبانتخابات حرة وبترشيح حر وغير ذلك. إن المهم هنا أن على كل نظرية عمل تحمل هدفاً محدداً إن تقدم خطاباً متماسكاً ونهجاً عملياً متماسكاً وأساليب ممارسة مناسبة بعيداً عن الازدواجية والخلط والتمييع.

تنطبق هذه القاعدة حين تقوم نظرية العمل على استخدام الجهاد القتالي كذلك، لأن من الضروري أن تنسجم مختلف الشعارات والمنطلقات والخطوات بما في ذلك التنظيم انسجاماً حازماً وهذه النظرية، ويجب أن يكون هذا الأمر واضحاً للعاملين وللناس كما للعدو. فعلى سبيل المثال لا يجوز لمجاهد يخبىء سلاحاً وينتمي إلى خلية مسلحة عاملة في الأرض المحتلة في فلسطين أن يشترك بتظاهرة أو يحرّض على إضراب ثم يجد نفسه بسبب ذلك في الاعتقال وتحت تحقيق ويتعرّض للتفتيش الدقيق مما قد يعرّض سلاحه وخليته إلى خطر الانكشاف. هذا مثال بسيط على ما يقصد حين يقال بضرورة التقيد بنظرية العمل وعدم خلطها بنظرية عمل أخرى، أو على ما يقصد حين يقال بضرورة جعل كل الخطوات العملية أو الشعارات والإجراءات والتنظيم في حالة توافق مع، بل في خدمة، نظرية العمل المحددة. وقد دلت تجربة فصائل المقاومة في فلسطين على أهمية هذه الحقيقة حتى عندما سمحت تطورات الوضع بأن يوجد للحركة الواحدة جناح سياسي وآخر يمارس المقاومة المسلحة في آن واحد. هنا كان عدم الخلط بين الجناحين ضرورة حاسمة لنجاح كل منهما، ولعدم ضرب أحدهما بالآخر.

أما من جهة أخرى فقد دلت تجربة المقاومة المسلحة في فلسطين على أن خللاً كبيراً يبرز حين تختلط بالعمل المسلح الخارجي ضد العدو الصهيوني، أو بالعنف الداخلي، فنظرية العمل ضد العدو في فلسطين تختلف عن نظريات العمل الخارجي ضده، فالثاني إذا ما مورس ضحى بالأول ذي الأولوية والأمر كذلك بالنسبة إلى انتقال العنف إلى الداخل الفلسطيني.

الباب الثاني

في الواقع الراهن

ـ 1 ـ

حول مشروع التغيير المعاصر

ثمة نقطة تجب الإشارة إليها هنا تتعلق بمشروع التغيير في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها أمتنا والعالم وهي أن الهوّة اتسعت بين الأمة والقوى الغربية المسيطرة على العالم اتساعاً هائلاً، بينما حال التجزئة الداخلية أخذ يتفاقم وكذلك حالة السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية الغربية على أغلب دولنا، كما أخذ الوجود الصهيوني في فلسطين يزداد علواً وفساداً. الأمر الذي يجعل المسافة بين واقع الأمة الراهن ومشروع تحررها ووحدتها ونهوضها طويلة جداً وسيتخللها الكثير من الانتكاسات وخيبات الأمل كما ستتخللها محاولات إفلات ونهوض هنا وهناك لتدخل، بدورها، في الحصار والتطويق.

لقد استمرت الأزمة على هذه الصورة منذ مائتي عام ولا يبدو المستقبل المنظور مختلفاً اختلافاً جوهرياً، وإن كانت الصحوة الإسلامية الراهنة والوعي العام الذي أخذ ينتشر في صفوف الوطنيين والعروبيين حول أهمية الإسلام هوية حضارية وربما مرجعية بالنسبة إلى بعضهم، قد راحا يحثان الخطى لتقريب تلك المسافة، أما من جهة أخرى فإن السرعة التي راح السوس ينخر فيها جذوع الحضارة الغربية والسيادة الدولية الراهنة ستقرر إلى حد بعيد السرعة التي يمكن أن تختصر فيها تلك المسافة.

ولهذا فإن مشروع التغيير على مستوى الأمة والعالم يحتاج إلى رؤية مستقبلية طويلة النفس قد تغطي أجيالاً قادمة، أي يحتاج إلى مخططات بعيدة الأمد فلا يسعى في اثنائها إلى قطف الثمار قبل نضوجها، أو حرق المراحل

بلا حساب دقيق.

على أن هذا النفس الطويل المطلوب والنظرة المستقبلية بعيدة المدى لا يمنعان من العمل على مشاريع قطرية آنية، أو مرحلية، والاجتراء على التغيير في هذه الظروف غير المؤاتية. فإذا كانت المحاولة والفشل شكلا القانون الذي حكم مسار الصراع ومشاريع التغيير خلال القرنين الماضيين وإذا كان هذا القانون مرشحاً للاستمرارية ما دامت تلك الهوة قائمة، وما دام حال الأمة منخوراً بالتجزئة والتبعية والفرقة والوجود الصهيوني في فلسطين، وما دام الطرف الآخر لم ينخره السوس ويفسق إلى الحد الكافي بعد، فإن من الضروري مراعاة ما يلي:

أ ـ التعلم من تجارب المحاولة والفشل حتى يشتد ساعد الأمة وتعرف عدوها ظاهراً وباطناً معرفة أفضل وتمتلك فهما معمقاً لشؤون هذا العالم. والأهم أن تتعلم كيف تتضامن وتتجاوز السلبيات التي أنهكت كل محاولة نهوض وهي تواجه الحصار وخطر الاقتحام العسكري، أي سلبيات التجزئة والتبعية والتمزق وتعظيم الخلافيات. فكان الطرف الناهض يترك لمصيره فيُستفرد به بينما قوى الأمة، حتى الحية منها، في وضع المتفرج، إن لم يكن بعضها في وضع الطاعن في الظهر. ولعل هذه السمة سبب رئيس في زيادة قوة الحصار والتفوق العسكري الخارجي، وفي تسهيل إجهاض محاولات النهوض أكثر من عامل النواقص الداخلية في حركة النهوض والقطر المعني.

ب تعميم فقه الخلاف وفقه التعاون

إن العوامل المتعلقة بالهوة في ميزان القوى. أي تلك المتعلقة بحال العدو (السيادة العالمية والتفوق العسكري والتقني والمادي من جهة وبحال الأمة (التجزئة والتبعية) من جهة أخرى تجعل فرص نجاح مشاريع التغيير المطروحة في كثير من البلدان أمام مأزق. الأمر الذي يفترض أن يوسع المشروع الواحد صدره لتحمل مجاورة مشاريع أخرى له، وربما كانت منافسة أو مختلفة في منهجها معه تماماً. فالمواجهة ضد الصهيونية والدول الكبرى ما زالت صعبة جداً، وما ينبغي لأحد أن يحسب أن قطف الثمار قد دنا، أو أن أزمته تكمن في المنافس المحلي والإقليمي. فالأزمة هي مع الخارج وبسببه أولا، ومن ثم لا بد من تعميم فقه الخلاف في الداخل وتجنب المعارك الجانبية وتكريس التعايش

والتعاون فيما بين الإسلاميين بعضهم بعضاً أولاً ثم بين الإسلاميين وغيرهم من القوى الإجتماعية والوطنية والعروبية عند العرب وما يوازيها في الأقطار الإسلامية غير العربية ثانياً. وذلك حتى تفتح آفاق للنجاح في ظل ذلك الاختلال الكبير في ميزان القوى.

فالعقلية الجبهوية التي تقبل التعدد تحتاج إلى تعزيز بل إلى أن تصبح أمراً بديهياً، ويُصبح لدينا فقه في التعاون مع من نختلف وإياهم من إسلاميين وغير اسلاميين.

ج مواجهة إشكالية الكيان الصهيوني

دخل قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عنصراً جديداً في زيادة الهوة في ميزان القوى في مصلحة الدول الغربية وفي تعميق حالة التجزئة والضعف الداخلي في الأمة فإلى جانب القوة العسكرية لهذا الكيان ثمة احتمالات لزيادة تدخله في الشؤون الداخلية وفي تعميق نفوذه على عدد من الدول العربية والإسلامية. وذلك تحت شعارات الصلح، والتطبيع، والنظام الشرق أوسطي، الأمر الذي سيزيد من تعقيدات المواجهة على كل صعيد، وهو ما لا يمكن للبحث في عملية التغيير النهضوي أن يتجاهله. بل أنه ليفرض، شئنا أم أبينا، أن تدخل مواجهته في كل مشاريع الإصلاح الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي وفي كل نقد «للعقل» والفكر وفي كل محاولة نهوض على مستوى القطر الواحد، والأمة عموماً. أما تجاهله فبناء على رمال، وركض وراء سراب.

د النخب المتغربة

لقد نجم عن السيطرة الاستعمارية الغربية في بلادنا ومن بعد ذلك عن سياسات الدولة المستقلة المتغربة أن نشأت نخب وفئات اجتماعية تغربت، أو أصبحت تنظر إلى قيم الحضارة الغربية ونمطها في حياة الفرد باعتبارها النموذج، وهو ما يحتاج من جانب الإسلاميين إلى أن تعالج العلاقة بهذه النخب والفئات معالجة حكيمة فيقدر الظرف التاريخي الذي ولّد الظاهرة حق قدره، لأن اللجوء إلى الحرب ضد هذه الفئات، علماً أن أغلبها قد يسعى إليها ويريدها أكثر من بعض الإسلاميين، أو دفعها إلى مغادرة البلاد في حالة إقامة حكم بقيادة إسلامية سيلحقان أضراراً كبيرة بالمشروع الحضاري الإسلامي. فأهمية هذه الفئات لا تنبع

من حجمها وإنما من نفوذها وإمكاناتها وعلاقاتها الدولية سلباً وإيجاباً، وهذا ما يفرض بأن يقوم فقه لتنظيم العلاقات وهذه الحالة بما ينزع فتيل الحرب الداخلية، ويستبقي إفادة الدولة الجديدة من خبرات هذه الفئات وقدراتها ويمنع استخدامها، قدر الإمكان، في عمليات التدخل الخارجي والحرب الخارجية على الأمة، كما أن مثل هذه السياسة قد تكون مدخلاً لفتح قلوبها وعقولها إلى الإسلام لتقبل عليه بقناعة وراحة وبلا ضغط على ضميرها أو مسلكها أو معيشتها.

وبهذه المناسبة لربما كانت ثمة حاجة لتأسيس ميثاق اجتماعي جديد في تنظيم علاقات القوى الإسلامية بغيرها من القوى المسلمة وغير المسلمة في المجتمع، فالإسلام يستطيع أن يكون استيعابياً يتسع للعالم كله، ويكفي أن نهتدي هنا بالقرآن ونتأسى برسول الله ﷺ في بناء العلاقات وكيفية إدارة الحوار، وطرح الخطاب في المرحلة المكية، ثم نتعلم من صحيفة المدينة هذه الوثيقة الفذة الاستثنائية وما تبعها مروراً بصلح الحديبية ووصولاً إلى فتح مكة، ثم التعلم من العهد الراشدي مروراً بالعهدة العمرية ثم ما عقده المسلمون من تحالفات ومعاهدات وأقاموا من مواثيق عبر تاريخهم الطويل، إن كل ذلك ليؤكد بالنسبة إلى علاقة المسلمين بغيرهم على قدرة الإسلام الاستيعابية ومرونته وتسامحه وحسن ادارته للصراع وفقاً لكل حالة وظروفها وزمانها ومكانها، إن كل ذلك يشكل أساساً لفقهٍ يعالج واقعنا المعاصر بما يسمح بنهضة الأمة بسرعة أكبر وتضحيات أقل، وتجليات وإبداعات إسلامية جديدة.

هـ تعدد مشاريع النهوض

يجب أن يضاف إلى عامل الهوة في ميزان القوى والعوامل المتعلقة بأوضاع الأمة وحال القوى الدولية المسيطرة عامل آخر يتعلق بكبر حجم هذه الأمة وباتساع رقاع الأرض التي تغطيها، فقد بلغ التعداد الآن حوالي الألف مليون أو أكثر والعرب يزيدون على المائتي مليون، وسيتضاعف بإذن الله هذان الرقمان بعد ربع قرن أو أقل، أما الحجم الجغرافي فقد أخذ يغطي كل القارات وعشرات الدول من بينها أكثر من 45 دولة إسلامية، وما يزيد على مائتي مجتمع.

يترتب عن هذا العامل أن مشروع التغيير سيكون مشاريع تغيير، وإن مشروع النهضة سيكون مشاريع نهوض، كما أن المسار سيمضي متفاوتاً، وليس

متسقاً، أو منتظماً، أو في وقت واحد أو منطلقا من مركز واحد. أي ستأتي المحصلة نتاج عمل عشرات الحركات الكبرى والصغرى وعبر مئات آلاف الأعمال الدعوية والفكرية والثقافية الفردية والجماعية وستأتي نتاج مسار طويل من الصراعات ومحاولات النهوض والإخفاق.

بكلمة أخرى إن مشروع النهضة عموماً بل ربما على مستوى رقاع كبيرة من رقاعه مثل الرقعة العربية سيأتي نتاج جملة الجهود والاجتهادات وليس نتاج جهد واحد أو مشروع محدد ولن يقرر مصيره، أو يقوده، بلد بعينه أو قيادة بعينها. فهذا الواقع بكل أبعاده ـ أي كل العوالم، طولاً وعرضاً، هو الذي سيفرض هذا المسار وهو خارج إرادة أي طرف من الأطراف، فالعملية الإنهاضية، ولو حتى على مستوى بلد واحد، لن تقوم على قاعدة انتشار النواة الأولى حتى تشمل البلد كله، ثم تتسع فتسع هي نفسها أو من يرثها لتشمل الأمة كلها أو أغلبها، فالفقه السياسي الذي عرفته عهود الخلافة ووحدة الأمة حول دولة الخلافة، لا يستطيع أن يجيب عن الأسئلة التي يطرحها واقع الأمة اليوم فشتان بين حال أمة الخلافة الموحدة المركزية ذات السيادة العالمية وحال أمة مجزأة ومبعثرة في كل أرجاء العالم وتغطي كل القارات وتعد مئات وآلاف الملايين وعشرات الدول والأقطار وترزح تحت السيطرة العالمية الغربية.

فلهذا إن مراعاة الوقائع الذاتية والموضوعية للأمة هي الطريق إلى تقديم تصورات صحيحة حول التغيير وأساليبه وسياساته ومساراته... وهي الشرط لنشوء فقه يجيب عن تحديات العصر وإشكاليات الأمة وحالات الصراع ويقوّم المسار ويساعد على حسن إدارة عمليات التغيير. وهي الشرط للسير على طريق التعاون والتنسيق والوحدة.

و تأسيس المثال والقدوة

إذا كانت التجربة المعاصرة قد أثبتت أن بالإمكان أن تفلت بعض محاولات النهوض، على الرغم من الهوّة في ميزان القوى، وعلى الرغم من الحصار والعدوان العسكري، فإن تلك التجربة اثبتت أن مخاطر ضربها بعد ردح من الزمان تظل قائمة وقوية الإحتمال بسبب تلك الهوة، ومن خلال العدوان، وذلك في ظل التجزئة التي تسمح بمحاصرة حالة النهوض والتضييق عليها حتى من قبل الأشقاء.

ولهذا فإن من المهم لحالة النهوض الإسلامي، وهي تنجح على مستوى قطر واحد، أن تضع في اعتبارها أن الظروف الإقليمية والدولية غير ملائمة، وإن تتابع حالات النهوض أو وقوف الأشقاء وإياها كالبنيان المرصوص ما زال بعيد الإحتمال، بل ما زالت الحالات الشقيقة التي تشارك العدو الخارجي، وتحت حجج شتى، محاصرته، وتغطية العدوان عليه هي الوجه الغالب في الصورة.

ومن هنا تصبح حركة النهوض معرضة إلى الإنكفاء القطري الضيق، وإلى الإستعداد للمساومة، حتى غير المبدئية، مع الخارج، كما تكون معرضة إلى إقامة نظام يعتمد على الأجهزة الأمنية وقوة القمع تحت حجة الحماية من التآمر الداخلي. لكن هذا المصير يعني نسف المشروع النهضوي بيديها. ذلك حينَ تقع أسيرة المحافظة على الذات والحكم بأي سبيل وطريق، وتنسى الأهداف والمثل والقيم التي قامت لتحقيقها وتأكيدها فما كان يقال قبل التمكين يصبح نسيا منسيا وأنه لمن البديهي القول أن انتهاء المحاولة، بصورة مشرفة، خير من بقائها على تلك الصورة وهذا ما يفرض أن ينمي الوعي والاستعداد للتخلي عن السلطة أو فقدانها، أو خسارة مكاسب معينة، في وضع قانوني، أو مكاسب شعبية، إذا لم يقترن الاستمساك بالسلطة والمحافظة على المكاسب، مقروناً بتطبيق المثال الإسلامي أو الإقتراب منه. ولعل نموذج الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بليغاً في هذا المجال، فقد اختار أن يحكم حكما راشدياً ولو أقل من ثلاث سنوات والإنتهاء بالقتل على أن يحكم عشرات السنين حكما بعيداً عن قيم الحكم الإسلامي. فكان تأثيره في أقل من ثلاث سنوات في الحكم اكبر من تأثير عشرات الخلفاء والسلاطين الذين جاؤوا بعده وعمّر حكم الواحد منهم عقوداً. فقد بقي عهداً قدوة ونموذجاً ملهما، ومحرضا للأمَة باختيار الطريق الإسلامي. بل بقي يحكم في قلوب الناس اجيالاً أثر اجيال. ويسقط كل النماذج الطاغية المستبدة ويُحرمها من احترام الجماهير. ولهذا أن حكماً قصير الأمد يجسّد المثال الإسلامي في العدل والشورى وإعلاء القيم العليا في كل مجال، ويقدم نموذجاً إسلامياً حضارياً متميزاً فعلاً عن نموذج الدولة الحديثة في الغرب أو في العالم الثالث يستأهل أن يكون الهدف، ويُعمل من أجله، حتى لو كان ثمن ذلك قصر عمر الحكم. لأن ثلاث سنوات راشدية أو لأن تقديم النموذج الإسلامي، والقدوة الإسلامية، في المنظور التاريخي، أو في الأصح في منظور عملية التغيير التاريخية الكبرى التي تنتظر جيلنا والأجيال القادمة هو مطلوب لتهيئة شروط

الانتصار مهما طال الزمن عليها. وعندما لا يكون رفع أعمدة البناء وجدرانه وسقوفه ممكنا فلتؤسس القواعد وترفع المعالم على أساس متين وإشعاعي.

أما الابتعاد عن المثال الإسلامي بعد التمكين والتحول إلى تكرار ما كانت تفعله الأحزاب العلمانية أو ما كان عليه الحكم السابق حفاظا على الذات والحكم فمن شأنه أن يضعف ثقة الجماهير بحملة المشروع النهضوي، أو بجدوى التضحيات وتحمل المشاق في سبيله.

إن الأمة والعالم بحاجة إلى النموذج الإسلامي، إلى القدوة في كل أمر، وليس إلى تكرار بليد للدولة الغربية الحديثة والنموذج النفعي الغربي في السياسة تحت اسم اسلامي.

وبالمناسبة أن الحريصين على تقديم النموذج الإسلامي الحقيقي المعاصر يمكنهم أن يفعلوا ذلك تحت كل الظروف والحالات. أي ليس هنالك من وضع لا يستطيع المرء فيه أن يكون قريبا من القدوة والمثال الإسلامي. فهذا المثال يمكن أن يتجلى وأنت مستضعف يتخطفك الناس، كما حين تصبح متمكنا ذا قدرة. يمكن أن يتجلى وأنت فقير تشد الأحزمة على البطون كما حين تكون ثرياً تتدفق عليك الخيرات، ففي الاستضعاف يمكن للمرء أن يختار طريق المسكنة والمذلة واليأس والاستسلام كما يمكنه أن يختار طريق العزة والصبر والإيمان والعمل والأمل ويمكنه في حالة التمكين وإمتلاك القوة والسلطة أن يصبح جباراً عتيا على الناس وذليلاً أمام جبابرة العالم. كما يمكنه في المقابل أن يختار المثال الإسلامي فيكون عادلاً رحيما في علاقته بالناس وقوياً عزيزاً في الحق أمام الأقوياء ومن يهددون وجوده ويمكنه في حالة العسرة أن يُصبح شحاذاً أو سراقا أو قاطع طريق، وفي المقابل يمكنه أن يكون صابراً محتسباً يتصبب عرقاً في العمل ليخرج من عسرته. ويمكن للمرء وهو يصيب المال والرفاهية أن يزداد جشعا ويغرق في الفسق والإسراف والفجور، كما يستطيع، إذا اختار طريق الإسلام، أن يكون مقتصداً كريماً يُوجه المال حيث مرضاة الله في التجارة والصناعة والتنمية وبناء المدارس والمستشفيات كما في الصدقات وأعمال الخير.

بكلمة أن المثال الإسلامي والقدوة الإسلامية يمكن أن يحضرا أو يهجرا أمام كل حالة مهما كان نوعها، ويبقى السؤال أين خيارك في كل حالة لا سيما وأنت تحمل جزءاً من مشروع التغيير ونهضة الأمة.

ـ 2 ـ

بين الخاص والعام

راح الواقع الراهن للأمة يفرض حقائقه ويضع بصماته، أردنا أو لم نرد، على حركات النهوض الإسلامي، فقد أصبح من الملحوظ أن خصوصية الحالة التي يواجهها هذا القطر الإسلامي أو ذاك، هذا المجتمع الإسلامي أو ذاك تحولت إلى الهم الأول الذي يشغل الحركة النهضوية الإسلامية في كل قطر، ومجتمع. ويبدو هذا واضحاً في رصد الاهتمامات والهموم التي تشغل أو تسكن الحالة الإسلامية حين تعبر عن نفسها في الخطاب والإعلام والندوات واللقاءات، بل ربما في النظر إلى إشكاليات الأمة عموماً. فمن جهة يلحظ أن ما من حركة إسلامية إلا وتعتبر نفسها جزءاً من كل، وتراها تهتم بما يجري للمسلمين سلباً أو إيجابياً في مختلف بقاع العالم، وتعتبر أن نهضة الأمة ووحدتها في مقدمة أهدافها، وهذا كله ينسجم مع العقيدة والفقه الإسلاميين، بل وينبع منهما، أما من جهة أخرى فيلحظ أن الهموم الخاصة تشكل الشغل الشاغل وتحظى على الأولوية، وهي التي تستغرق أغلب الخطاب، وهي التي تعتبر المدخل للعالمية الإسلامية. الأمر الذي ولد كثيراً من اللغط في صفوف الإسلاميين حول الانكفاءات القطرية، أو القومية أو الإقليمية، وأثار كثيراً من الشكوى بسبب ضعف التضامن والتعاون والتكامل أو التنسيق على مستوى حركات النهوض الإسلامي في العالم.

ويحدث هذا والكل وضع فوق رأسه ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ (الأنبياء: 92)، ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ (آل عمران: 103) والكل يردد حديث رسول الله ﷺ «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» (متفق عليه).

في الحقيقة ثمة إشكالية في ظل هذه الظروف التي تحيط بالأمة أي العمل

ضمن خصوصية القطر من جهة وضرورة المحافظة على وحدة الأمة وتناصر أعضائها وتعاضدهم وتعاونهم والتنسيق فيما بينهم وهي معادلة تحتاج إلى حسن المعالجة أو تحتاج إلى فقه جديد من أجل إقامة التوازن بين واقع مرير يفرض الوجود والتحرك ضمن وضع تجزيئي محدد من جهة وبين أمر رباني بالوحدة، معززاً بضرورة ومصلحة عامتين تفرضان التعاون والتآزر كذلك من جهة أخرى. وقد أثبتت التجربة أن ثمة حاجة ملحة إلى أن تترجم القناعة بضرورة الوحدة والتعاون والتضامن إلى واقع عملي مطبق فكاد الحال يشبه الذي يردد آيات الصدقة ولا يعطي صدقة وهو ميسور الحال، وقد ظن البعض أن ترداد آيات الوحدة والتعاون يغني عن الوحدة والتعاون، أو يغطي الغرق حتى الآذان بمرض القطرية أو القومية الضيقة والفئوية والمذهبية المنغلقة. أما بالنسبة إلى العرب فإشكاليتهم مضاعفة إذ يشاركون الآخرين عموماً، في المعادلة الإسلامية المذكورة بينما يعانون من الداء نفسه على المستوى العربي والخصوصية العربية التي تواجه، بدورها، إشكالية التجزئة والخصوصية من داخلها وضدها في مقابل ضرورة الوحدة والتعاون العربيين.

المطلوب هو إيجاد معادلة متوازنة بين الغرق في الهموم الخاصة أو في الخصوصية من جهة وبين الاهتمام بالأمة وقضايا المسلمين الآخرين، وتحتاج هذه المعادلة إلى أن يتنبه كل طرف بالوعي الذاتي إلى ضرورة القيام بواجبه عملياً في التضامن والتعاون مع إخوانه في الأقطار والمجتمعات الأخرى، ويأخذ حذره من خطورة الإنكفاء على الذات. وبالمناسبة تصبح هذه الظاهرة أشد استفحالاً في مرحلة التمكين، والوصول إلى السلطة أو الاقتراب منها.

ثمة أشكال من التضامن يمكن أن يُلجأ إليها وهي ميسورة ومسهلة للغاية مثل إرسال العرائض والبرقيات والوفود الاحتجاجية إلى حكومة معينة أو سفارتها بسبب سياسات معينة تعتبر ظالمة ومعتدية بحق الحركة الشقيقة أو البلد الشقيق، فهذا الأسلوب يحقق نوعاً من التضامن العملي ويمثل ضغطاً على الطرف المقابل، وهو أسلوب سهل غير عنفي ولكنه فعّال ومؤثر ويمكن أن يستخدم على نطاق واسع في نصرة القضايا العادلة وفي التعبير عن الوحدة والتضامن بما في ذلك بالنسبة إلى الشعوب المستضعفة غير الإسلامية.

إن هذا الشكل من أشكال العمل التغييري على بساطته، إذا ما أصبح

تقليداً، وأطلق له العنان من خلال مبادرات ذاتية في المدارس والجامعات ومن قبل الأساتذة والجامعيين والأطباء والمهندسين وأصحاب المهن والنقابات، ومورس على نطاق الأمة يمكن أن يخدم قاعدياً في التقدم خطوة بإقامة التوازن بين الخاص والعام، كما سيزيد من القوة التعبوية السياسية في الأمة أضعافاً، ويمكن أن نتصور مدى تأثير وصول عشرات الألوف ومئات الألوف من البرقيات والعرائض من كل أنحاء العالم إلى رؤساء الدول الكبرى احتجاجاً على موقف ظالم في القضية الفلسطينية، أو في قضية البوسنة والهرسك أو استنكاراً لقمع وتنكيل، أو إلى أجهزة الإعلام حين تفتري على قضية إسلامية أو غير إسلامية عادلة، أو تتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان حين يتعلق الأمر بالمسلمين وغيرهم. وستزيد الفعالية حين توقع العرائض والبرقيات من شخصيات ذات توجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة وتتناول قضايا عادلة تمس الشعوب والقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان وحماية البيئة عموماً ولا تقتصر على الخاص بالمسلمين فقط.

على أن هذا لا يعفي من تشجيع صيغ التعاون والتنسيق على المستويات المختلفة من الجمعيات والنقابات إلى المفكرين والقيادات على نطاق إسلامي عالمي، ومنه على نطاق عالمي أعم. هذا إلى جانب المطالبة بإقامة الأسواق المشتركة وتفعيل المؤتمرات والمنظمات المشتركة، الرسمية والشعبية، السياسية وغير السياسية.

وإن ما تقدم لا يعفي، بل يجب أن يؤسس على بناء التربية الذاتية للأفراد والحركات على روح الوحدة والتعاون والتضامن مع إعطاء الخصوصية ما تستحقه من أهمية، أي نحن هنا أمام توازن دقيق وضرورة إقامة علاقة ذات عدل واعتدال بعيداً عن الغلو والمغالاة وقصر النظر.

تغيير ما بالأنفس

ما من آية في القرآن الكريم استشهد بها في بحث موضوع التغيير أكثر من آية ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (الرعد: 11) فقد اتجه منطق هذه الآية إلى التركيز على عملية تغيير ما بالأنفس شرطاً لتغيير ما بالقوم، وتوسع البعض إنطلاقاً من هذا التركيز في هذه الآية، لتأكيد النظرية التي تقول

أن الأزمة الحقيقية التي تواجه أمتنا إنما تكمن في داخلها وقد اعتبر هذا الداخل، أحياناً، فكرها أو عقلها، وأحياناً إيمانها أو عقيدتها، وأطواراً تخلفها وقصورها عن مواكبة الحضارة.

إن الإشكالية الأولى هنا ربما تكون منهجية في التعاطي وآيات القرآن أو أحاديث رسول الله ﷺ، وذلك باتخاذ آية أو حديث واختصار كل الموضوع بها أو به، أي تجاوز آيات وأحاديث صحيحة أخرى حول الموضوع نفسه، ولعل آية ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ من أكثر الآيات التي اختصر بها القرآن والسنة وحمّلت أكثر مما تحتمل.

إن الآية تكشف عن حقيقة أساسية في عملية كل تغيير، وهي أن الطرف المعني يجب أن يحدث تغيراً في داخله حتى يتم التغيير لكن السؤال إذا كان التغيير لا يتم إلا بهذا الشرط فهل يتم به وحده أم يتم به، ضرورة، ولكن إلى جانبه شروط أخرى يجب اتمامها كذلك.

إن هذه الآية على عظمتها وأهميتها لا تلغي سنن الله الأخرى في التغيير، ولا تختصر أيات القرآن الأخرى مثل ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً﴾ (الإسراء: 16) هنا آية أخرى تكشف شرطاً ضرورياً آخر من شروط التغيير وهي ضرورة أن يفسق مترفو السلطة ويخوضوا بكل مظاهر الفسق في الأخلاق والسياسة والمعاملات وعندئذ يحق القول بدمارهم. أما ألوان الدمار فكثيرة منها عامل طبيعي ومنها عدو خارجي أو عدو داخلي وهكذا. إن هذا الشرط يعزز تلك الإشارات التي وردت في هذا الكتاب حول ضرورة أن تكون السلطة في حالة تآكل وشلل وماضية إلى الإنهيار، أو تكون جيوش الدول الكبرى، كما حدث مع الرومان والفرس في مرحلة الفتوحات الأولى، في حالة من الفساد والضعف المعنوي على الرغم من التفوق المادي والعددي في غالب الأحيان أي في حالة استعداد لأن تنهار.

فلو وضعنا الشرطين جنباً إلى جنب لتكاملا ولرأينا أن العملية تمر عبر إنهيار داخلي في الطرف المسيطر ونمو داخلي في الطرف المقابل، وإذا قيل أن الآية الأولى تحمل أيضاً معنى السلب بأن الله لا يغير بقوم من حال القوة إلى الضعف إلا إذا غيروا ما بأنفسهم فيترفون ويفسقون فإن هذا التوسيع يتعزز بالآية

الثانية أو يغتني بها، ومن ثم يصبح فهمنا لآية ﴿إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾ يشمل السلب والإيجاب بالنسبة إلى طرفي الصراع في آن، وبديهي أن ما يجري سلباً أو إيجاباً في الطرف المقابل لا سلطان مباشراً لك عليه.

بيد أن سؤالا ينشأ هنا يقول ما هي حدود تغيير ما بالأنفس ومجالاته؟ أهو التغيير في الفكر أم هو في الإيمان أم في القيم الأخلاقية أم يشمل ذلك التغييرات المادية المطلوبة مثل امتلاك الأسباب المادية؟ لأن بعض التغييرات لا يحدث إلا وفقاً للآية ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ (الأنفال: 60) فإذا قيل أن المعنى يحمل بل يجب أن يحمل التغييرات المعنوية والروحية والسياسية والتنظيمية والمادية والإعدادية والتكنولوجية فهذا يجعل حصر تفسير الآية بجانب واحد ليس دقيقاً كما يجعل تفسيرها على تلك الصورة الشمولية يحتاج بدوره إلى البحث عن سنن التغيير حتى ندرجها في تفسير الآية ونضيفها إلى فهمنا لها. ثم لو فعلنا ذلك فإن مطابقتها على ما يجب أن نفعله من تغيير ما بأنفسنا يحتاج بدوره أن يتم عبر مراعاة سنن التغيير من حسن تحديد الأهداف وحسن اختيار نظرية العمل وأسلوب التغيير وحسن إدارة الصراع وحشد القوى واتخاذ القرار المناسب.

بكلمة أخرى إذا لم تكن هنالك آية في القرآن تستطيع أن تغني عن القرآن كله إذ لو كان الأمر ممكناً لما نزل القرآن كما نزل. وإذا لم يكن هنالك حديث لرسول الله ﷺ يغني عن الأحاديث الأخرى كلها فإن هذا يعني أن ما من آية يمكنها أن تختصر كل العقيدة أو كل سنن التغيير أو كل الأخلاق أو العادات أو المعاملات وكذلك بالنسبة إلى الأحاديث فالقرآن كله والسيرة بمجموعها هما المرجعية في فهم موضوع بعينه وذلك من خلال التعامل الشمولي ومجموع الآيات والأحاديث التي لها علاقة بموضوع من المواضيع أو سنة من السنن، ولكن مع ذلك تبقى سنن وقوانين فرعية في كثير من المجالات تحتاج إلى البحث والتنقيب والاكتشاف. وإلا كيف أمرنا القرآن بالنظر في الآفاق، فالقرآن والسنة يحثاننا على اكتشاف سنن الله في كل المجالات الفرعية مثل قوانين الزراعة والصناعة والملاحة والتكنولوجيا والحرب والطب وما إلى هنالك ويأتي موضوع التغيير في بعض فروعه بحاجة إلى كشف قوانينه مثل صراع الأطراف

المعنية، وميزان القوى والقتال والحرب والمناورة وأشكال التعبئة وهكذا، والله أعلم.

حول أزمة الأمة

لعل القاسم المشترك فيما بين كثير من الآراء المتعلقة بأسباب أزمة الأمة، وبالبحث عن الجذر في تلك الأزمة، يتمثل في إعادتها إلى جانب معنوي ذاتي - العقل، الفكر، المنهج، الفقه، الإيمان، الأخلاق، الغيبيات، ومن ثم يكون الحل في التوجه إلى ذلك الجانب الذاتي المعنوي فيركز النقد عليه والتقويم في مجاله، وهو قاسم مشترك فيما بين الكثيرين من الإسلاميين. ويشمل حتى بعض العلمانيين والماركسيين والقوميين الذين يرون الأزمة في التخلف والتقاليد والعقل العربي والإسلامي، فتناول الأزمة هنا يلتقي في رؤية أسباب الأزمة، وإن جاء حلهم من خلال الحداثة والتغريب، فالالتقاء في التوصيف لم يمنع التناقض في محتوى الحل وإن حافظ على توجهات الحل نحو الجانب الفكري العقلي والأخلاقي المنهجي.

الإشكالية في الواقع الموضوعي الذاتي

على أن إشكالية التغيير في جوهرها هي إشكالية صراع موضوعي مادي (عسكري - اقتصادي - اجتماعي) يعبر من خلال موازين القوى. فالإشكالية لا تنحصر في جوهرها في مجال الأفكار والعقول فقط، وذلك على الرغم ما للفكر والعقل من دور فيها، وعلى الرغم مما يمكن أن يعطي لهما من وزن مضاعف. ولعل إعادة أسباب التفوق العسكري أو الاقتصادي إلى عامل العقل والفكر يسمح لأصحاب هذه النظرة أن تبقى العامل الذاتي في موقع الصدارة والأولوية وتستبعد إلى الخلف العوامل الموضوعية. وهو ما يظل مسهماً في تجنب مواجهة الواقع الموضوعي للأمة، ومن ثم عدم التطرق إلى إشكالية موازين القوى، التي تواجه عملية التغيير لا سيما إشكاليات التحكم الخارجي في أغلب أوضاع الأمة، وإشكاليات العنف الخارجي ضدها. ثم إشكاليات التجزئة والتبعية والاستبداد في الداخل. سبق للبعض أن ركز على إشكالية الجهل في الأمة ومن ثم ضرورة إصلاح التعليم والإهتمام بالعلوم والتكنولوجيا،

لكن اكتشف بعد حين أن الميدان أمامه ليس حراً وأن ثمة قوى مسيطرة تتحكم بإشكاليات التعليم وتحتكر العلوم والتكنولوجيا، وإن هذا التحكم الخارجي إذا لم ينجح من خلال التحكم بسلطة الدولة ووضع المعني تحت الحصار والضغط العسكري إن لم يكن التدخل المباشر. فما كان يحسبه الشيخ محمد عبده مدخلاً لإنهاض الأمة من خلال نشر التعليم وإصلاح التعليم في الأزهر والتوسع في الجامعات لم تثبت صحته تجربة المائة سنة الماضية إذ بقيت الإشكالية الأساسية مكانها على الرغم من فيض خريجي الجامعات. أما بالنسبة إلى من حسبوا أن تصحيح العقل والمنهج هو المدخل وراحوا يتوسعون في نقد العقل العربي ويدعونه إلى الواقعية، والبحث عن البرامج العلمية للدخول في عالم الزراعة المتطورة والاكتفاء الذاتي أو الصناعة، أو التبادل التجاري الحر، أو عالم التكامل الاقتصادي العربي الإسلامي، أو السوق المشتركة. وقالوا بهذه يمكن تخطي مرحلة الشعارات العاطفية، والنظرة المثالية لقضايا الوحدة والاقتصاد والنهضة والتحرر، لتخرج أمتنا من أزمتها، فإنهم سرعان ما اكتشفوا إن الإشكاليات ليست في الوعي والعقل أساساً. فهذا البعض لم يتنبه إلى إشكاليات واقع التجزئة وأمراض دولها وإلى إشكالية السيطرة الخارجية والوجود الصهيوني في فلسطين، أي لم يتنبه إلى ما هو ممنوع على دولنا، مثل التكامل، أو الاكتفاء الذاتي، أو التطور الصناعي والتقني فالإشكالية ليست في عقل الحكومات، على الرغم مما يجب أن يقال فيه، وفي نقص البرامج الواقعية، أي لم يتنبه إلى أن مثل هذه العقلنة والترشيد طرحا منذ السنوات الأولى لقيام الجامعة العربية وراحت المشاريع المشتركة على مختلف المستويات تراكم في الأدراج. الأمر الذي يدل على أن الإشكالية لا تكمن بالعقل والترشيد هنا، وإنما بالإرادة، والإرادة مغلوب على أمرها لأسباب مادية تتعلق بالسيطرة الخارجية، والديون الخارجية، والتجزئة والصراعات العربية ـ العربية. إنها أرادة مشلولة بسبب الأمراض التي تولدها التجزئة كالقطرية والصراع القطري ـ القطري وتغليب المصلحة القطرية على مصلحة الأمة. أي نحن أمام إشكاليات لا تكمن في داخل عقلك ونفسك أو في داخل اللذات فقط وإنما هي شيء يعكس الواقع الموضوعي وميزان القوى والظروف العالمية التي تتحوط الذاتي نفسه وتؤثر في توجهاته ومدى فعاليته.

يمكن أن يسأل هنا لماذا لم تستطع كل محاولات التغيير والنهضة على اختلافها: إسلامية وقومية وقطرية أن تحقق أهدافها؟ ولماذا لم تستطع المشاريع المتعددة التي حاولت التغيير في العقل والفكر والنفس فضلاً عن مشاريع الإصلاح والتطوير الاقتصادي والعلمي والتعليمي أن تحقق الأهداف المرجوة في نهضة الأمة؟ طبعاً كان التحليل يتجه في كل مرة إلى العودة بالإشكالية إلى نقد العقل الذي قاد العملية أو برامجه ومن ثم يكون الحل في تصحيح العقل وفي تقديم مشروع بديل. وإذا قدر لهذا أن يفشل كذلك عاد التحليل يبحث الإشكالية في العقل والمشروع عموماً ليقدم حلاً مقابلاً وهكذا.

على أن كل ذلك، ومهما حمل من الصواب فيما يتعلق بنقد هذا العقل، أو ذاك، أو هذا الفكر أو ذاك أو هذا المشروع أو ذاك فإن السؤال سيظل وما علاقة الفشل بميزان القوى العالمي الذي تشكل في غير مصلحتنا بصورة بارزة، منذ مائتي عام، وما زال يتفاقم في غير مصلحتنا. وهو ميزان محروس من قبل استراتيجيات وسياسات يومية لدول كبرى لا تسمح بالخروج عليه ولو جزئياً. وإذا ما حدث خروج مثل ما حدث في تجربة محمد علي أو جمال عبد الناصر أو صدام حسين، أو مثل ما حدث في الثورات الإسلامية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين: المهدي، عمر المختار، عبد القادر الجزائري وعبد الكريم الخطابي، فقد كان الحصار والاستفراد والتدخل العسكري المباشر وأحياناً بإجماع الدول الكبرى هو العامل الحاسم في ضرب المحاولة مهما كان توجهها.

فما من محاولة نهوض سقطت من تلقاء نفسها، أو داخلياً، بسبب نواقصها، وإنما سقطت بالفعل الخارجي. فالتقويم يجب أن يربط سلبيات الداخل بالفعل الخارجي، وإشكاليات العقل بواقع التجزئة والسيطرة الخارجية بما يقدم بديلاً يقوى على مواجهة إشكالية التجزئة والفعل الخارجي، وعلى معالجة نقاط الضعف الناجمة عن التجزئة والتبعية في الوضع عموماً. ولهذا لا يصح أن ترى الإشكالية في الذات فقط، وينسى التدخل الخارجي وأمراض الواقع المجزأ للأمة، أي لا بد من وضع اليد على خطورة الإختلال الكبير في ميزان القوى العسكري، وعلى الظلم الدولي الصارخ من جهة وعلى إشكاليات الواقع العربي والإسلامي نفسه مثل التبعية والتجزئة من جهة أخرى. أي نراه في السيطرة الخارجية أو التحكم

الخارجي لإبقاء التبعية والتجزئة والتخلف والإطاحة بكل من يحاول تجاوز ذلك. بل أن العقل الذي ينقد العقل الوحدوي «الغيبي» («المهزوم عسكرياً») وينكفيء لدعم مقولات دولة التجزئة لا يكون قد فعل ذلك جهلاً، وغباءً وإنما خضوعاً للهزيمة وهروباً من مواجهة الأسباب الأكثر أهمية من خلال إبراز إشكالية العقل والفكر. إنه يفعل ذلك انحناء أمام العاصفة بعد الهزيمة العسكرية.

فالمسألة هنا ليست عقلية ولا تعالج بإشاعة المنهجية العلمية والرشد في ظل أوضاع تتسم بالتبعية والتجزئة والوجود الصهيوني في فلسطين. فالعقل الذي لا يعالج هذه الإشكالية، ولا يتعمق بتحليل إشكالية موازين القوى. ومن ثم لا يتجه إلى عقلانية المواجهة سياسياً وفكرياً ومادياً وذلك بتعبئة الأمة للمقاومة لا يكون قد أصاب المرمى أو صحح اتجاه البوصلة، وعندئذ يصبح الإصلاح في مجالات نقد «العقل» والبرامج التعليمية وغيرها مرتبطا بمشروع للمواجهة أي تصبح في مواجهة مشروع تغييري كبير.

وهنا علينا أن نلحظ أن العقل كثيراً ما يدور حيث تدور السلطة وتدور القوة ويدور الإعلام المتنفذ، وتدور المصلحة الخاصة أو يدور هروباً من السلطة والقوى المتحكمة وتجنباً للمواجهة، فيثير المعارك حول قضايا لا تستدعي المواجهة، ولا تثير المتاعب. فالعقل شديد المكر حين يهرب من إشكالية ليثير المعركة حول إشكالية أخرى دون أن يتهم بالهروب، فهو يفعل ذلك عن قناعة ويستطيع أن يجد لقناعاته المسوّغات. ويبدو من خلال ذلك مصلحاً ومجدداً ومؤسساً لعقلانية جديدة! بكلمة أخرى ليس بالضرورة أن يدور العقل وفقاً لمعايير منطقية محددة أو بحثاً مجرداً موضوعياً عن الحقيقة، لأنه كائن اجتماعي يحمله إنسان محدد له أجواؤه وأهواؤه ومصالحه ومخاوفه ما ظهر منها وما خفي، ومن ثم يجب أن يعامل بلا قدسية بل بحذر شديد. وهذا يعطي أهمية خاصة للمرجعية الإسلامية الضابطة كما يعطي أهمية إلى التدقيق بما يقدم من أطروحات على ضوء تحليل الواقع وموازين القوى، وما يستخفي من مصالح وأهواء.

إن التغيير يمس وقائع وحقائق وموازين قوى، ولا ينحصر في مجال العقول والأفكار والأنفس فقط. وإذا كان من نقد راشد للعقل هنا فهو الذي يقدم عقلاً ممسكاً بناصية سنن التغيير، وينقد عقلاً هو أسير التجزئة وأمراضها وحبيس مصالح وأهواء، أو هو في أحسن الحالات يمثل عقلاً يتجنب المواجهة في كل

ما يتعلق بإشكاليات موازين القوى العالمية والإقليمية والداخلية ومسارها، فالعملية هنا معقدة ومركبة ولا تقتصر على إعادة الأزمة إلى العقل أو الفكر أو ما شابه.

ومن ثم يصبح مجال التغيير بحثاً في السنن التي تحكم تطورات ميزان القوى العالمي الراهن حتى يمكن أن توضع استراتيجية تغييرية لموازين القوى بأهداف قريبة ووسيطة وبعيدة، وحتى تكون أساليب التغيير وحساباته مواجهة لما هو قائم من موازين القوى وساعية إلى أحداث التغيير فيها. وهذا ينطبق على مستوى موازين القوى العالمي والإقليمي وميزان القوى الداخلي في القطر الواحد.

بكلمة أخرى إن مشروع التغيير يحتاج إلى فكر سليم وعقل سليم في فهم سنن التغيير بما في ذلك تقويم حجم العقل والفكر والجوانب المعنوية في التغيير، ويحتاج إلى فهم الواقع بكل معطياته على المستوى القطري والإقليمي والدولي، وما يحكمه من قوانين موازين قوى وما يحتاج إليه من شروط من أجل النجاح في التغيير.

على أن معالجة الموضوع ضمن هذا التوجه أي رؤيته رؤية صحيحة ووضع مشروع تغيير بأهداف وأسلوب أو أساليب صحيحة يظل مجرد خطوة أولى أساسية وهامة، لأن القول الفصل سيظل في ميدان الصراع نفسه، وفي ميدان التعبئة وحشد القوى والتحالفات وفي ميدان ما يحل بالطرف المقابل من عوامل ضعفاً أو قوة... إن عملية التغيير في المحصلة هي تغيير في موازين قوى قائمة من خلال دول وقوى عسكرية وبشرية واقتصادية وإعلامية ومعنوية محلياً وإقليمياً وعالمياً، فهو ليس مجرد التغيير في عقل أو في فكر أو مفاهيم أو برامج فقط ـ على الرغم من أهمية ذلك كله في سياق عملية التغيير ـ وإنك لو وضعت يدك على هذا الجرح فعلاً وعلى ما يقابله من جرح في وضع الأمة من تبعية وتجزئة وحكومات تجزئة متصارعة أساساً لا يعني سوى خطوة أولى ومن بعدها يأتي الصراع العملي وخرط القتاد. فالتغيير يتم في ميادين المواجهة فيما بين متصارعين أو متنازعين أو متحاربين، يسخر كل طرف فيها ما عنده من إمكانات بشرية ومعنوية ومادية وعلمية وتقنية حتى يؤثر في مجرى الصراع ويفوز فيه فوزاً كاملاً أو جزئياً.

أما النصر الشامل على مستوى النهوض الإسلامي العام فيبدو بعيداً بمقياس موازين القوى كما بمقياس الحال العام القائم للأمة ولأعدائها إلا أن رحمة الله قد تقربه إذا ما أخذ المسلمون بأسباب الإيمان والتقوى كما باسباب الوصول إلى التمكين والقوة مراعاة دقيقة لسنن الله تبارك وتعالى في الكون والمجتمعات والإنسان والتغيير.

على أن النصر بالنسبة إلى هذا القطر أو ذاك، وعلى الرغم من اختلال ميزان القوى، وغلبة الظروف غير المؤاتية بالنسبة إلى العرب والمسلمين، ليس محالاً أو بعيداً، بل هو في دائرة الممكن الراهن أو القريب. ﴿فاصبر صبراً جميلاً، إنهم يرونه بعيداً، ونراه قريباً﴾ (المعارج: 5 ـ 7).

ختاماً، فليتنافس المتنافسون لزحزحة العقبات والمعوقات على اختلافها متذكرين أنها ليست في عقل ومن أفكار فحسب، وإنما هي أيضا، من صخور وجبال، وجمر ونار، وعقارب وأفاع. ومن حصار وأساطيل. ومن أعداء لا يمزحون. والله من وراء القصد.



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

في نظريات التغيير

«... من هنا كان لا مفر من أن يطرق موضوع التغيير مجدداً. وإذا كان ثمة جوانب كثيرة تحتاج إلى معالجة فيما يتعلق بهذا الموضوع إلا أن هذا الكتاب سيتناول بعضاً من تلك الجوانب وهي المتعلقة بالشروط والأساليب الموصلة إلى الحل أو الهدف ولم يتطرق إلى تلك الجوانب، على أهميتها القصوى، والمتعلقة بالحلول نفسها، أو الأهداف المراد تحقيقها.

كان هذا الموضوع محطاً لاهتمام المؤلف طوال الأربعين عاماً الماضية، ولهذا فهو ثمرة، أو خلاصة، لمجموعة من المجهودات أو الدراسات والترجمات السابقة. وهذا ما جعله يخرج على صورة خلاصات أكثر منه على صورة بحث أكاديمي للموضوع. فقد لوحظ أن ثمة مجموعة من القوانين أو الخلاصات المستنتجة من التجارب العالمية المعاصرة في التغيير هي في الواقع مسبوقة في السيرة النبوية الشريفة، وفيما تلاها من تجارب تغييرية إسلامية طوال خمسة عشر قرناً. ولهذا فإن التأصيل في موضوع التغيير يشكّل معاصرة حقيقية لإشكاليات الوضع الراهن وتحدياته، ولعله مثال صارخ للخلل الذي يرزح تحته المتغربون حيث يستقون دروسهم من تجارب أقل خصباً وثراءً بينما يتركون وراءهم تلك الي[...] في القرآن والسنّة والتجربة الإسلامية التاريخية».

من مقدمة

ISBN 9953-29-861-0
9789953298610

المركز الثقافي العربي
Le Centre Culturel Arabe
Distribution - Edition
بيروت: الحمراء، شارع جان دارك، ص. ب. 113-5158
الدار البيضاء: 42 الشارع الملكي (الأحباس) ص. ب. 4006 (سيدنا)
البريد الإلكتروني: E-Mail: cca_casa_bey@yahoo.com



www.asp.com.lb
ص. ب. 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb